اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاتجاهات الاقتصادية وآثارها
المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية
العدد ٤

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EAD/2007/1
4 January 2007
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاتجاهات الاقتصادية وآثارها
المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية
العدد ٤

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٧

E/ESCWA/EAD/2007/1
ISSN. 1727-5830
ISBN. 978-92-1-628058-1
07-0015

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.07.II.L.2

تصدير

تحلل سلسلة "الاتجاهات الاقتصادية وآثارها" التطورات الاقتصادية الكلية والمؤسسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا والتي تُعدِ محددات رئيسية لأدائها الاقتصادي والاجتماعي عموماً. والهدف الرئيسي لتلك السلسلة هو تحديد العقبات الرئيسية التي تعوق عملية التنمية المستدامة والمتكافئة في المنطقة. وتستند الدراسات في هذه السلسلة إلى تحليل تجريبي شامل، وتتضمن توصيات في مجال السياسات العامة ترمي إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات على وضع الاستراتيجيات والبرامج الملائمة.

ويتناول هذا العدد دور المعونة الخارجية في تنمية المنطقة العربية، مع التركيز على أربعة أعضاء في الإسكوا، هي الأردن وفلسطين ومصر واليمن. ويقدم تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تدفق المعونة إلى المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٤، ويدقق في خصائص محدِدة لتدفق هذه المعونة إلى الأعضاء الأربعة في الإسكوا.

وعلى ضوء النقاش الجاري حول فعالية المعونة، تستخدم الدراسة نموذجاً جدولياً لتقييم بيانات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يبرز أثر المعونة على النمو في مجموعة من البلدان العربية. واستناداً إلى نتائج التحليل التجريبي، تقدم الدراسة عدداً من التوصيات المتصلة بالسياسة العامة والرامية إلى تعزيز أثر المعونة على التنمية في المنطقة العربية، وذلك لضرورة الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
موجز تنفيذي ..... ز
مقدمة ١

الفصل

أولاً- تدفق المعونة إلى المنطقة العربية ٥

ألف- بيانات عن المساعدة الإنمائية ٥
باء- تدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى المنطقة العربية ٦
جيم- جهود المعونة ١١
دال- توزيع المعونة بين البلدان العربية المستفيدة ١٣
هاء- المعونة ومستويات الدخل ١٨
واو- الاعتماد على المعونة في بلدان عربية مختارة ٢١

ثانياً- خصائص المساعدة المتدفقة إلى مجموعة من بلدان الإسكوا ٢٤

ألف- لمحة عامة عن المساعدة المقدمة إلى مجموعة من بلدان الإسكوا ٢٤
باء- درجة التيسير ٢٦
جيم- القيود المفروضة على المساعدة ٢٨
دال- التعاون الفني ٣٠
هاء- التوزيع القطاعي للمساعدة ٣٢
واو- تقلب المساعدة والدورة الاقتصادية ٣٧

ثالثاً- المساعدة والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ٤٠

ألف- المساعدة والنمو الاقتصادي: النظرية ٤٠
باء- المساعدة والنمو الاقتصادي: استعراض الاستنتاجات التجريبية ٤١
جيم- التحليل التجريبي ٤٥

قائمة الجداول

١- المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المجمعة المقدمة من بلدان مانحة رئيسية إلى عدد من البلدان العربية المستفيدة، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ١٥
٢- تقلب الناتج والمساعدة الأجنبية في الأردن ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ٣٨
٣- خصائص المساعدة الأجنبية من حيث الدورة الاقتصادية في الأردن ومصر واليمن ٣٩
٤- تعريف المتغير ومصدره ٤٨
٥- متغيرات إضافية في انحدار الخدمات الاجتماعية ٥٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

رابعاً- خلاصة وتوصيات بشأن السياسة العامة ٥٤

ألف- خلاصة ٥٤
باء- التوصيات بشأن السياسة العامة ٥٥

قائمة الأطر

١- أهم الجهات العربية المانحة للمعونة بين البلدان العربية ٩
٢- المعونة الطارئة التي حصل عليها لبنان ١٦

قائمة الأشكال

١- تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى المنطقة العربية بالقيم الحقيقية ٧
٢- قيمة المعونة من جهات مانحة عربية، المعدلات السنوية، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ٩
٣- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى الدخل القومي في أهم البلدان المانحة، ٢٠٠٤ ..... ١٢
٤- توزيع المعونة على البلدان العربية، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ١٤
٥- الصلة بين نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان عربية مختارة، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ١٩
٦- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في بلدان عربية مختارة ٢٣
٧- نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية في الأردن وفلسطين ومصر واليمن ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ٢٥
٨- درجة التيسير في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ٢٧
٩- القيود المفروضة على التزامات المساعدة المقدمة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٨٣-٢٠٠٥ ..... ٢٩
١٠- حصة التعاون الفني من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤ ..... ٣٢
١١- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى مصر حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٣٣
١٢- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى الأردن حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٣٤
١٣- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى فلسطين حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٣٥
١٤- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى اليمن حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ ..... ٣٦

موجز تنفيذي

تواجه بلدان عربية عديدة، ولا سيما أقلها نمواً والبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات صعوبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتعزى هذه الصعوبة إلى ضعف النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، واستمرار النزاعات المسلحة في المنطقة، والتقصير في توفير الخدمات العامة. وأشارت تقييمات حديثة للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها تقرير الأمم المتحدة عن "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥"، إلى تباينات كبيرة بين مختلف مجموعات المنطقة في كل منها. وأشارت هذه التقييمات، بالتحديد، إلى أن مستويات الفقر في أقل البلدان العربية نمواً وفي العراق وفلسطين قد ارتفعت منذ عام ١٩٩٠، كما بلغت النسب الحالية لوفيات الأطفال والأمهات في البلدان العربية المنخفضة الدخل مستويات مثيرة للقلق، رغم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. ويتطلب الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تكثيف الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع سياسات عامة تراعي مصالح الفقراء، وتوطيد التعاون الإقليمي، وزيادة الدعم الذي تقدمه البلدان الصناعية للتنمية وتعزيز فعاليته، ولا سيما زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتتناول هذه الدراسة دور المعونة الخارجية في تنمية المنطقة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، مع التركيز على الأردن وفلسطين ومصر واليمن. وتقدّم الدراسة لواضعي السياسات في الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية تحليلاً شاملاً على صعيد الاقتصاد الكلي، لأهم الاتجاهات في تدفق المعونة الخارجية إلى المنطقة العربية وخصائص هذه المعونة، وأثرها على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية. وتحدد الدراسة عدداً من المجالات الأساسية التي ينبغي معالجتها في السياسة العامة بهدف زيادة فعالية المعونة المتدفقة إلى المنطقة العربية في خفض معدلات الفقر وتعزيز التنمية. ولتقدير أثر المعونة على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية تستخدم الدراسة نموذجاً لتحليل بيانات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يشمل عدداً من العناصر المستمدة من نُهُج البحث الحديثة في هذا المجال، ويبرز أثر المعونة في المنطقة العربية.

وبشكل عام، خضع تدفق المعونة إلى المنطقة العربية لتقلبات كبيرة خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، نجم معظمها عن الظروف الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية في البلدان المانحة الرئيسية. وفي الوقت الراهن، تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى البلدان العربية مستويات أدنى بكثير من تلك التي شهدتها السبعينات ومطلع الثمانينات، عندما أدّى الارتفاع الشديد في أسعار النفط إلى تدفق مبالغ كبيرة جداً من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى. ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الحقيقية إلى البلدان العربية من نحو ١٦ مليار دولار في عام ١٩٧٧ إلى ٥.٦ مليارات في عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، ازداد حجم المعونة التي تحصل عليها البلدان العربية تدريجياً حتى قارب ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. غير أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة يعزى إلى ارتفاع مستوى المساعدة المقدّمة إلى العراق وفلسطين اللذين يعانيان من النزاعات.

وفيما يتعلق بتقلب مستويات المعونة المقدمة إلى كل بلد، يؤكد التحليل المعني بالأردن ومصر واليمن النتائج التي خلصت إليها دراسات أخرى، وهي أن المعونة الخارجية أكثر تقلباً بكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، ومنها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، اتسم تدفق المعونة إلى البلدان العربية بقدر من عدم الاستقرار أدى إلى عرقلة التخطيط في الأجلين المتوسط والطويل، وأثر سلباً على الاستثمار العام.

ويشير تحليل نمط التوزيع الجغرافي للمساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى أن الاعتبارات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والعلاقات الاستعمارية الماضية تقدمت في الكثير من الأحيان على الاحتياجات الإنمائية في تخصيص المعونة من البلدان المانحة. والواقع، أن المعونة المتدفقة إلى المنطقة العربية لم تكن وجهتها الرئيسية البلدان المنخفضة الدخل الأكثر احتياجاً إلى المساعدة الخارجية. بل على العكس من ذلك، شهدت الثمانينات والتسعينات علاقة تناسب طردي بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومتوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن الاعتماد على المعونة الذي يقاس بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للبلدان العربية قد تراجع عموماً خلال العقود الثلاثة الماضية. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بقي الصومال والعراق وفلسطين وموريتانيا في فئة البلدان شديدة الاعتماد على المعونة.

ويتضح من تقييم خصائص محددة تتسم بها المعونة الخارجية التي يحصل عليها الأردن وفلسطين ومصر واليمن أن نسبة المعونة المشروطة إلى مجموع المعونة المقدمة إلى هذه البلدان قد سجلت تراجعاً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، ربما ساهم في تعزيز فعالية المعونة. وإضافة إلى ذلك، سجلت نسبة المنح إلى مجموع المعونة زيادة كبيرة منذ السبعينات، وخصوصاً في الأردن ومصر. والأهم من ذلك أن تحليل تخصيص المعونة حسب القطاعات يشير إلى حدوث تغيرات ملحوظة بين الثمانينات والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. فمع مرور الوقت، ازدادت نسبة المعونة الخارجية الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية مثل التربية والصحة، وذلك على حساب القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الزراعة والصناعة.

وتشير نتائج نموذج تحليل البيانات إلى أن المعونة أثرت إيجابياً على النمو الاقتصادي في البلدان العربية عموماً، من خلال تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية. وما من دليل على أن فعالية المعونة تتوقف على توفر بيئة سليمة على صعيد السياسة العامة وأن المنطقة العربية تعاني من قيود تحد من قدرتها الاستيعابية. أما أثر المعونة على المؤشرات الاجتماعية، فيشير التقييم إلى أنه إيجابي على متوسط العمر المتوقع، ولكن ليس على معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

وتستخلص من نتائج التحليل التجريبي ملاحظات عدة، من أهمها أن زيادة المعونة الواردة إلى المنطقة العربية يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والمؤشرات الصحية في البلدان المستفيدة. وعليه، تؤيد استنتاجات الدراسة اتخاذ مبادرات عالمية وإقليمية لزيادة حجم المعونة الإنمائية المقدمة إلى المنطقة. وفي ظل شدة تقلب مستويات المعونة الموجهة إلى مجموعة بلدان الإسكوا وإلى كل منها على حدة، يستحسن أن يكون تدفقها أكثر ثباتاً وخصوصاً إلى أكثر بلدان المنطقة اعتماداً على المعونة الخارجية. ومن الضروري عموماً أن تزيد الجهات المانحة العربية وغير العربية نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً في المنطقة، والتي يصعب عليها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتطلب ذلك من أهم الجهات المانحة تقديم الاعتبارات الإنمائية في تخصيص معونتها على القرارات الجيوسياسية.

ويثير التراجع الملحوظ في المعونة الموجّهة إلى القطاعات الاقتصادية قلقاً إزاء تمكن البلدان المتلقية للمعونة من تطوير قواعدها الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو أعلى في الأجلين المتوسط والطويل. ويزداد الوضع خطورة في ضوء الارتفاع الحاد في معدلات البطالة والعمالة الناقصة في مختلف شرائح المجتمعات العربية، ولا سيما بين الشباب. ونظراً إلى أن العديد من البلدان العربية تواجه تحدياً كبيراً في زيادة فرص العمل وتحسينها، لا بد أن تأخذ جميع أشكال المساعدة الإنمائية في الاعتبار الآثار المحتملة على العمالة في

الأجلين القصير والمتوسط. ورغم التقدم الملموس المحرز في مجالات مثل تخفيف شروط المعونة، من الضروري تطبيق الإطار الذي تضمنه إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومبادئه التوجيهية في وضع البرامج والمشاريع.

وإضافة إلى ذلك ينبغي أن تترافق زيادة المعونة الخارجية مع تكثيف الجهود على صعيد السياسات العامة المحلية في البلدان العربية، بهدف وضع إطار للسياسة العامة يعالج بفعالية أهم التحديات أمام تحقيق التنمية الشاملة والمتكافئة. ومن العقبات الرئيسية التي يواجهها تحسين الأداء الاقتصادي عدم كفاية مستويات الاستثمار وضعف الإنتاجية، وبطء الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وافتقار النظم التربوية إلى الكفاءة والإنصاف، وحاجة الأسواق المالية إلى التطور، وارتفاع تكاليف العمليات التجارية.

مقدمة

اعتمد إعلان الألفية ١٨٩ بلداً بحضور ١٤٧ رئيس دولة وحكومة في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والتزمت هذه البلدان بتحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية الدولية بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف الإنمائية للألفية التي تضم ثمانية أهداف و١٨ غاية و٤٨ مؤشراً هي حالياً الإطار الذي يقاس به التقدم المحرز نحو التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وأشارت تقارير عالمية وإقليمية صدرت حديثاً إلى أن النتائج التي حققتها المنطقة العربية خلال العقد الماضي، هي نتائج متفاوتة في أفضل الأحوال[١].

وقد لا يتمكن العديد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً في المنطقة وتلك التي تعاني مباشرة من النزاعات المسلحة، من تحقيق معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وأكد مراراً خبراء بارزون في الاقتصاد ووضع السياسات أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يتوقف على تكثيف جهود البلدان النامية في مجال السياسة العامة فحسب، بل أيضاً على تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة المساعدة المالية من البلدان المتقدمة وتعزيز فعاليتها. والواقع أن الهدف ٨ يدعو إلى إنشاء شراكة عالمية للتنمية، تعنى بتخفيف الدين وزيادة المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وخصوصاً إلى أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، شجعت الأمم المتحدة البلدان على زيادة "المساعدة الإنمائية العالمية بأكثر من مثلها على مدى السنوات القليلة المقبلة. فلن يتيسر .. تحقيق الأهداف بأقل من ذلك"[٢].

ومنذ مؤتمر قمة الألفية، اتخذ عدد من المبادرات الدولية الرامية إلى كسب الدعم العالمي لتحقيق زيادة كبيرة في حجم المعونة الخارجية للبلدان الفقيرة، منها مشروع الألفية واللجنة المعنية بأفريقيا. ويؤكد مؤيدو زيادة المعونة أن البلدان المنخفضة الدخل لن تتمكن من التقدم بسرعة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥ ما لم تتلق مبالغ كبيرة من الموارد الحقيقية في السنوات المقبلة. وترتكز الحجة الرئيسية في ذلك على نهج "فجوة التمويل" لتبرير المعونة الإنمائية[٣]. ومفاد هذا النهج أن البلدان النامية تفتقر إلى الأموال المحلية اللازمة للاستثمار في رأس المال المادي (مثل البنية التحتية والقدرة على التصدير) وفي رأس المال البشري (مثل التعليم والصحة)، مما يقيد النمو الاقتصادي ويعوق تحقيق التنمية المتكافئة. ونظراً إلى أن معظم البلدان النامية ليست قادرة على جذب مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص، يقال إن فجوة التمويل المحلية لا يمكن سدّها إلا بالمعونة الخارجية، بحيث تؤدي زيادة الاستثمار إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعبر عن رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية، تتضح أهمية نهج فجوة التمويل. وفي هذا الإطار للتنمية، تشكل التحسينات في بعض المجالات، منها التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة، قيمة بحد ذاتها، ولا يمكن حصر تقييمها بأثرها على النمو الاقتصادي.

---

(١) انظر مثلاً: الإسكوا، "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥" (E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1).

(٢) كلمة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في كاتدرائية سانت بول بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (لندن، ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، متاحة على الموقع الإلكتروني: www.un.org/News/Press/docs/2005/sgsm9984.doc.htm.

(٣) وضع شينيري (Chenery) وستروت (Strout) هذا النهج في عام ١٩٦٦، وقد استخدمته المؤسسات الوطنية والدولية بشكل مكثف خلال العقود الأربعة الماضية لتبرير المعونة الإنمائية. H. Chenery and A. Strout, "Foreign assistance and economic development", The American Economic Review, vol. 56, No. 4 (September 1966), pp. 149-179.

وبينما كثرت الدعوات إلى تكثيف المعونة، حذّر العديد من خبراء التنمية من الإفراط في التوقعات المتفائلة بشأن آثار هذه الزيادة. ووفقاً لتحليل ناقد للدور الذي يمكن أن تؤديه المعونة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي، يتعيّن على وكالات المعونة أن تحدد أهدافاً أكثر واقعية فلا تتوقع أن تكون المعونة بحد ذاتها انطلاقة لعملية النمو الذاتي المستدام(٤). ومن أبرز المخاوف التي يعرب عنها الباحثون في هذا المجال أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل قد لا تتمتع بالقدرة على استيعاب المساعدات الإنمائية الإضافية بكفاءة(٥). ويشدّد محللون آخرون، في هذا السياق، على احتمال انعدام الحوافز لدى المؤسسات العامة نتيجة لتدفق مبالغ كبيرة وثابتة من المعونة الخارجية(٦).

والواقع أن الزيادة الضخمة في حجم المعونة الخارجية المقدّمة إلى البلد النامي يمكن أن تقلل الحوافز المشجّعة على تعبئة الموارد محلياً، وأن تخفف الضغوط على الحكومات لمعالجة القصور في توفير الخدمات العامة. كذلك، أشارت عدة دراسات حديثة إلى أن الزيادة الكبيرة في تدفقات المعونة تطرح تحديات إضافية على صعيد إدارة سياسات الاقتصاد الكلي(٧). ومن هذه التحديات إمكانية ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي في البلدان المستفيدة إلى حد يقوض قدرة قطاع التصدير على المنافسة (وهذا ما يعرف بـ "الداء الهولندي")، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار المالي الناجمة عن شدة الاعتماد على المساعدة الخارجية، والتي تزيد من صعوبة التخطيط في الأجل الطويل(٨). ولا شك في أن هذه التحديات تتفاقم عندما يكون تدفق المعونة متقلباً وغير ثابت.

وفي السنوات الأخيرة، أثارت البحوث المتعلقة بفعالية المعونة نقاشاً واسع النطاق حول تخصيص المساعدة الخارجية للبلدان التي تتمتع بسياسات عامة جيدة ومؤسسات سليمة. وفي دراسة تجريبية بالغة الأثر، خلص برنسايد (Burnside) ودولار (Dollar) إلى أن المعونة تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي فقط في البلدان النامية التي تتبع سياسات ضريبية ونقدية وتجارية جيدة(٩). ومع أن عدداً من الدراسات اللاحقة شكّك في هذه النتيجة، اتخذها العديد من وكالات المعونة المتعددة الأطراف والثنائية مبرراً لتخصيص نسبة أكبر من المعونة للبلدان ذات السياسات والمؤسسات القوية(١٠). وكان للنتيجة الأساسية التي خلصت إليها دراسة

---

(٤) W. Easterly, "Can foreign aid buy growth?", Journal of Economic Perspectives, vol. 17, No. 3 (Summer 2003), pp. 23-48.

(٥) D. Roodman, "Aid project proliferation and absorptive capacity", Research Paper No. 2006/04 (Center for Global Development, January 2006).

(٦) T. Moss, G. Pettersson and N. Van de Walle, "An aid-institutions paradox? A review essay on aid dependency and State building in sub-Saharan Africa", Working Paper No. 74 (Center for Global Development, January 2006).

(٧) P. Heller, "'Pity the finance minister': Issues in managing a substantial scaling up of aid flows", IMF Working Paper No. 05/180 (International Monetary Fund (IMF), September 2005); and R. Rajan and A. Subramanian, "Aid and growth: What does the cross-country evidence really show?" IMF Working Paper No. 05/127 (IMF, June 2005).

(٨) P. Heller and S. Gupta, "Challenges in expanding development assistance", IMF Policy Discussion Paper No. 02/5 (International Monetary Fund (IMF), March 2002).

(٩) C. Burnside and D. Dollar, "Aid, policies, and growth", American Economic Review, vol. 40, No. 9 (September 2000), pp. 847-868.

(١٠) W. Easterly, R. Levine and D. Roodman, "New data, new doubts: A comment on Burnside and Dollar's 'Aid, policies, and growth' (2000)", NBER Working Paper No. 9846 (National Bureau of Economic Research (NBER, July 2003).

برنسايد ودولار وقع في العديد من الخطابات والوثائق المتصلة بالمساعدة الإنمائية[١١]. وترد الحجة نفسها ولو بصيغة مختلفة في إعلان الألفية الذي يدعو البلدان الصناعية إلى "منح المساعدة الإنمائية بقدر أكبر من السخاء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهوداً حقيقية لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر"[١٢].

ونظراً إلى أن تدفق مبالغ كبيرة من المعونة ينطوي على مخاطر ويحتمل أن يحدث آثاراً محدودة في التنمية، ينبغي أن يتعاون صانعو القرار في البلدان المستفيدة مع مجتمع المانحين تعاوناً وثيقاً بغية تعزيز فعالية المعونة، وتعزيز السياسات والمؤسسات المحلية بطرق تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار والتجارة. فرفع مستويات المعونة يخلق حاجة إلى تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الضريبية، وخصوصاً عندما يكون سعر الصرف الإسمي ثابتاً، كما هي الحال في معظم البلدان العربية[١٣]. ومن أجل تجنب الإفراط في اعتماد الدخل القومي وميزانية الحكومة على المعونة الخارجية، ينبغي لحكومات البلدان المستفيدة من المعونة أن تكثف جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. ومن التدابير الأساسية في هذا الصدد تحسين إدارة الضرائب وجبايتها، وخصخصة مؤسسات عامة محددة، وتعزيز الادخار المحلي من خلال إصلاح القطاع المالي. وإضافة إلى ذلك، يمكن جذب المزيد من رأس المال الخاص الخارجي عن طريق تحسين جودة الإدارة والمؤسسات، لأهمية ذلك في المنطقة العربية حيث أداء معظم البلدان ضعيف على صعيد سهولة تسيير الأعمال[١٤].

ويتناول هذا العدد من الاتجاهات الاقتصادية وآثارها الدور الذي أدته المعونة الخارجية في البلدان العربية خلال العقود الثلاثة والنصف الماضية. وتضم المنطقة العربية بلداناً هامة مانحة للمعونة، منها المملكة العربية السعودية، وبلداناً تتلقى قدراً كبيراً من المعونة سواء أكان بالأرقام المطلقة، مثل مصر، أو نسبة إلى حجم السكان، مثل الأردن وفلسطين. وشهدت تدفقات المعونة إلى ٢٢ بلداً عربياً تقلبات كبيرة، عبر السنين نجم معظمها عن تطورات سياسية واقتصادية داخل المنطقة وخارجها. وتقدم هذه الدراسة عرضاً شاملاً لاتجاهات تدفق المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى المنطقة، بالتشديد على جملة أمور منها أهمية المعونة المقدمة من بلدان عربية إلى بلدان عربية أخرى، خصوصاً خلال السبعينات والثمانينات؛ وبتوضيح أوجه الاختلاف في التخصيص الجغرافي للمعونة بين مختلف المجموعات المانحة. وبذلك تساعد هذه الدراسة على الإحاطة بالدوافع التي تحمل المانحين على تقديم المساعدة الإنمائية.

وعلاوة على ذلك، يبيّن تحليل العلاقة بين نصيب الفرد من المعونة ونصيب الفرد من الدخل مدى توجيه تلك المعونة إلى البلدان الفقيرة في المنطقة العربية. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل عدم تمكن أقل البلدان العربية نمواً من إحراز تقدم كافٍ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سياق النقاش الجاري حول حدود القدرات الاستيعابية، تدقق الدراسة في اتجاهات الاعتماد على المعونة في المنطقة

---

(١١) للاطلاع على اقتباسات متنوعة عن الموضوع في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: W. Easterly, "Can foreign aid buy growth?", Journal of Economic Perspectives, vol. 17, No. 3 (Summer 2003).

(١٢) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm.

(١٣) في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يمكن أن تؤدي كثافة المعونة الواردة إلى ضغط تضخمي كبير. ويرجح أن يعتمد البنك المركزي ووزارة المالية في بلد ما استراتيجيات مختلفة بشأن معالجة هذا الضغط. P. Heller, "'Pity the finance minister': Issues in managing a substantial scaling up of aid flows", IMF Working Paper No. 05/180 (International Monetary Fund (IMF), September 2005).

(١٤) البنك الدولي، Doing Business in 2006، البنك الدولي، ٢٠٠٥.

العربية بهدف تحديد ما إذا كانت زيادة كبيرة في كمية المعونة المتدفقة ستؤدي إلى إفراط البلدان المستفيدة في الاعتماد على المعونة.

وتتضمن الدراسة أيضاً مناقشة مفصلة لخصائص محددة تتسم بها المعونة التي تحصل عليها الأعضاء الأربعة في الإسكوا، الأردن وفلسطين ومصر واليمن. ومن هذه الخصائص درجة التيسّر، ونسبة المعونة المشروطة إلى مجموع المعونة، وقدر المساعدة الفنية، وتوزيع المعونة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة تقلب المعونة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتنظر فيما إذا كانت تلك المعونة متماشية مع الدورة الاقتصادية أو معاكسة لها.

وقد اختير الأعضاء الأربعة في الإسكوا لتمثيل مختلف مجموعات بلدان المنطقة. فوفقاً لتعريف البنك الدولي، يعتبر الأردن ومصر أقل البلدان دخلاً بين البلدان المتوسطة الدخل ويتمتعان بهياكل اقتصادية متنوعة؛ وقد تلقى البلدان مبالغ كبيرة من المعونة خلال العقود الثلاثة الماضية. وتمثل فلسطين حالة المناطق التي تعاني من النزاعات وتعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الخارجية. أما اليمن فينتمي إلى مجموعة أقل البلدان العربية نمواً وهو من البلدان الأكثر حاجة إلى المعونة الخارجية في المنطقة.

وعلى ضوء أهم خصائص تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان العربية، تنظر الدراسة في أثر المعونة على التنمية في المنطقة بواسطة التحليل الجدولي. وخلال العقد الماضي، حاولت دراسات تجريبية عديدة تقييم العلاقة بين المعونة والنمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل. وبالرغم من التقدم الملموس المحرز في المنهجيات المستخدمة في هذه الدراسات، لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق للآراء بشأن الأثر الحقيقي للمعونة الخارجية على النمو. ولكن، بعد فترة من التشكيك في فعالية المعونة خلال التسعينات، أدت استنتاجات بعض الدراسات الحديثة إلى تكوين نظرة أكثر إيجابية تجاه المعونة المقدمة إلى البلدان النامية[١٥]. وعلى هذا الأساس، تستخدم الدراسة نموذجاً كلاسيكياً حديثاً لتقدير النمو في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يشمل بعض العناصر الرئيسية في نُهج البحث الحديثة ويبرز أثر المعونة في المنطقة العربية.

وتقع هذه الدراسة في أربعة فصول: (أ) يحلل الفصل الأول أهم الاتجاهات في تدفق المعونة إلى المنطقة العربية ببلدانها الـ ٢٢ حيثما أمكن، في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤؛ (ب) يتناول الفصل الثاني خصائص محددة لتدفق المعونة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن؛ (ج) يقدم الفصل الثالث عرضاً موجزاً لمختلف الاتجاهات الواردة في المؤلفات المتعلقة بالمعونة والنمو، ثم يستخدم نموذج جدولي لتقرير بيانات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يبرز أثر المعونة على النمو والمؤشرات الاجتماعية في مجموعة من البلدان العربية؛ (د) يلخّص الفصل الرابع أهم استنتاجات الدراسة ويتضمن عدداً من التوصيات المتصلة بالسياسة العامة والرامية إلى تعزيز أثر المعونة على التنمية في البلدان العربية، بغية الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(١٥) M. Clemens, S. Radelet and R. Bhavnani, "Counting chickens when they hatch: The short term effect of aid on growth", Working Paper No. 44 (Center for Global Development, November 2004); and S. Reddy and C. Minoiu, "Development aid and economic growth: A positive long-run relation", DESA Working Paper No. 29 (Department of Economic and Social Affairs (DESA), September 2006).

أولاً- تدفق المعونة إلى المنطقة العربية

يتناول هذا الفصل تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية. وهو يميز بين المعونة المقدمة من البلدان المانحة العربية والبلدان المانحة غير العربية، ويحدد أهم الجهات المستفيدة من المعونة، ويبحث في أهمية المعونة الخارجية بالنسبة إلى اقتصادات مختارة في المنطقة. ويتناول هذا الفصل أيضاً حجم المعونة الإنمائية الموجهة إلى البلدان العربية التي يصل فيها نصيب الفرد من الدخل إلى أدنى المستويات في المنطقة.

ألف- بيانات عن المساعدة الإنمائية

تعتمد هذه الدراسة أساساً على فئة المساعدة الإنمائية الرسمية من التدفقات الخارجية، وذلك على غرار معظم البحوث التي أجريت في هذا المجال. فهذه الفئة من المساعدة هي أهم فئة إحصائية تستخدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي تعنى بمسائل التعاون الإنمائي. وتصنف المنح والقروض المقدمة إلى البلدان النامية في خانة المساعدة الإنمائية الرسمية إذا استوفت المعايير الثلاثة التالية: (أ) إذا كان مصدر هذه المساعدة القطاع الرسمي في البلد المانح؛ (ب) إذا كانت الشروط المالية ميسرة[١٦]؛ (ج) إذا كان الحافز الرئيسي وراء تقديم المنحة أو القرض هو تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه في البلد المستفيد.

وإضافة إلى التدفقات المالية، يمكن أن تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية التعاون الفني والتكاليف الإدارية اللازمة لتقديم هذه المساعدة. وتستثنى من المساعدة الإنمائية الرسمية المعونة التي لا يكون هدفها الرئيسي إنمائياً، ومنها القروض المقدمة لأغراض عسكرية والقروض التي يقل عنصر المنحة فيها عن ٢٥ في المائة، وتصنف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هذه المساعدة في خانة "تدفقات رسمية أخرى"[١٧].

وتضم قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قسمين، هما: (أ) قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية، التي تغطي مجموع المنح والقروض المتدفقة إلى البلدان المستفيدة، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والمؤهلة للحصول على المعونة؛ (ب) قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين، التي تتضمن معلومات مفصلة عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وخصائص مشاريع محددة مثل المشروطية والتخصيص القطاعي. وخلافاً لقاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية، تقتصر البيانات الواردة في قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين على التدفقات الثنائية والخاصة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، ولا تشمل المعونة المقدمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ومنها البلدان العربية. أما المصدر الرئيسي الثاني للبيانات المستخدمة في هذه الدراسة، فهو التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يصدره صندوق النقد العربي سنوياً. ويتناول التقرير التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية، ويتضمن بيانات شاملة عن المعونة التي تقدمها البلدان العربية أو تحصل عليها.

---

(١٦) في ذلك السياق، ينبغي أن يشكل عنصر المنحة نسبة ٢٥ في المائة من القرض على الأقل.

(١٧) تنشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية سنوياً، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/dac/stats/idsonline.

والجدير بالذكر أن تباينات هامة تلاحظ أحياناً بين مصدري البيانات. ويعزى ذلك إلى أسباب متعددة: أولاً، تستثني قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عدداً من المؤسسات العربية أو المصارف دون الإقليمية المعنية بالتنمية والعاملة في المنطقة العربية. ولذلك، تعتبر قاعدة البيانات هذه أضيق نطاقاً من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ولا تعطي الأهمية اللازمة لتدفقات المعونة بين البلدان العربية التي يتناولها التقرير. ثانياً، يقتصر التقرير الاقتصادي العربي الموحد على تدفقات المعونة الاسمية، في حين تشمل قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القيم الحقيقية والاسمية في آن. وعند البحث في حجم المعونة على مر الزمن، يفضل استخدام القيم الحقيقية حيثما أمكن، نظراً إلى ضرورة تجميع أحجام تدفقات المعونة على مدى أعوام. وفي هذه الدراسة، تعرض القيم الحقيقية (التي يوفرها مصدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٣، أي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف، استناداً إلى معلومات من البلدان المانحة. ولذلك، تعدل أرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لحساب التضخم بين العام قيد البحث وعام ٢٠٠٣، والتغيرات في سعر الصرف بين عملة البلد المانح والدولار خلال الفترة نفسها.

وتتضمن قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات عن تدفق المعونة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف وهما المجموعتان التي تصنف فيهما وكالات المعونة الرسمية. وتقدم المعونة الثنائية مباشرة من البلد المانح إلى المستفيد، وتشمل المعاملات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. أما المعونة المتعددة الأطراف فتوجه عبر المنظمات الإنمائية الدولية، ومنها وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)؛ ومصارف التنمية، ومنها البنك الدولي على سبيل المثال؛ وهيئات حكومية دولية مثل المفوضية الأوروبية.

باء- تدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى المنطقة العربية

يتناول هذا القسم حجم المعونة المتدفقة من مختلف الجهات المانحة إلى المنطقة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية[١٨]. ويبين الشكل ١ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف الصافية المتدفقة إلى المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٤، حسب الإحصاءات الواردة في قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويوزع مجموع المعونة المتدفقة إلى المنطقة في خمس فئات هي: المعونة الثنائية من بلدان عربية؛ والمعونة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ والمعونة من اليابان؛ والمعونة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في الاتحاد الأوروبي[١٩]؛ والمعونة من جهات مانحة أخرى، والتي تتضمن مختلف المعونات المتعددة الأطراف (انظر الجدول المرفق ١ للاطلاع على توزيع المعونة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف).

---

(١٨) تستخدم عادة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية مقياساً لحساب المعونة الكلية في معظم الدراسات التجريبية، وهي تساوي المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية مطروحاً منها المبالغ المدفوعة من القيمة الأصلية للقروض الميسرة السابقة، وإن كانت تحسب فيها مدفوعات الفائدة. انظر مثلاً: M. Clemens, S. Radelet and R. Bhavnani, "Counting chickens when they hatch: The short term effect of aid on growth", Working Paper No. 44 (Center for Global Development, November 2004).

(١٩) تضم لجنة المساعدة الإنمائية في الاتحاد الأوروبي جميع البلدان الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد قبل التوسع في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وهي: إسبانيا وألمانيا وآيرلندا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا والدنمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان.

الشكل ١ - تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى المنطقة العربية بالأسعار الثابتة (بملايين الدولارات)

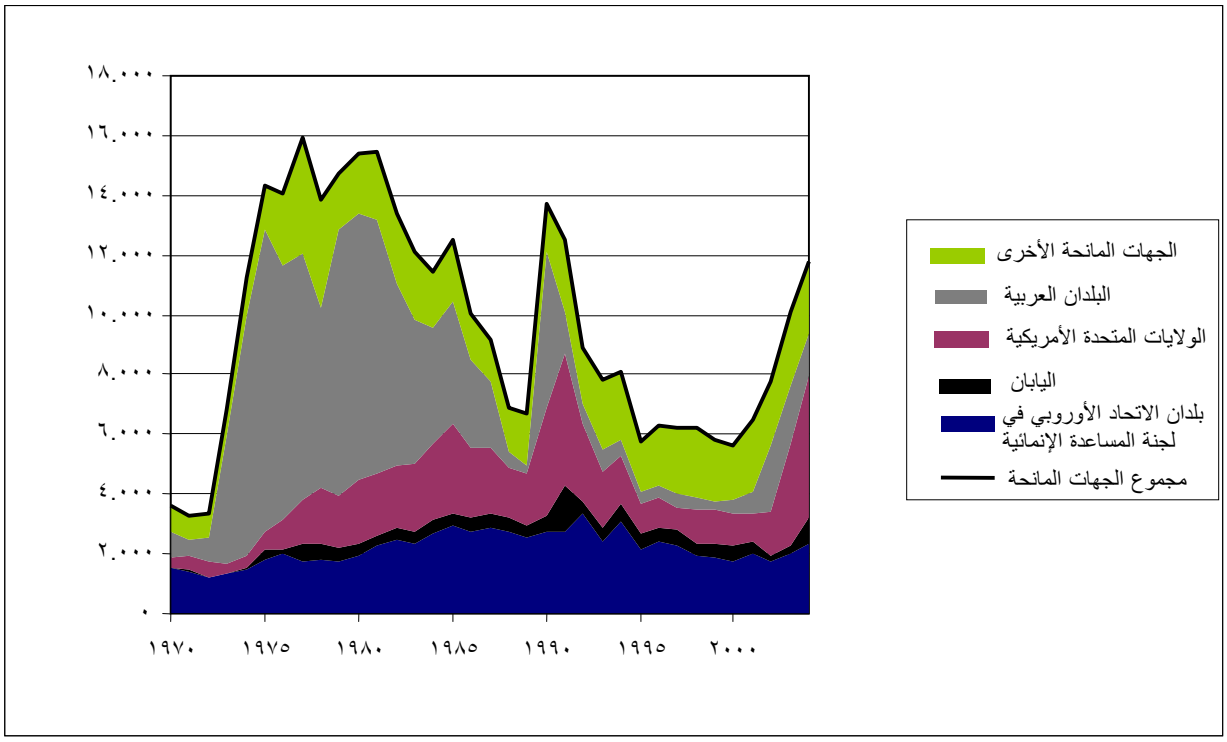

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية القروض التي يبلغ فيها عنصر المنحة ٢٥ في المائة أو أكثر؛ وتتضمن التدفقات الصافية مدفوعات الفائدة ولكن تستثنى منها المبالغ المدفوعة من القيمة الأصلية للقرض.

تتضمن فئة "الجهات المانحة الأخرى" المنظمات المتعددة الأطراف.

يوضح الشكل ١ أن مجموع المعونة السنوية قد تقلب كثيراً خلال الفترة قيد الدراسة. وبعد الارتفاع الشديد في بداية السبعينات، بلغ الحجم السنوي للمعونة التي حصلت عليها البلدان النامية حداً أقصى قدره ١٦ مليار دولار تقريباً في عام ١٩٧٧. وشهدت الثمانينات تراجعاً مستمراً في مجموع المعونة إذ انخفض إلى ٦.٧ مليارات دولار في عام ١٩٨٩. وفي حين ازداد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة زيادة كبيرة خلال حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١، انخفض مجدداً في السنوات اللاحقة. وفي عام ١٩٩٥، انخفضت المعونة الحقيقية إلى ٥.٧ مليارات دولار، أي ثلث مستوى عام ١٩٧٧ تقريباً. وبعد أن بقيت المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة العربية ثابتة خلال النصف الثاني من التسعينات، بدأت ترتفع مجدداً بعد مؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠، الذي شدد على أهمية المساعدة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، أدى اندلاع الانتفاضة الثانية في فلسطين في خريف عام ٢٠٠٠ والتدخل العسكري في العراق في عام ٢٠٠٣ إلى زيادة الاحتياجات وزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ حجم المعونة التي حصلت عليها البلدان العربية نحو ١٢ مليار دولار.

وفيما يتعلق بتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة العربية من حيث الجهات المانحة، يبين الشكل ١ أن المعونة الثنائية فاقت المعونة المتعددة الأطراف خلال الفترة قيد الدراسة. وقد كانت نسبة ٧٥ في المائة تقريباً من مجموع المعونة إلى المنطقة معونة ثنائية. وبينما يمثل البنك الدولي أكبر الجهات المانحة المتعددة الأطراف في المنطقة، يبقى دوره محدوداً نسبياً مقارنة بدور الجهات المانحة الثنائية الرئيسية[٢٠]. وبما أن المعونة المتعددة الأطراف لم تشهد تراجعاً ملحوظاً في الثمانينات والتسعينات، خلافاً للمعونة الثنائية، ارتفعت نسبة المعونة المتعددة الأطراف من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة العربية.

ومن أبرز الملامح المبيّنة في الشكل ١ الارتفاع الشديد في المعونة بين البلدان العربية في السبعينات، والذي تلاه انخفاض حاد أيضاً في الثمانينات. وفي الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦، كانت البلدان العربية أكبر الجهات المانحة للمنطقة العربية. وفي عام ١٩٨٠، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة بين البلدان العربية حداً أقصى قدره ٩ مليارات دولار تقريباً، أي ٦٠ في المائة تقريباً من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى البلدان العربية في تلك الفترة. وبالقيم المطلقة، قدّمت البلدان العربية خلال السبعينات ما يعادل ٣.٥ أمثال المعونة الثنائية المقدمة من ثاني أهم مجموعة مانحة و١.٥ من أمثال المعونة المقدمة من الجهات المانحة الأخرى مجتمعة. وأدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال السبعينات إلى زيادة التدفقات الاستثمارية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى سائر أنحاء المنطقة، وإلى ارتفاع ملحوظ في التحويلات التي يرسلها العاملون، وإلى ازدياد المعونة المتدفقة بين البلدان العربية والمخصصة للبلدان التي كانت في مواجهة مباشرة مع إسرائيل في السبعينات ومطلع الثمانينات.

ويُعزى الانخفاض الذي شهدته المعونة لاحقاً إلى تراجع إيرادات النفط واتجاه حكومات البلدان العربية الغنية بالنفط إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في تلك البلدان[٢١]. وبعد ارتفاع المساعدة الإنمائية الرسمية لفترة قصيرة خلال حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١، انخفضت المعونة بين البلدان العربية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٩، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بين البلدان العربية إلى أدنى مستوى لها وهو ٢٨١ مليون دولار، أي أقل من ٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المنطقة. وأخيراً، وتماشياً مع الارتفاع العالمي في المعونة الإنمائية، عادت المعونة الحقيقية بين البلدان العربية إلى الارتفاع منذ عام ٢٠٠٠، وإن كانت مستوياتها أدنى بكثير من تلك التي شهدتها السبعينات وبداية الثمانينات.

ويوضح الشكل ٢ الذي يرتكز على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد بشأن المعونة بين البلدان العربية أن المملكة العربية السعودية كانت بلا شك أكبر بلد عربي مانح خلال كل الفترة قيد الدراسة. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، قدمت المملكة العربية السعودية ٧٨ في المائة من مجموع المعونة العربية، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة، التي قدم كل منهما نحو ١٠ في المائة من مجموع المعونة في الفترة نفسها (انظر الجدول ٢ للاطلاع على توزيع المعونة المقدمة من جهات مانحة عربية). وفي حين أدت

---

(٢٠) J. Harrigan, C. Wang and H. Said, "The economic and political determinants of IMF and World Bank lending in the Middle East and North Africa", World Development, vol. 34, No. 2 (2005), pp. 247-270.

(٢١) G. Corm, "UN Seminar on the Role of Regional Financial Arrangement: The Arab experience", which was presented to the Seminar on Regional Financial Arrangements (New York, 14-15 July 2004).

المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان مصدرة للنفط هي الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والعراق دوراً هاماً حتى منتصف الثمانينات، بقيت مساهمة هذه البلدان متواضعة نسبياً منذ ذلك الحين.

الشكل ٢ - قيمة المعونة من جهات مانحة عربية، المعدلات السنوية، ١٩٧٠ - ٢٠٠٤
(بملايين الدولارات)

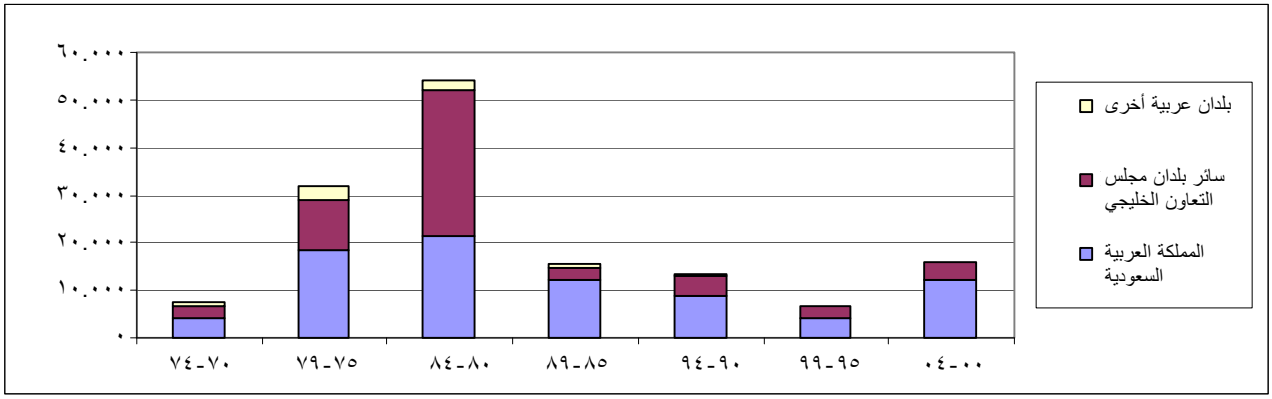

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملاحظة: تشمل الأرقام المعونة المقدمة إلى بلدان غير عربية. ويرد توزيع المعونة المقدمة من بلدان مانحة عربية في الجدول المرفق ٢.

الإطار ١ - أهم الجهات العربية المانحة للمعونة بين البلدان العربية

تعتمد المملكة العربية السعودية أكبر برنامج للمساعدة بين البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد قدر مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، بمبلغ ١ ٧٣٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، أي ٤٧ في المائة من مجموع المساعدات التي تقدمها البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. والمملكة العربية السعودية هي أكبر بلد عربي مانح أيضاً، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة. والمعونة السعودية كلها تقريباً هي معونة ثنائية، تقدم مباشرة من الحكومة، أو عبر الصندوق السعودي للتنمية (الصندوق السعودي). وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بسخاء في تحسين الظروف الإنسانية الحرجة في العديد من البلدان والمناطق، منها مؤخراً السودان وفلسطين ولبنان.

وفي عام ٢٠٠٥ بلغت التزامات الصندوق السعودي ٢١٤ مليون دولار، كانت البلدان المستفيدة الرئيسية منها أثيوبيا وتركيا والجزائر وساحل العاج ولبنان والمغرب. ويقدم معظم هذه الأموال على شكل قروض ميسرة مباشرة إلى حكومات البلدان المستفيدة. وفي الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥، قدم الصندوق السعودي ما مجموعه ٦.٨٣ مليارات دولار إلى ٧١ بلداً، خصص نصفها تقريباً لمشاريع البنى التحتية والطاقة؛ و٢١ في المائة للمشاريع الاجتماعية منها الصحة والتربية؛ والمبلغ الباقي إلى القطاعات الإنتاجية، لا سيما الزراعة والصناعة.

ووفقاً لقاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية، تعتبر الكويت ثاني أكبر بلد مانح في المنطقة العربية. ويشرف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الكويت، والتي بلغت ٢٠٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٤، ويقدم المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للبلدان المستفيدة ويزود الوكالات المتعددة الأطراف بالموارد. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت قيمة القروض من التزامات صندوق الكويت ٣٧٢ مليون دولار[1]. وكانت البلدان الرئيسية المستفيدة منها البحرين وبنغلاديش والصين ومصر وموريتانيا؛ بينما حصلت أفغانستان والبحرين وفلسطين على أكبر حجم من المنح.

الإطار ١ (تابع)

وقدم الصندوق الكويتي منذ إنشائه في عام ١٩٦١ مبلغاً مجموعه ١٣ مليار دولار، خصص أكثر من نصفه للمنطقة العربية. وعلى غرار المعونة المقدمة من الصندوق السعودي، قدمت معظم قروض الصندوق الكويتي ونسبتها ٥٩.٣ في المائة إلى مشاريع البنى التحتية في قطاعات النقل والاتصالات والطاقة. وخصص الجزء الأكبر من المبلغ المتبقي لقطاعات إنتاجية مثل الزراعة والصناعة. وشمل برنامج المعونة الكويتي أيضاً تقديم المساعدة الفنية وإعداد الدراسات المالية عن الأنشطة الممولة في هذه المشاريع.

ومن الخصائص المشتركة بين المعونة المقدمة من الكويت وتلك المقدمة من المملكة العربية السعودية أنها توجه إلى مشاريع البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين لا تتوفر أية أدلة عملية قاطعة على فعالية المعونة المقدمة من البلدين، تشير نتائج المشاريع المنفذة في البلدان المستفيدة إلى أن تمويل مشاريع البنى التحتية قد حقق العديد من المكاسب غير المباشرة من حيث تخفيض التكاليف وتحسين الخدمات وتعزيز القدرات البشرية في البلدان المستفيدة.

(أ) من أسباب التباين بين هذا المبلغ ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي تقدمها الكويت، وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هو أن هذا المبلغ يغطي الالتزامات من القروض، بينما يغطي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية مبالغ المعونة المدفوعة بعد حساب الفائدة وتسديدات القروض.

ويبيّن الشكل ١ أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان لجنة المساعدة الإنمائية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي الجهات المانحة الرئيسية الأخرى للمنطقة العربية. وفي حين كانت تدفقات المعونة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستقرة نسبياً خلال الفترة قيد الدراسة، تقلبت كثيراً المعونة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة للتطورات السياسية في المنطقة والاعتبارات الأمنية على وجه الخصوص. ومنذ السبعينات، ولا سيما بعد أزمة النفط الأولى في ١٩٧٣-١٩٧٤، تحول تركيز السياسة الخارجية للولايات المتحدة تدريجياً نحو الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، بدأت البلدان العربية تحصل على مبالغ متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ ازدادت سبعة أمثال ما كانت عليه حتى قاربت ٣ مليارات دولار. وبعد أن شهدت هذه المعونة المقدمة إلى المنطقة العربية تراجعاً حاداً في النصف الثاني من الثمانينات، ارتفعت مجدداً خلال حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١. وكانت مصر البلد الرئيسي المستفيد من تدفقات المعونة الإضافية.

ومع أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية شهدت انخفاضاً كبيراً في التسعينات، فبلغت أدنى مستوى لها هو ٧٤٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧، سجلت ارتفاعاً حاداً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، يمكن أن يعزى إلى العوامل الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) تلقى الأردن مبالغ أكبر بكثير من المعونة الإنمائية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد تنفيذ اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ (ب) زادت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠١ المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات، وهي فلسطين والسودان والصومال؛ (ج) ترافق التدخل العسكري في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع تدفقات كبيرة من المعونة الإنسانية والإنمائية إلى ذلك البلد في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

وشهدت تدفقات المعونة إلى المنطقة العربية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً تدريجياً من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٥ وانخفاضاً في النصف الثاني من التسعينات، على أثر التشكيك في فعالية المعونة الإنمائية. وخلافاً للمعونة التي تقدمها البلدان العربية لغيرها من البلدان العربية، وخلافاً لمعونة الولايات المتحدة الأمريكية، لم تشهد المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة

المساعدة الإنمائية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، وذلك لأسباب منها النمو الاقتصادي المتباطئ في معظم بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعند النظر في أنماط تخصيص المعونة في تلك البلدان، تبرز أوجه اختلاف عميقة في التوزيع الجغرافي للمعونة وفي الدافع إلى منحها. ففرنسا والمملكة المتحدة مثلاً تدعمان بشكل رئيسي مستعمراتهما السابقة بهدف المحافظة على روابط سياسية واقتصادية وثيقة معهما، والسويد تقدم معونة أكبر لأفقر البلدان في المنطقة، وتركز خصوصاً على البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات كفلسطين والسودان والصومال. وتمنح ألمانيا مبالغ كبيرة نسبياً من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً في المنطقة، وتقدم أيضاً دعماً هاماً لمصر. أما إيطاليا فهي أحد البلدان القليلة في الاتحاد التي تحافظ على نمط متوازن نوعاً ما في توزيع المعونة.

وعلاوة على ذلك، تعتبر اليابان مانحاً هاماً للمعونة إلى المنطقة العربية، فقد ارتفعت حصتها من مجموع المعونة المتدفقة إلى المنطقة بعد أزمة النفط في ١٩٧٣-١٩٧٤ من نسبة ضئيلة قدرها ٠.١٥ في المائة إلى ٤.١ في المائة في عام ١٩٧٨. وخلال الثمانينات، تراوحت قيمة المعونة السنوية التي تقدمها اليابان للبلدان العربية بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار، أي عند ٤ في المائة من مجموع تدفقات المعونة إلى المنطقة. وتلا ذلك ارتفاع بسيط في المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية المتدفقة إلى البلدان العربية في التسعينات، فبلغ مجموع حصتها ٧-٩ في المائة. وفي تلك الفترة، كان الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر البلدان المستفيدة الرئيسية من المعونة اليابانية. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية للمنطقة ٨٤٠ مليون دولار، خصص ٨٠ في المائة من مجموعها تقريباً إلى العراق، وذلك نتيجة مباشرة لمشاركة اليابان في حرب العراق التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ولالتزام اليابان بأداء دور هام في إعادة إعمار العراق.

ومن أسباب الانخفاض الملحوظ في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان العربية في التسعينات ازدياد التشكيك في فعالية المعونة الإنمائية خلال هذه الفترة. وقد خلصت دراسات تجريبية عدة إلى أن المعونة لم يكن لها أثر إيجابي على الاستثمار والنمو في البلدان النامية[٢٢]. ومع أن تلك الدراسات كانت تنطوي على نقاط هامة في منهجيتها ولم تتمكن من ضحد الحجم والعينات البديلة، أصبح العديد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف للمعونة يتوخى الانتقائية في تقديم المنح والقروض. ونتيجة لذلك، انخفضت المستويات الحقيقية للمعونة على المستوى العالمي؛ وفي عام ١٩٩٤، قدمت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أدنى مستوى من الدعم بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي طوال ٢٠ عاماً[٢٣].

جيم- جهود المعونة

يتزايد القلق على الصعيد العالمي إزاء النقص الحاد في الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، كرر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

---

(٢٢) P. Mosley, J. Hudson and S. Horrell, "Aid, the public sector and the market in less developed countries", The Economic Journal, vol. 97 (September 1987), pp. 616-641; and P. Boone, "Politics and the effectiveness of foreign aid", Discussion Paper No. 272 (Centre for Economic Performance, December 1995).

(٢٣) C. Burnside and D. Dollar, "Aid, policies, and growth", American Economic Review, vol. 40, No. 9 (September 2000), pp. 847-868.

(مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ التأكيد على ضرورة أن تخصص البلدان المتقدمة اقتصادياً مبلغاً صافياً أدناه ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، على أن يخصص ٠.١٥ إلى ٠.٢ منه لأقل البلدان نمواً[٢٤]. وكانت الجمعية العامة أول من حدد نسبة ٠.٧ في المائة كأساس للمقارنة في قرارها ٢٦٢٦ (الدورة ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والذي حدد منتصف السبعينات مهلة قصوى لبلوغ تلك الغاية[٢٥]. وبحلول ٢٠١٥، وهو العام الذي يؤمل أن يشهد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون قد انقضى على تحديد هذه الغاية ٤٠ عاماً.

الشكل ٣- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى الدخل القومي الإجمالي في أهم البلدان المانحة، ٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

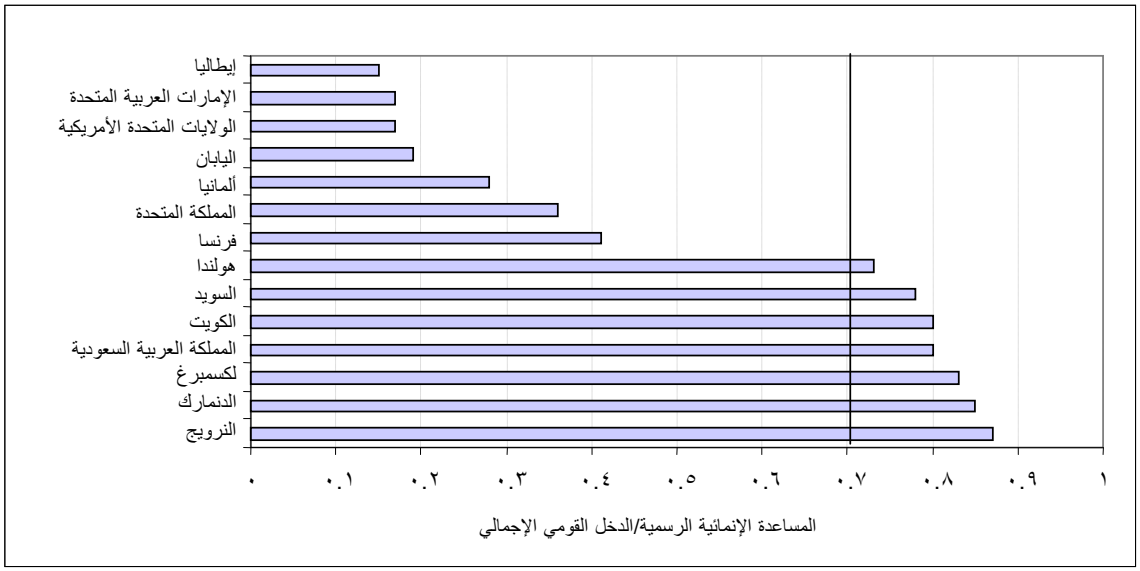

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٥)؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦)؛ وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: المقصود بغاية الأمم المتحدة التزام المجتمع الدولي في عام ١٩٧٠ بتخصيص نسبة ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الغنية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

الدخل القومي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي زائد القيمة الصافية لتعويضات الموظفين ودخل الملكية من سائر أنحاء العالم؛ والدخل القومي الإجمالي هو الناتج القومي الإجمالي معدلاً بمؤشر معدلات التبادل.

---

(٢٤) منذ عام ٢٠٠٠، استعيض عن الناتج القومي الإجمالي الذي كانت تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حتى ذلك الحين بمؤشر مشابه هو الدخل القومي الإجمالي، معدلاً لمؤشر معدلات التبادل.

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (الدورة ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الإستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني، الفقرة ٤٣.

يبين الشكل ٣ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي المقدمة في عام ٢٠٠٤ من أهم البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية مقارنة بالنسبة المحددة عند ٠.٧ في المائة. كما يبيّن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أهم ثلاثة بلدان عربية مانحة هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت إلى بلدان عربية أخرى. ومن اللافت أن البلدان الاسكندينافية تتصدر قائمة البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية وتسجل أعلى نسب من المساعدة الإنمائية الإجمالية إلى الدخل القومي الإجمالي، وهي ٠.٨٧ في المائة للنرويج، و٠.٨٥ في المائة للدنمارك و٠.٧٨ في المائة للسويد. والبلدان الآخران الوحيدان في لجنة المساعدة الإنمائية اللذان تخطيا غاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ هما لكسمبرغ (٠.٨٣ في المائة) وهولندا (٠.٧٣ في المائة).

وإضافة إلى ارتفاع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الاسكندينافية نسبة إلى دخلها القومي الإجمالي، من المعروف أن هذه البلدان تمنح معونة أكبر للبلدان ذات النظم الديمقراطية، وأنها لا تحاسب على السياسات التجارية الضعيفة، ولا تخص الحلفاء السياسيين بمعونة أكبر[٢٦]. أما إيطاليا (بنسبة ٠.١٥ في المائة) والولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة ٠.١٧ في المائة) فهما من البلدان التي تقدم أدنى نسب من المساعدة[٢٧]. وعموماً، تفوق نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في البلدان الأوروبية الصغيرة النسب المسجلة في البلدان الكبيرة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ونتيجة لقلة الجهود التي تبذلها الاقتصادات الكبيرة في تقديم المعونة، لم يتجاوز مجموع المساعدة المتدفقة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نسبة ٠.٢٦ في المائة من دخلها القومي الإجمالي مجتمعة في عام ٢٠٠٤. وكانت هذه النسبة قد بلغت ٠.٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٣، و٠.٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٢، و٠.٢٢ في المائة في عام ٢٠٠١.

ووفقاً للأرقام الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بلغت المعونة المقدمة من المملكة العربية السعودية (٠.٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي) والكويت (٠.٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي) في عام ٢٠٠٤ نسبة كبيرة تجاوزت النسبة الأساسية المحددة عند ٠.٧ في المائة ونسب معظم البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية[٢٨]. واستناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة ٠.١٧ في المائة في عام ٢٠٠٤.

دال- توزيع المعونة بين البلدان العربية المستفيدة

يحلّل هذا القسم توزيع المعونة بين البلدان المستفيدة في المنطقة العربية. ويوضح الشكل ٤ التوزيع الجغرافي لمجموع المعونة المتدفقة من البلدان المانحة العربية وغير العربية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤.

---

(٢٦) S. Gates and A. Hoeffler, "Global aid allocation: Are Nordic donors different?", Working Paper Series No. 234 (Centre for the Study of African Economics, 2004).

(٢٧) تبقى الولايات المتحدة الأمريكية رغم ذلك المانح الأكبر من حيث حجم الأموال المدفوعة.

(٢٨) أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والكويت في عام ٢٠٠٤ هي أقل من تلك الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وهذا يفسر انخفاض نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي إلى ٠.٦٩ في المائة في المملكة العربية السعودية و٠.٣٥ في المائة في الكويت.

الشكل ٤ - توزيع المعونة على البلدان العربية، ١٩٧٠-٢٠٠٤
(بالنسبة المئوية)

ألف- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من بلدان مانحة غير عربية بالأسعار الثابتة

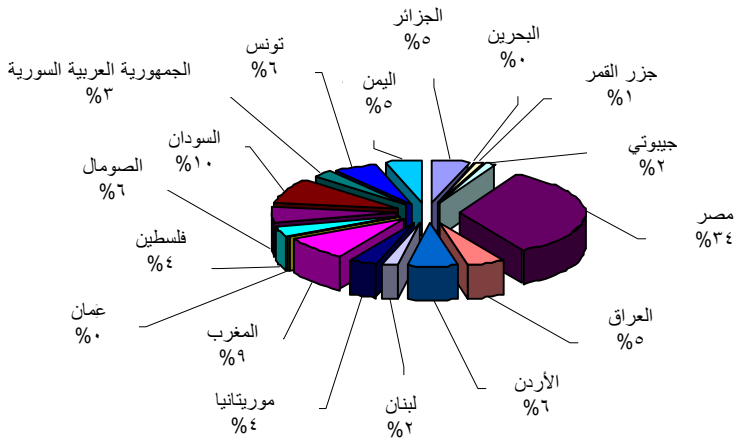

باء- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من بلدان مانحة عربية بالأسعار الثابتة

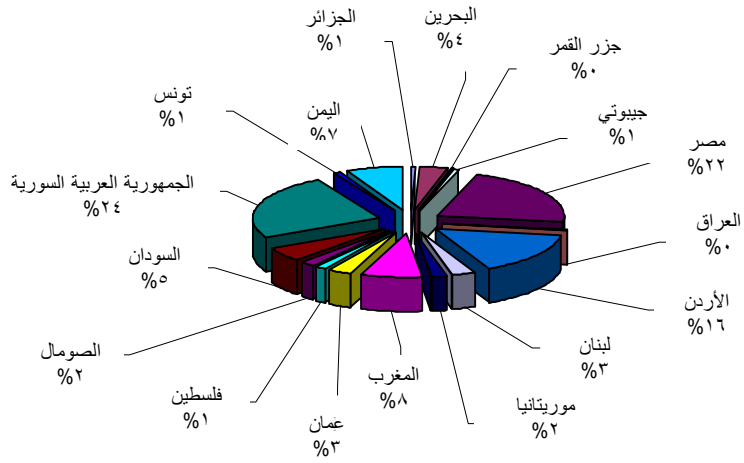

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: استثنيت خمسة بلدان عربية هي الإمارات العربية المتحدة والجماهيرية العربية الليبية وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية لعدم حصولها على مبالغ كبيرة من المعونة الإنمائية خلال الفترة قيد الدراسة. ونسبة صفر في المائة هي حصيلة تدوير المبالغ التي تقل عن ٠.٥ في المائة.

ويتضح من الشكل ٤ وجود فوارق كبيرة في التخصيص الجغرافي لمعونة المانحين العرب وغير العرب. فالجمهورية العربية السورية كانت أكثر البلدان استفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها المانحون العرب، إذ حصلت على نسبة ٢٤ في المائة من مجموع المعونة بينما حصلت على ٣ في المائة فقط من مجموع المعونة التي يقدمها المانحون غير العرب للمنطقة. وبلغت حصة الأردن من المعونة العربية ١٦ في المائة وهي أعلى بكثير من حصته من المعونة غير العربية والبالغة ٦ في المائة.

ويلاحظ النمط المعاكس في بلدان المغرب العربي وهي تونس والجزائر والمغرب؛ وفي أقل البلدان العربية نمواً في أفريقيا، وهي جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا؛ وفي العراق وفلسطين اللذين يعانيان من النزاع، فقد كانت الحصة التي نالها كل من هذه المجموعات من مجموع المعونة المقدمة من البلدان المانحة غير العربية أعلى بكثير من حصتها من المعونة المقدمة من البلدان المانحة العربية. وتبقى مصر أكبر البلدان المستفيدة من المعونة في المنطقة العربية، إذ تحصل على نسبة مرتفعة جداً قدرها ٣٤ في المائة من مجموع المعونة غير العربية المقدمة إلى المنطقة.

ويعطي الجدول ١ فكرة واضحة عن توزيع المساعدة من البلدان المانحة على البلدان المستفيدة. فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم معظم المساعدة المتدفقة إلى العراق ومصر، إذ بلغت مساعدتها لمصر ٣٨ في المائة وللعراق ٤٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤. وفي المقابل تسهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ضئيلة من المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً مقارنة بأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في أوروبا والبلدان العربية المانحة.

الجدول ١ - المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المجمعة المقدمة من بلدان مانحة رئيسية إلى عدد من البلدان العربية المستفيدة، ١٩٧٠-٢٠٠٤

	الولايات المتحدة الأمريكية		أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في الاتحاد الأوروبي		اليابان		البلدان العربية المانحة		جهات مانحة أخرى[أ]		جميع الجهات المانحة
	(بملايين الدولارات)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات)	(النسبة المئوية)	(بملايين الدولارات)
الجزائر	(١٩)	(٠)	٨ ١٢٣	٧١	١١٤	١	٨٢٩	٧	٢ ٣٥٣	٢١	١١ ٤٠١
البحرين	٠	٠	٤٧	١	١٩	٠	٣ ٩٤٤	٩٧	٦٤	٢	٤ ٠٧٤
جزر القمر	١٢	١	١ ٠٦٧	٥١	٦٠	٣	٢٤١	١١	٧٣٢	٣٥	٢ ١١٢
جيبوتي	٩٨	٢	٢ ٣٢٨	٥٩	١٦٩	٤	٦٨٧	١٧	٦٨٩	١٧	٣ ٩٧١
مصر	٣٨ ٤٨٩	٣٨	١٧ ٦٠٦	١٧	٤ ٩٥٧	٥	٣٠ ١٢٨	٣٠	٩ ٨٠٢	١٠	١٠٠ ٩٨٢
العراق	٥ ٣٠٨	٤٨	٢ ٢٥٥	٢٠	١ ١٨٦	١١	٢٩٦	٣	٢ ٠٤٨	١٨	١١ ٠٩٢
الأردن	٥ ٢٤٨	١٧	٣ ١٨٥	١٠	١ ٨٦٨	٦	١٧ ٨٤٢	٥٦	٣ ٦٠٥	١١	٣١ ٧٤٨
لبنان	٧٠٣	٨	١ ٧٢٧	٢١	٥٥	١	٣ ٥٠٨	٤٢	٢ ٢٩٦	٢٨	٨ ٢٨٩
الجماهيرية العربية الليبية	٠	٠	٣٥٥	٥٣	٦	١	٣	٠	٣٠٤	٤٦	٦٦٨
موريتانيا	٤٦٢	٥	٢ ٧٢٩	٢٧	٤٤١	٤	٢ ٦٦١	٢٦	٣ ٨٨٩	٣٨	١٠ ١٨٢
المغرب	١ ٨٢٠	٦	١١ ٣٧٥	٤٠	١ ١٩٣	٤	٩ ٣٥٦	٣٣	٤ ٧٥٣	١٧	٢٨ ٤٩٧
عمان	٢٤٧	٦	٨٨	٢	١٣٠	٣	٣ ٦٥٧	٨٧	١٠٤	٢	٤ ٢٢٧
فلسطين	١ ١٣٥	١٢	١ ٩٢٦	٢١	٢٥٤	٣	١ ٥٧٦	١٧	٤ ٤٧١	٤٨	٩ ٣٦٢
الصومال	٢ ٦٤٧	١٧	٤ ٦٩٤	٣٠	١٨١	١	٢ ٥٥٦	١٧	٥ ٣٢٤	٣٥	١٥ ٤٠٢
السودان	٣ ٤٠٠	١٣	٧ ٠١٣	٢٦	٨١١	٣	٦ ٣٨٩	٢٤	٩ ٣٦٨	٣٥	٢٦ ٩٨١
الجمهورية العربية السورية	٥٤٧	٢	١ ٥٨٤	٥	١ ١٥٧	٣	٢٧ ٩٦٨	٨٤	٢ ٠٥٠	٦	٣٣ ٣٠٧
تونس	٦٧٧	٥	٧ ٤٠٦	٥٥	٧٩٣	٦	١ ٣٢٣	١٠	٣ ٣٤٠	٢٥	١٣ ٥٣٩
اليمن	٩٧١	٥	٣ ٣٣٩	١٨	٨٣٩	٤	٩ ٠٢٨	٤٨	٤ ٦٦٣	٢٥	١٨ ٨٤٠

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: تمثل النسب المئوية في الجدول نسب مختلف الجهات المانحة إلى مجموع المعونة المقدمة لكل من البلدان المستفيدة. وقد استثنيت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية من الجدول لأنها البلدان العربية المانحة الرئيسية. وترد بيانات عن أهم خمسة بلدان مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان العربية في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في الجدول المرفق ٤.

(أ) تشمل المنظمات المتعددة الأطراف.

وتقدم بلدان الاتحاد الأوروبي دعماً قوياً لأقل البلدان العربية نمواً، إضافة إلى كونها جهة مانحة رئيسية لبلدان المغرب العربي. وكما ذكر آنفاً، قدمت البلدان العربية المانحة أعلى نسبة من المعونة الإنمائية إلى الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن خصوصاً إذ بلغت نسبة المعونة العربية ٨٤ في المائة من مجموع المعونة الواردة إلى تلك البلدان. وتؤدي الوكالات المتعددة الأطراف التي تسهم بالجزء الرئيسي من المعونة من فئة "جهات مانحة أخرى" دوراً رئيسياً في المساعدة الإنمائية المقدمة لأقل البلدان نمواً والبلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات، باستثناء العراق. وفي حالة فلسطين، جاء نصف مجموع المعونة تقريبا من الوكالات المتعددة الأطراف، وأهمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

ويستخلص من أنماط التوزيع الجغرافي للمعونة المبيّنة في الجدول ١ عدد من الاستنتاجات المتعلقة بالدوافع التي تحمل الجهات المانحة على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية عموماً والبلدان العربية خصوصاً. وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن عوامل أخرى غير الضرورة الاقتصادية وفعالية استخدام المعونة قد أدت دوراً أساسياً في تحديد حجم المعونة التي يحصل عليها كل بلد[٢٩]. وقد ميزت هذه الدراسات عموماً بين الهبات من حيث الدافع إليها سواء أكانت الروابط الاستعمارية الماضية، أم اعتبارات السياسة الخارجية، أم أداء البلدان المستفيدة على صعيد السياسات العامة، أم تشجيع التجارة، أم احتياجات البلدان المستفيدة.

الإطار ٢ - المعونة الطارئة التي حصل عليها لبنان

كانت للحرب التي شهدها لبنان في تموز/يوليو-آب/أغسطس ٢٠٠٦ عواقب وخيمة على جميع أوجه الحياة اللبنانية. وفي حين لا يمكن تقدير قيمة الخسائر في الأرواح بأي ثمن، قد تصل التكلفة الإجمالية للأضرار التي أصابت البنى التحتية ومصادر العيش والأعمال التجارية والأرباح إلى مليارات الدولارات. ووفقاً لأحدث تقديرات وزارة المالية، بلغت التكاليف المباشرة للحرب ٢.٨ مليار دولار. وحصل لبنان خلال الحرب على أشكال متنوعة من المعونة الإنسانية والإنمائية من مصادر عديدة.

وقدمت الهبات والمعونات الإنسانية في شكل أغذية وإمدادات طبية إلى المناطق المنكوبة وإلى المناطق الأخرى التي تهجّر إليها الآلاف بسبب الحرب. وقد أتت هذه المعونة من معظم البلدان العربية، لا سيما الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، ومن جهات مانحة رئيسية غير عربية، ومن الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، ومنظمات دولية غير حكومية أخرى. كما قُدّمت المساعدة الفنية في مجال إزالة الألغام، وتنظيف الانسكابات النفطية، وإعادة بناء الطرق والجسور، وتعويض الخسائر في مصادر العيش.

وأسهمت المعونة وغيرها من أشكال المساعدة المالية في دعم التدابير الحكومية الرامية إلى احتواء الأزمة المالية التي تسببت بها الحرب. وتعرض القطاع المالي لضغوط متزايدة بسبب تفاقم عدم الاستقرار وفقدان الثقة. ووفقاً لتقرير أعدته وزارة المالية مؤخرا، انخفضت الودائع الخاصة بمقدار ٣ مليارات دولار (أي بنسبة ٣.٥٥ في المائة) خلال تموز/يوليو ٢٠٠٦[أ]. وأشار التقرير نفسه إلى أن المملكة العربية السعودية قدمت قرضاً ميسّراً بقيمة مليار دولار أودعته في البنك المركزي، وتعهدت بتقديم مبلغ آخر بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لإعادة الإعمار. وأودعت الكويت ٥٠٠ مليون دولار وتبرّعت بمبلغ قدره ٣٠٠ مليون دولار لإعادة الإعمار. وساعدت الأموال المتدفقة من البلدين في إعادة بناء الثقة في الاقتصاد وفي دعم احتياطيات العملات الأجنبية في البنك المركزي، ونتيجة لذلك خفت حدة الضغط على أسعار الصرف وأسعار السندات والأسهم اللبنانية.

(٢٩) A. Alesina and D. Dollar, "Who gives foreign aid to whom and why?", NBER Working Paper Series No. 6612 (National Bureau of Economic Research (NBER), June 1998); and M. McGillivray, "Aid effectiveness and selectivity: Integrating multiple objectives into aid allocations", Discussion Paper No. 2003/71 (United Nations University and World Institute for Development Economics Research (WIDER), October 2003).

وعلاوة على ذلك، تعهدت البلدان المانحة في مؤتمر المانحين الذي عقد في ستوكهولم بتقديم معونة تفوق قيمتها ٩٠٠ مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار لبنان، ٨٧ في المائة منها على شكل منح والنسبة المتبقية على شكل قروض. وكانت البلدان العربية والمنظمات المتعددة الأطراف العربية من أهم الجهات المانحة، إذ تعهدت بالمساهمة بمبلغ ٤٤٠.٣ مليون دولار. واقترحت ثلاث طرق لمنح المعونة هي: (أ) رعاية المشاريع؛ (ب) الدفع نقداً لحساب الحكومة؛ (ج) المساهمات العينية(ب). وتمكن مؤتمر باريس ٣ للمانحين (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧) من جذب مساعدة ضخمة للبنان. ولولا مختلف أشكال المعونة التي حصل عليها لبنان، لم تكن أية خطة إنعاش لتستوفي جميع متطلبات إعادة الإعمار والتعويض عن الخسائر.

(أ) وزارة المالية في لبنان، "أثر عدوان تموز/يوليو على المالية العامة في عام ٢٠٠٦"، (٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦).

(ب) "Government details Stockholm conference donor commitments", The Daily Star (1 October 2006).

وتستخلص من مختلف أنماط التوزيع الجغرافي للمعونة الاستنتاجات التالية:

(أ) يبدو أن القرب الجغرافي والثقافي يشكل عاملاً هاماً في تحديد كيفية تخصيص المعونة الإنمائية بالنسبة إلى الجهات المانحة العربية. فقد حصلت بلدان الإسكوا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر واليمن على ٨٠ في المائة من مجموع المعونة العربية المقدمة إلى المنطقة، ولم تحصل على أكثر من ٥٩ في المائة من مجموع المعونة المقدمة من بلدان مانحة غير عربية؛

(ب) يبدو أن الاعتبارات الإنمائية تشكل حافزاً أكثر أهمية بالنسبة إلى بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مما هي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المعونة الإنمائية. والدليل على ذلك هو أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحصل عليها أقل البلدان نمواً في المنطقة والبلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات، باستثناء العراق، من الجهات المانحة في الاتحاد الأوروبي تفوق بكثير نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدِمها الولايات المتحدة؛

(ج) يبدو أن توزيع المعونة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة العربية يخضع للعوامل الجغرافية والسياسية والمصالح الاقتصادية أكثر مما يراعي الأغراض الإنمائية. والدليل على ذلك هو قلة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً مثل جزر القمر وجيبوتي واليمن؛ نسبة إلى ارتفاع نسبة المساعدة الإنمائية المقدمة للأردن والعراق ومصر. والجدير بالذكر في هذا السياق أن المبدأ الذي تقوم عليه أنشطة وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية في مجال المساعدة الخارجية ينطوي على هدف من شقين، هما تعزيز مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية وتحرير الأسواق، وتحسين مستوى معيشة مواطني العالم النامي(٣٠). ومن أحدث الأمثلة على هذه السياسة في المعونة الخارجية حالة المغرب، الذي حظي بإعجاب مسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية والمساعدة في مكافحة الإرهاب(٣١)؛

---

(٣٠) انظر الموقع الإلكتروني الرسمي لوكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية: www.usaid.gov/about_usaid/.

(٣١) بموازاة تنفيذ اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين في عام ٢٠٠٤، أعلن المغرب مرشحاً مؤهلاً للتمويل في إطار حساب الألفية للتحدي. ونتيجة لذلك، كانت المعونة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب في السنة الضريبية ٢٠٠٥ أعلى مما كانت عليه في السنة الضريبية ٢٠٠٤ بنحو خمس مرات.

(د) يشير الارتفاع النسبي في المعونة المتدفقة من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تونس والمغرب وخصوصاً الجزائر إلى أن الروابط الاستعمارية الماضية لا تزال تؤدي دوراً كبيراً في تخصيص المعونة التي تقدمها هذه المجموعة من المانحين[٣٢]؛

(•) تشكل الاعتبارات الإنمائية الحافز الرئيسي الذي يدفع الوكالات المتعددة الأطراف إلى منح المعونة للمنطقة. والدليل على ذلك ارتفاع نسبة المعونة التي تقدمها تلك الوكالات إلى أقل البلدان نمواً في المنطقة وفلسطين. مما يؤكد الاستنتاجات الواردة في عدة دراسات أخرى والتي تشير إلى أن المعونة التي تقدمها وكالات متعددة الأطراف لا تخضع لاعتبارات تخدم مصالح المانحين بقدر ما تخضع المعونة الثنائية لهذه الاعتبارات[٣٣].

هاء- المعونة ومستويات الدخل

يوضح هذا القسم الصلة بين المعونة ومستويات الدخل في المنطقة العربية. وأشارت الأدلة الواردة في القسم السابق إلى أن الاعتبارات الإنسانية والإنمائية ليست إلا جزءاً من الحوافز التي تدفع الجهات المانحة إلى تقديم المعونة؛ وأن أقل البلدان نمواً التي هي الأكثر حاجة إلى المساعدة الإنمائية في المنطقة، قد حصلت على حصة صغيرة نسبياً من مجموع المعونة المتدفقة إلى المنطقة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية.

ويتناول التحليل في هذا القسم العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل ونصيب الفرد من المعونة الإنمائية في بلدان عربية مختارة. وقد أكدت المؤلفات التجريبية حول المعونة على التنمية، أن العلاقة الديناميكية القائمة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والدخل القومي هي علاقة سببية على الأرجح. فمستوى الدخل هو عنصر أساسي في تحديد المعونة، ومن الطبيعي أن تؤدي المعونة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي بالتالي إلى رفع مستويات الدخل. ويتضمن الفصل الثالث تحليلاً تجريبياً شاملاً لأثر المساعدة الإنمائية الرسمية على النمو والتنمية في المنطقة العربية خلال العقود الماضية. أما هذا القسم فيستخدم نهجاً بسيطاً يقوم على علاقة التناسب للبحث في مدى تركيز البلدان المانحة على أفقر البلدان في المنطقة في تقديم المساعدة.

ويقارن الشكل ٥ بين متوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية على مدى ثلاث فترات متتالية، هي ١٩٨٠-١٩٨٩ و١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٤، وذلك بغية البحث في أية تغيرات طرأت مع الوقت على الصلة بين المعونة ومستويات الدخل. ويشير الشكل إلى أن المعونة إلى المنطقة العربية لم تتوجه إلى البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل. وخلال الثمانينات والتسعينات مِنحت مساعدة إنمائية أكبر نسبياً إلى البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل.

وتميزت الثمانينات بعلاقة تناسب طردي بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومتوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية في عيّنة من ١٢ بلداً عربياً. وبعد استثناء البحرين من العيّنة، وهي البلد

---

(٣٢) حدد أليسينا (Alesina) ودولار (Dollar) الروابط الاستعمارية كعنصر رئيسي في تحديد تخصيص المعونة، وأشارا إلى فرنسا بوصفها بلداً يمنح المعونة بشكل رئيسي إلى المستعمرات السابقة التي تربطها بها تحالفات سياسية. أ. اليسينا ود. دولار، "Who gives foreign aid to whom and why?"، سلسلة ورقات عمل المكتب الوطني للبحث الاقتصادي رقم ٦٦١٢، (المكتب الوطني للبحث الاقتصادي)، حزيران/يونيو ١٩٩٨.

(٣٣) A. Maizels and M.K Nissanke, "Motivations for aid to developing countries", World Development, vol. 12, No. 9, (September 1984), pp. 879-900.

الذي سجل أعلى متوسط لنصيب الفرد من الدخل وثاني أعلى متوسط لنصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية خلال ذلك العقد، بقي المتغيران يشيران إلى علاقة تناسب طردي ولو ضعيفة. وفي التسعينات، سجل خط الانحدار ارتفاعاً بسيطاً وبقيت علاقة التناسب الطردي بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ومتوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية أضعف مما كانت عليه في العقد السابق. وأخيراً، تشير الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى علاقة تناسب عكسي بين المتغيرين، مما يدل على أن حصة أكبر من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة العربية قد خُصصت للبلدان الفقيرة نسبياً. إلا أن ذلك لا يعني عموماً أن نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان العربية نمواً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ كان أكبر منه في الفترات السابقة. فقد كان نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى معظم البلدان الفقيرة في المنطقة بالأرقام المطلقة أقل مما كان عليه في الثمانينات والتسعينات. ولكن الذي سبب التغير الملحوظ في العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية هو أن متوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الغنية نسبياً قد تراجع أكثر من متوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الفقيرة.

الشكل ٥- الصلة بين نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان عربية مختارة، ١٩٧٠-٢٠٠٤ (بالأسعار الثابتة للدولار)

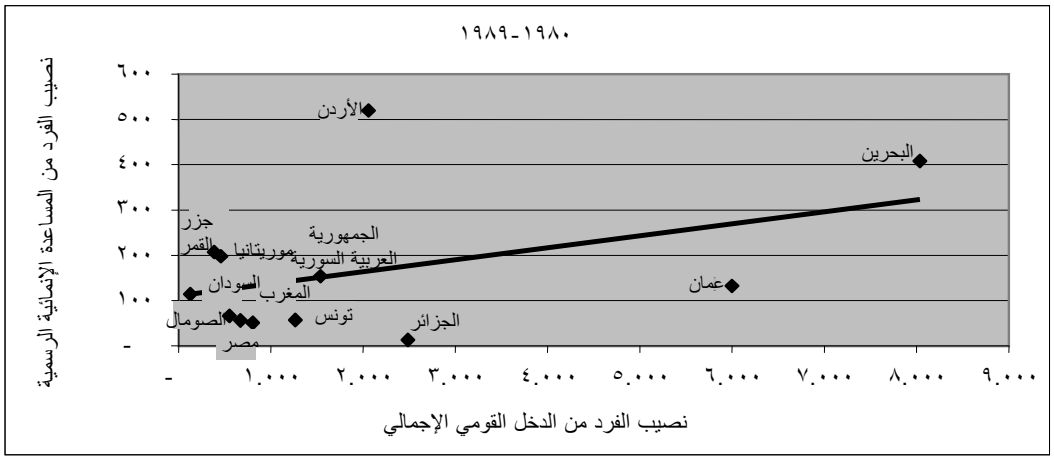

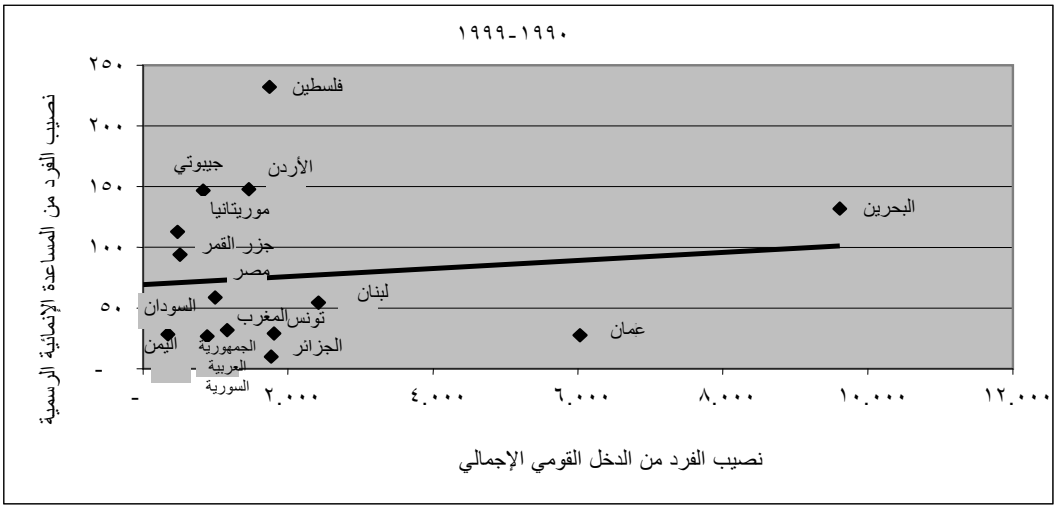

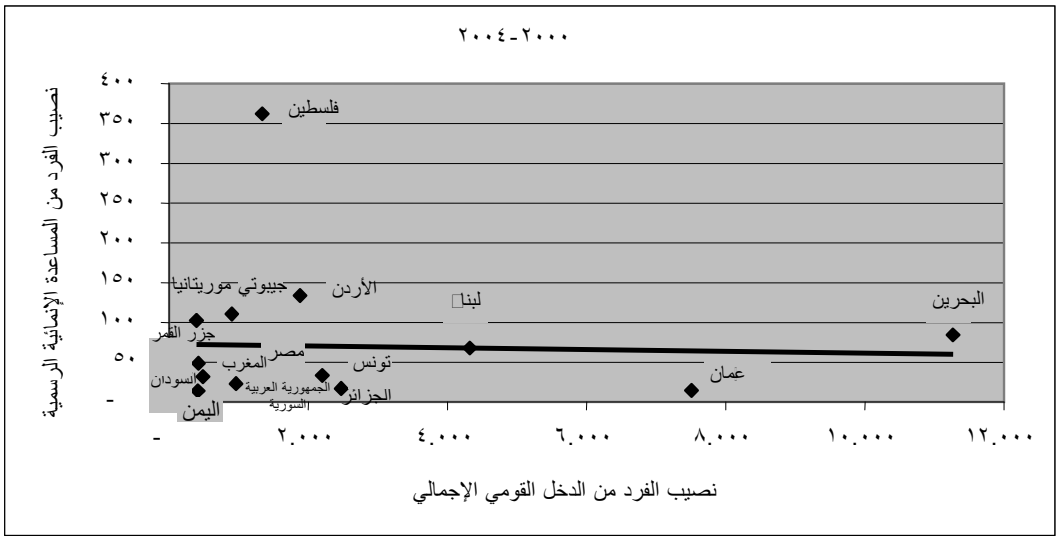

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٦ ((World Development Indicators (2006)؛ وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: تمثل البيانات المتوسطات السنوية في الفترات المحددة.

نظراً إلى قلة البيانات عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، تختلف عينات البلدان التي تمثلها الأرقام اختلافاً بسيطاً. وقد استثنيت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية من الشكل لأنها بلدان عربية مانحة كبيرة.

ويستحسن توخي الحذر إزاء علاقة السببية المشار إليها آنفاً بين المعونة الإنمائية والدخل. فقد استخدمت في الشكل ٥ بيانات عن متوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ونصيب الفرد من الدخل لفترة خمس سنوات وفترة عشر سنوات. وهذه الفترات الزمنية طويلة بما يكفي عموماً لإظهار الأثر الكبير للمساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى الدخل، مما يتطلب تفسيراً مختلفاً للنتائج. وعلى ضوء الأدلة الواردة في الأقسام السابقة، لا يمكن الاعتماد كلياً على الآثار الإيجابية لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على النمو في تفسير جزء كبير من علاقات التناسب الطردي بين المتغيرين في فترتي الثمانينات والتسعينات. وتأكيداً لذلك، استخرجت مجموعة ثانية من معاملات التناسب. وأجريت مقارنة بين متوسطات المساعدة الإنمائية الرسمية ونصيب الفرد من الدخل لفترة ثلاث سنوات، تفصل فترة واحدة بينها وبين السنة الأولى من متوسط الثلاث سنوات. وتؤكد الأرقام الناتجة عن هذه العملية تلك الواردة في الشكل ٥ والعائدة لمتوسطات فترات زمنية أطول.

عموماً يستنتج أن المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة العربية خلال الأعوام الـ ٢٥ الماضية لم تكن موجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وذلك للأسباب التالية:

(أ) انخفاض نصيب الفرد من الدخل ليس إلا بعداً من أبعاد الفقر، ولذلك لا ينبغي أن يشكل المعيار الرئيسي في تخصيص المعونة. فوكالات المعونة في العديد من البلدان المانحة، ومنها البلدان الاسكندينافية، توزع المعونة الإنمائية على أساس مفهوم واسع للفقر والحاجة. ونتيجة لذلك، يمنح جزء كبير من المعونة للبلدان التي تعاني من النزاعات أو للإغاثة في حالات الطوارئ، مع أن نصيب الفرد من الدخل في هذه البلدان قد يكون أعلى بكثير منه في أقل البلدان نمواً؛

(ب) لا يخضع سلوك الجهات المانحة دائماً للاعتبارات الإنمائية. فقد ثبت في العديد من الحالات أن بعض الجهات المانحة الثنائية تسعى إلى تحقيق أهداف جغرافية استراتيجية أو تجارية، وفي ذلك اتجاه لا يخدم مصالح البلدان الفقيرة جداً؛

(ج) يرتبط انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل في الكثير من الحالات بضعف المؤسسات. لذلك، يمكن أن يكون تزايد التركيز على البلدان ذات السياسات والمؤسسات الجيدة نسبياً في تخصيص المساعدة الإنمائية قد ساهم في الانحياز الملحوظ ضد البلدان الفقيرة جداً.

ونظراً إلى أن أقل البلدان العربية نمواً لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي زيادة التركيز على هذه البلدان في تخصيص المعونة للمنطقة في المستقبل. ولا يمكن الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفقر البلدان في المنطقة العربية ما لم يقدم المجتمع الدولي المانح مزيداً من المعونة الإنمائية، وما لم تتعاون الجهات المانحة والمستفيدة لضمان استخدام الموارد بمزيد من الفعالية.

واو- الاعتماد على المعونة في بلدان عربية مختارة

من الشواغل التي تطرحها الزيادة السريعة في المعونة المتدفقة إلى البلدان النامية، شاغلان مترابطان هما: ضعف قدرة هذه البلدان على استيعاب تدفقات المعونة الإضافية بكفاءة، وتزايد الاعتماد على المعونة الخارجية في الإيرادات والميزانيات الحكومية.

وترتبط مناقشة القدرة الاستيعابية بالأثر السلبي الذي يمكن أن يقع على المؤسسات العامة من جراء التدفق المستمر لمبالغ كبيرة من المعونة، وباضطرابات الاقتصاد الكلي الناجمة عن هذه المبالغ، ومنها "الداء الهولندي"[٣٤]. وقد أكدت دراسات عديدة أن تدفق مبالغ كبيرة من المعونة يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الحوافز لتعبئة الموارد محلياً وإلى تخفيف الضغط على الحكومات لمعالجة القصور في توفير الخدمات العامة[٣٥]. وقد تؤدي تدفقات المعونة الكبيرة أيضاً إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة سعر الصرف الحقيقي في البلدان المستفيدة، مما يؤثر سلباً على نمو القطاع الخارجي وقدرته على المنافسة. ويُعرف هذا الأثر في المؤلفات "بالداء الهولندي". والواقع أن هناك أدلة قوية على أن المعونة التي قدِمت في السابق قوضت القدرة التنافسية للقطاعات المصدِرة والقائمة على كثافة اليد العاملة في الكثير من الحالات وبالتالي عطلت الأثر الإيجابي للمعونة على النمو[٣٦].

---

(٣٤) يبحث راجان وسوبرامانيان في الأهمية التجريبية لأثر "الداء الهولندي" على تدفق مبالغ كبيرة من المعونة. R. Rajan and A. Subramanian, "What undermines aid's impact on growth" IMF Working Paper No. 05/126 (International Monetary Fund (IMF), June 2005).

(٣٥) P. Heller, "'Pity the finance minister': Issues in managing a substantial scaling up of aid flows", IMF Working Paper No. 05/180 (International Monetary Fund (IMF), September 2005).

(٣٦) يشير هيلير (Heller) إلى أن من المرجح أن تحدِ شدة الاعتماد المالي على المعونة الخارجية من الاستقلالية السياسية للبلد المستفيد، وأن الأولويات الإنمائية قد تحدد وفقاً لشواغل كبار الجهات المانحة ومصالحها. المرجع نفسه.

وإضافة إلى ذلك، تفرض شدة تقلب المعونة وعدم ثباتها تحديات كبيرة على الحكومات المستفيدة في وضع الميزانيات الملائمة، وصعوبات في التخطيط الطويل الأجل[٣٧].

وخلال السنوات الماضية، ازداد التركيز في الدراسات التجريبية على ضعف القدرات الاستيعابية من خلال مراعاة عامل انخفاض عائدات المعونة عند البحث في أثرها على النمو الاقتصادي[٣٨]. وانخفاض العائدات يعني أن الأثر التراكمي لدولار واحد إضافي من المعونة يكون صفراً عند نقطة معينة تعرف بنقطة الإشباع. وتشير دراسات الحالة الفردية والتقديرات لمختلف البلدان إلى أن نقطة الإشباع تختلف كثيراً بين البلدان المستفيدة، وتتوقف على عدد كبير من العوامل، منها نوعية المؤسسات وسياسات المعونة، ونوع المعونة، والتنسيق بين الجهات المانحة[٣٩].

وفي حين تشكل نقاط الإشباع إشارة واضحة إلى الحد الأقصى لمخصصات المعونة، قد يكون من غير الممكن من وجهة نظر الجهة المانحة أن تقدم معونة حتى ذلك الحد. وإذا كانت قدرة الحكومة على تعبئة الإيرادات المحلية ضعيفة في البلد المستفيد، فالمساعدة الإنمائية الرسمية بنسب منخفضة إلى الدخل قد تعني اعتماداً مالياً مفرطاً على المعونة الخارجية. ولذلك، تصنف وثيقة مرجعية أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخراً البلدان التي تفوق فيها نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى الدخل القومي الإجمالي ٩ في المائة في خانة البلدان الشديدة الاعتماد على المعونة[٤٠].

ويبين الشكل ٦ مدى اعتماد بلدان عربية مختارة على المعونة الخارجية خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك بقياس نسبة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي[٤١]. وتستثنى بلدان مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية، نظراً إلى ضآلة المعونة الموجهة إلى هذه البلدان؛ ويستثنى الصومال لنقص البيانات الشاملة والموثوقة.

ويبين الشكل ٦ متوسط نسب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في ١٤ بلداً عربياً للفترات ١٩٧٠-١٩٧٩، و١٩٨٠-١٩٨٩، و١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٤. وهذه النسبة في معظم البلدان هي حالياً أدنى بكثير مما كانت عليه في السبعينات والثمانينات. والسبب في ذلك هو شدة ارتفاع المعونة الحقيقية المتدفقة إلى البلدان العربية خلال النصف الثاني من السبعينات ومطلع الثمانينات. وباستثناء

---

(٣٧) من الأمثلة على ذلك أن تكون التزامات المعونة في سنة معينة أعلى من المبالغ المدفوعة. انظر: P. Heller and S. Gupta, "Challenges in expanding development assistance", IMF Policy Discussion Paper No. 02/5 (International Monetary Fund (IMF), March 2002).

(٣٨) H. Hansen and F. Tarp, "Aid and growth regressions", Journal of Development Economics, vol. 64 (2001), pp. 547-570; and C. Dalgaard, H. Hansen and F. Tarp, "On the empirics of foreign aid and growth", Working Paper No. 13 (Economic Policy Research Unit, September 2003).

(٣٩) يلخص كليمنز ورادلي الأدلة المتوفرة حول هذا الموضوع، ويخلصان إلى أن نقطة إشباع المعونة قد تتراوح بين ١٥ و٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. M. Clemens and S. Radelet, "Absorptive capacity: How much is too much?" in Challenging foreign aid: A policy maker's guide to the Millennium Challenge Account (Center for Global Development, 2003), chapter 7.

(٤٠) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "Harmonizing donor practices for effective aid delivery", DAC Guidelines and Reference Series (OECD, 2003).

(٤١) نظراً إلى عدم وجود مجموعة شاملة وموثوقة من البيانات عن الميزانيات القومية، يقاس الاعتماد على المعونة بنسبة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي.

فلسطين وموريتانيا، تسجل معظم البلدان العربية في العينة نسبة منخفضة أو ضئيلة من حيث الاعتماد على المعونة، تتراوح بين ١ و١١ في المائة.

وكان تراجع الاعتماد على المعونة لافتاً في الأردن ومصر، إذ حقق البلدان معدلات نمو مرتفعة نسبياً في الماضي القريب وشهدا تراجعاً في متوسط حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، لوحظت درجات مرتفعة من الاعتماد على المعونة في بعض أقل البلدان العربية نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات. ففي جزر القمر وجيبوتي، شهدت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين، وهي تناهز حالياً ١٠ في المائة، لا سيما بعد انخفاض المعونة المتدفقة إلى هذين البلدين. وفي موريتانيا، بقي متوسط هذه النسبة شبه ثابتاً عند مستوى ٢٠ في المائة تقريباً منذ السبعينات.

وفي فلسطين، أدى تصاعد العنف في عام ٢٠٠٠ وسياسة الإقفال الإسرائيلية إلى تدهور خطير في ظروف المعيشة خلال السنوات القليلة الماضية. ومع التراجع الحاد للدخل القومي الإجمالي، أصبحت أكثر اعتماداً على تدفقات المعونة الخارجية. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي مستوى مثيراً للقلق هو ٣٠ في المائة، ومن المرجح أن يكون قد ارتفع أكثر في عام ٢٠٠٥. وفي العراق، انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، إلى ٧ في المائة، وهذه النسبة لا تعبّر بدقة عن ارتفاع الاعتماد على المعونة مؤخراً. ففي عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في العراق ٢٣ في المائة تقريباً، بعد أن كانت أقل من ١ في المائة في عام ٢٠٠٠.

الشكل ٦- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في بلدان عربية مختارة

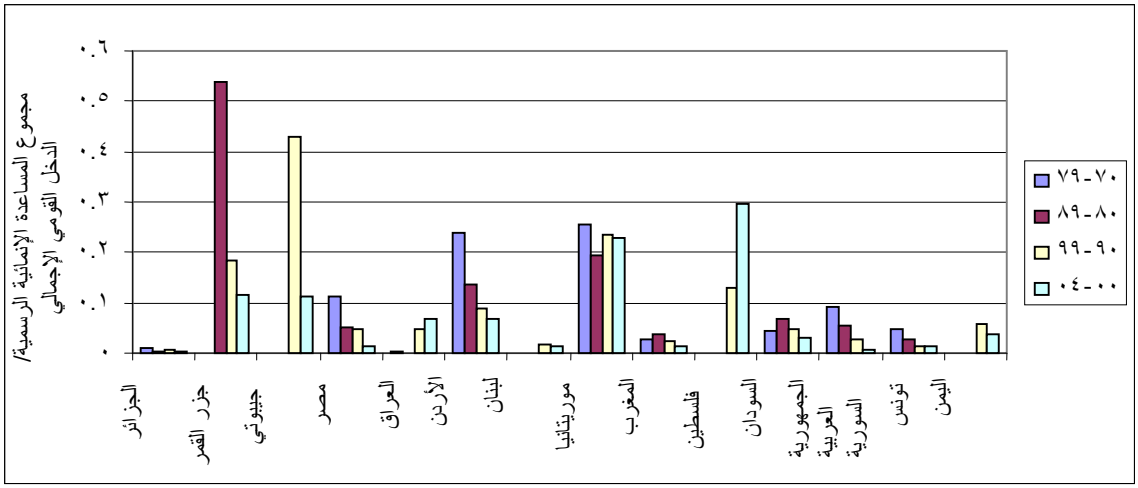

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ثانياً- خصائص المساعدة المتدفقة إلى مجموعة من بلدان الإسكوا

تخضع المساعدة الإنمائية لاعتبارات وشروط تؤثر كثيراً على طريقة تقديمها إلى البلد المتلقي، إذ يقدم جزء من هذه المساعدة على شكل قروض ميسّرة يجب تسديدها في مهلة زمنية محددة، أو يشترط أحياناً لتقديم المساعدة أن يشتري البلد المتلقي السلع والخدمات من البلد المانح. وكثيراً ما يتسم تدفق المساعدة بالتقلب إذ لا يمكن التنبؤ بها ولا تتماشى تماماً مع الدورة الاقتصادية[٤٢].

ولخصائص المساعدة أثر مباشر في التخطيط المالي للحكومات في البلدان المتلقية وتداعيات كبيرة على تصميم المشاريع الإنمائية وتنفيذها. فالبلدان المتلقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تعتمد بشدة على المساعدة الخارجية في تنفيذ برامج ومشاريع إنمائية محددة. والواقع أن تقديم الخدمات الحكومية الممولة بجزء منها من المساعدات كثيراً ما يتعطل بسبب توقف تدفق المساعدة إلى البلدان المتلقية[٤٣].

ويناقش هذا الفصل بعض خصائص المساعدة بما فيها درجة التيسير، والقيود المفروضة على المساعدة، والتوزيع القطاعي، ودرجة التقلب والتوافق مع الدورة الاقتصادية. ولأغراض هذه الدراسة، يكتفى بتركيز النقاش على أربعة من أعضاء الإسكوا هي الأردن وفلسطين ومصر واليمن، وقد اختيرت لأنها تمثل مختلف مجموعات البلدان داخل منطقة الإسكوا. وخلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٤، كان الأردن ومصر من البلدان التي تلقت أكبر قدر من المساعدة العربية وغير العربية، وقد اختيرا لأنهما يمثلان البلدان المنخفضة الدخل ذات الاقتصادات المتنوعة. أما فلسطين فتمثل المناطق التي تعاني من النزاعات وتعتمد بشدة على المساعدة الأجنبية. وأما اليمن فيصنف بين أقل البلدان العربية نمواً، وقد حصل على مبالغ صغيرة نسبياً من المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقود الماضية.

ألف- لمحة عامة عن المساعدة المقدمة إلى مجموعة من بلدان الإسكوا

يبيّن الشكل ٧ اتجاهات نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ١٩٧٠ في الأعضاء الأربعة في الإسكوا موضوع الدراسة. فخلال السبعينات والثمانينات كان نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصل عليها الأردن أعلى بكثير من نصيب الفرد من هذه المساعدة في مصر واليمن. وفي البلدان الثلاثة، شهد نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية انخفاضاً كبيراً خلال العقود الماضية بينما تظهر البيانات المتعلقة بفلسطين اتجاهاً متصاعداً منذ مطلع التسعينات.

وتلقت مصر أكبر قدر من المساعدة الموجهة إلى البلدان العربية بالقيم المطلقة خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، غير أن نصيب الفرد فيها من المساعدة الإنمائية الرسمية بقي متدنياً نسبياً، بل شهد انخفاضاً من حد أقصى بلغ ١٧٩ دولاراً في عام ١٩٧٥ إلى حد أدنى بلغ ١٥ دولاراً في عام ٢٠٠٣. وقد تزامن هذا الانخفاض مع الانخفاض العام في تدفق المساعدة إلى المنطقة في الثمانينات والتسعينات.

---

(٤٢) A. Bulir and A.J Hamann, "Volatility of development aid: From the frying pan into the fire?", IMF Working Paper No. 06/065 (IMF, March 2006); and S. Pallage and M. Robe, "Foreign aid and the business cycle", Review of International Economics, vol. 9 (November 2001).

(٤٣) R. Vargas Hill, "Assessing rhetoric and reality in the predictably of aid", Human Development Report 2005 (United Nations Development Programme (UNDP), 2005).

أما من حيث نصيب الفرد، فقد حصل الأردن على القسم الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية في المنطقة في مطلع التسعينات إذ بلغ حداً أقصى قدره ١ ٢٧٢ دولاراً في عام ١٩٧٩. وظل نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية مرتفعاً حتى منتصف الثمانينات، والسبب الرئيسي في ذلك هو تدفق مبالغ كبيرة من المساعدة من البلدان العربية. فخلال مؤتمر بغداد الذي انعقد في عام ١٩٧٩، تعهدت مجموعة من البلدان العربية بأن تقدم إلى الأردن ١.٢٥ مليار دولار سنوياً خلال العقد التالي وذلك بدافع سياسي هو دعم بلدان المواجهة مع إسرائيل(٤٤). ومع الوقت انخفض المبلغ الفعلي المقدم إلى الأردن، وهذا ما يفسر انخفاض نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٢١ دولاراً في عام ١٩٨٩. وبين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، سجل نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفاعاً ضئيلاً رغم الزيادة السكانية التي شهدها الأردن على أثر حرب الخليج في تلك الفترة.

الشكل ٧- نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية في الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤
(بالدولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤)

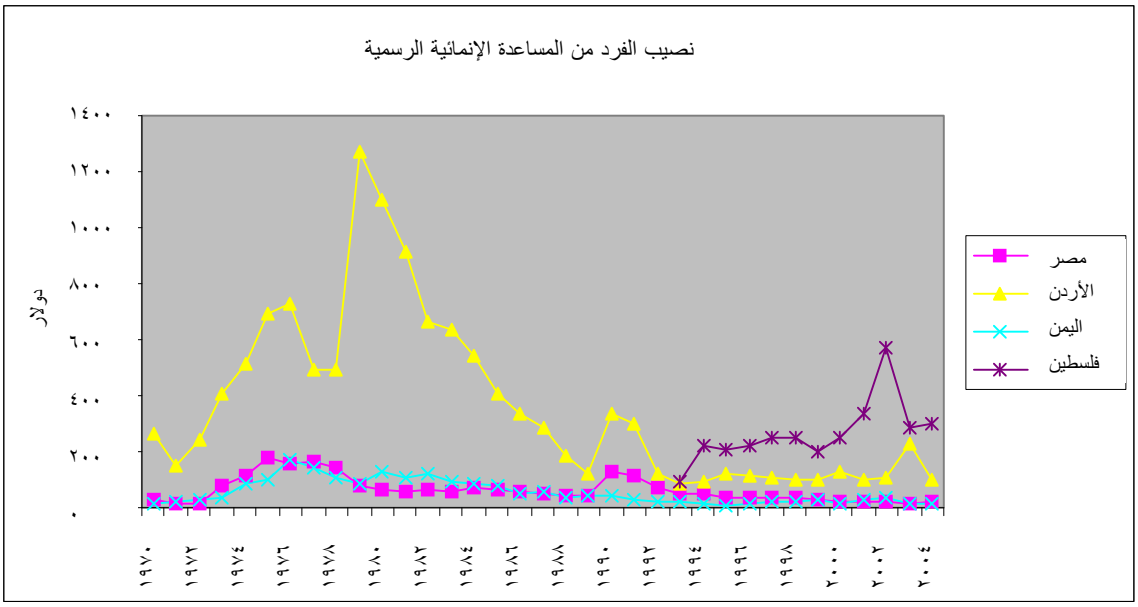

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: فيما يتعلق بفلسطين، لم تتوفر أي بيانات عن نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية قبل عام ١٩٩٣.

يتضمن الجدول المرفق ٥، بيانات عن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الحقيقية المقدمة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤.

(٤٤) Library of Congress Country Studies، متاحة على الموقع: http://memory.loc.gove/cgibin/query/r?frd/cstdy:@field(DOCID+jo0059).

وتلقت فلسطين حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية بعد توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣[٤٥]. وسجل نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفاعاً كبيراً في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بحيث تجاوز ٥٠٠ دولار نتيجة لازدياد المساعدة المتدفقة بهدف التخفيف من صعوبة الظروف الإنسانية التي تسببت بها هجمات إسرائيل على أثر الانتفاضة الثانية. وقد تسبب ذلك في تحويل المساعدة عن المشاريع الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل وتخصيصها لمعالجة الظروف الطارئة والإنسانية[٤٦]. واستعمل جزء كبير من المساعدة لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية مما أدّى إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على المساعدة في فلسطين.

وانخفض نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية في اليمن مع الاتجاه العام نحو الانخفاض، فتراجع من ١٧٠ دولاراً في عام ١٩٧٦ إلى ١٢ دولاراً في عام ٢٠٠٤. وشهدت المساعدة المتدفقة إلى اليمن، انخفاضاً عن مستوياتها في السبعينات والثمانينات على الرغم من تصنيف هذا البلد بين أقل البلدان نمواً. ومن أسباب ذلك معدل النمو السكاني المرتفع الذي تجاوز ٣ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، وقيام الجهات المانحة المتعددة الأطراف بتخفيض قيمة المساعدة المقدمة إلى اليمن لأن بعض برامجها لم تحقق النتائج المتوقعة.

باء- درجة التيسير

تتضمن المساعدة الإنمائية الرسمية وفقاً لمصطلحات لجنة المساعدة الإنمائية الأموال المتدفقة من القنوات الرسمية لأغراض إنمائية والمقدمة على شكل منح، بما في ذلك المساعدة الفنية والقروض الميسرة للغاية التي تتجاوز مهلة استحقاقها السنة الواحدة. وتعرف القروض بالميسّرة للغاية عندما يشكّل عنصر المنحة أو الإعانة منها نسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة من قيمة القرض الإسمية. وفقاً للجنة المساعدة الإنمائية، يحسب عنصر المنحة على أساس افتراضات خاصة من أهمها: (أ) أسعار الفائدة المستخدمة في حساب الفوائد والتي يفترض أن تكون ثابتة طيلة مدة القرض؛ (ب) معدل الخصم المحدد بنسبة ١٠ في المائة في جميع الحالات والذي يمثل كلفة الفرصة البديلة في كافة حسابات القيمة الحالية.

ويسود حالياً إجماع على أن يكون الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية ولا سيما المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون على شكل منح لا قروض. وقد أعرب عن وجهة النظر هذه في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. فالداعون إلى تقديم المنح يشككون في جدوى القروض في التعاون الإنمائي لأسباب عديدة أهمها ازدياد المخاوف من أن تساهم القروض في رفع مستوى المديونية الخارجية التي تشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان التي تتلقى حصصاً كبيرة من المساعدة.

وعلاوة على ذلك، تتميز المنح عن القروض بسهولة صرفها وإمكانية التنبؤ بها والتركيز فيها على الأهداف الإنمائية. غير أن التحول نحو المنح كأداة أساسية في التمويل لأغراض التنمية لم يحظ بعد بالإجماع العالمي. والحجج المؤيدة للجمع بين المنح والقروض ما زالت قوية ومنها: (أ) قد تكون القروض أموالاً "أكثر مدعاة لتحمل المسؤولية"، إذ يصعب تبذيرها لأنها لا تشجع الأنشطة غير المنتجة والرامية إلى توليد الدخل الريعي كما أنها تعزز التزام البلدان الشريكة؛ (ب) من الأرجح أن تضعف المنح دوافع الحكومة

---

(٤٥) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean, "Country cooperation strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory, 2006-2008" (WHO, 2006).

(٤٦) المرجع نفسه.

المتلقية إلى زيادة القاعدة الضريبية المحلية وتشجيع المدخرات الوطنية، مما يؤدي إلى مزيد من الاعتماد على المساعدة؛ (ج) قد يواجه البلد الذي يتلقى "المنح فقط" صعوبة في جذب مصادر التمويل البديلة، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن غياب القروض الرسمية قد يعتبر مؤشراً سلبياً.

أما فيما يتعلق بدرجة التيسر لصالح مجموعة الأعضاء في الإسكوا قيد الدراسة، فيبين الشكل ٨ أن نسبة المنح إلى القروض قد ازدادت في المساعدة الإنمائية المقدمة في السنوات الأخيرة. ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى تزايد حجم المساعدة المقدمة لأغراض التعاون الفني ودعم الميزانية.

الشكل ٨- درجة التيسر في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤

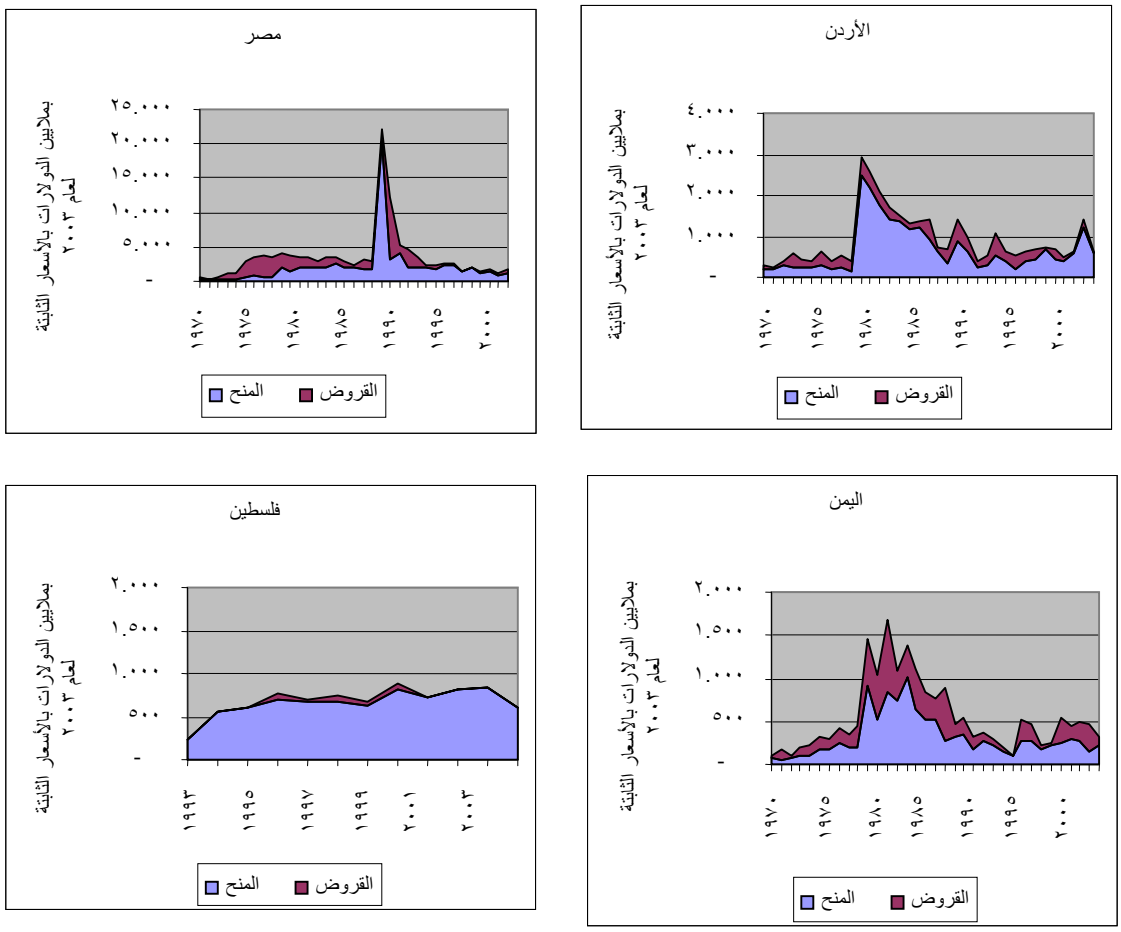

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: فيما يتعلق بفلسطين، لم تتوفر البيانات عن نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية قبل عام ١٩٩٣.

القروض الميسرة (المنح) هي تحويلات نقدية لا يعاد تسديدها أو سلع أو خدمات تقدم من غير مقابل. أما عناصر المنح في القروض فهي المعاملات التي يحتفظ البلد المانح بموجبها بحقه في التسديد، إلا أنه يعرب عن عزمه الإبقاء على الأموال المستحقة في البلد المقترض.

يبين الشكل ٨ أن حصة المنح من مجموع التزامات المساعدة ازدادت كثيراً خلال الأعوام الثلاثين الماضية في الأردن ومصر. وفي السبعينات، شكلت القروض ثلاثة أرباع مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها مصر وحوالى نصف المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصل عليها الأردن. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، انخفضت هذه النسبة إلى ١٨ في المائة في مصر وإلى ١٥ في المائة في الأردن. ولعل من أسباب هذا التغيير في تركيبة المساعدة المقدمة إلى الأردن ومصر الزيادة الكبيرة في المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذين البلدين منذ السبعينات. وكما سبق وذكر، تعتمد برامج المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد البلدان النامية عموماً بالمنح وليس بالقروض.

أما في فلسطين، حيث تتوفر البيانات حول درجة تيسر التزامات المساعدة منذ عام ١٩٩٣ فقط، شكلت المنح مصدر التمويل الأساسي لأغراض التنمية. فقدرة السلطة الفلسطينية، على تسديد القروض محدودة، وذلك لأن العائدات الضريبية غير كافية ولأن الجزء الأكبر من المساعدة الخارجية يصرف على الأنشطة الاستهلاكية وليس على مشاريع الاستثمار المنتج.

وأما اليمن، فكانت حصته من القروض نسبة إلى مجموع المساعدة أكبر بكثير من حصة البلدان الأخرى. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بلغت نسبة القروض من مجموع المساعدة ٥٠ في المائة تقريباً. وكان المصدر الرئيسي لهذه القروض الوكالات المتعددة الأطراف التي تمنح البلدان في الغالب قروضاً مشروطة بأن تجري البلدان المتلقية إصلاحات جذرية على سياساتها. ويلاحظ في مناطق أخرى أيضاً تحول الجهات المانحة من القروض الميسرة إلى المنح وسعيها إلى تخفيف أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان المتلقية للمساعدة[٤٧].

جيم- القيود المفروضة على المساعدة

يخضع تدفق المساعدة عادة لمجموعة من الشروط تفرض على الجهة المتلقية شراء السلع والخدمات حصراً من موردين من البلد المانح أو من مجموعة محدودة من البلدان. وهذا النوع من المساعدة هو شكل رئيسي من أشكال دعم صادرات البلد المانح وهو بالتالي وجه من وجوه السياسة الحمائية[٤٨]. وتجمع أطراف عديدة على أن القيود المفروضة على المساعدة تتسبب في تشوه في تخصيص المساعدة ولها أثر سلبي على البلدان المتلقية.

والمساعدة الخاضعة لقيود هي أقل فعالية من حيث الكلفة من المساعدة غير الخاضعة لقيود لأنها لا تسمح للبلد المتلقي بأن يتعاقد مع المورد الأقل كلفة. واستناداً إلى الدراسات التجريبية، تتراوح نسبة التكاليف الإضافية المباشرة الناجمة عن المساعدة الخاضعة لقيود بين ١٥ و٣٠ في المائة، مما يعني انخفاضاً في قيمة المساعدة بنسبة تتراوح بين ١٣ و٢٣ في المائة[٤٩]. وتتكبد الحكومة المتلقية للمساعدة الخاضعة للقيود تكاليف غير مباشرة تتضمن التكاليف الإدارية والتكاليف الناجمة عن عدم التنسيق بين المانحين.

---

(٤٧) S. Gupta, C. Patillo and S. Wagh, "Are donor countries giving more or less aid?", IMF Working Paper No. 06/01 (International Monetary Fund (IMF), January 2006).

(٤٨) يشير جيبما في استعراضه الشامل لهذه المسألة إلى أن الحوافز التي تكمن وراء فرض القيود على المساعدة هي حوافز سياسية أكثر منها مرتكزة إلى الاقتصاد الكلي لأن الآثار الإيجابية الناجمة على صعيد العمالة والنمو الكلي في البلد المانح تكون محدودة على الأرجح. C. Jepma, "The tying of aid", Development Centre Studies (OECD, 1991).

(٤٩) المرجع نفسه.

وعلاوة على ذلك، لا يسمح للحكومة المتلقية أن تشتري السلع المحلية أو تستخدم شركات محلية يمكنها أن تساهم في تشجيع التنمية الاقتصادية. وهكذا، أصبح رفع القيود هدفاً أساسياً من أهداف الحوار الدولي الذي يدور مؤخراً حول فعالية المساعدة الإنمائية بهدف الحد من تكاليف المعاملات بالنسبة إلى البلدان المتلقية وتعزيز التزامها بهذه العملية(٥٠).

وتصنف لجنة المساعدة الإنمائية في إحصاءاتها المساعدة الإنمائية في ثلاث فئات هي: المساعدة غير الخاضعة للقيود، والمساعدة الخاضعة للقيود والمساعدة الخاضعة جزئياً للقيود. وتضم الفئة الأخيرة المساعدة الخاضعة لقيود أقل تشدداً من تلك المفروضة على فئة المساعدة الخاضعة لقيود، إذ يشترط على هذا النوع من المساعدة أن تصرف على سلع وخدمات من البلد المانح و/أو البلدان النامية، أو أن تصرف على سلع وخدمات من البلدان النامية فقط.

ويبيّن الشكل ٩ أن القيود المفروضة على مجموع التزامات المساعدة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن قد تغيّرت خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٥. وتوضح الرسوم البيانية أن حصة المساعدة الخاضعة للقيود قد سجلت انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين وأن الجزء الأكبر من المساعدة المقدمة إلى الأعضاء الأربعة في الإسكوا غير خاضع للقيود. وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩، كانت نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من المساعدة المقدمة إلى الأردن ومصر واليمن غير خاضعة لأي قيود. أما متوسط حصة المساعدة غير الخاضعة لقيود من مجموع المساعدة، فسجل زيادة كبيرة خلال التسعينات، وتراوح بين ٦٣ في المائة في فلسطين و٧٨ في المائة في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

الشكل ٩- القيود المفروضة على التزامات المساعدة المقدمة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٨٣-٢٠٠٥
(بالنسبة المئوية)

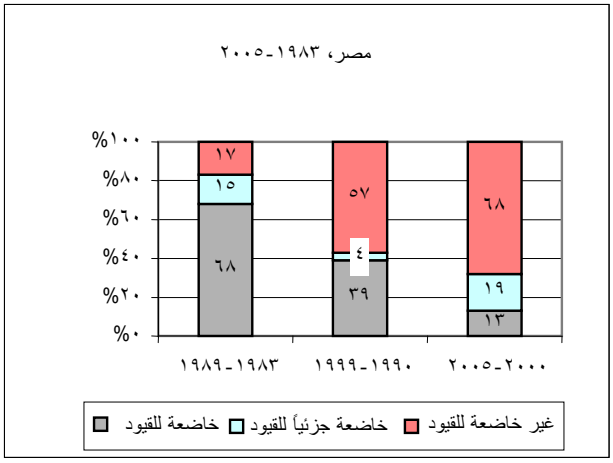

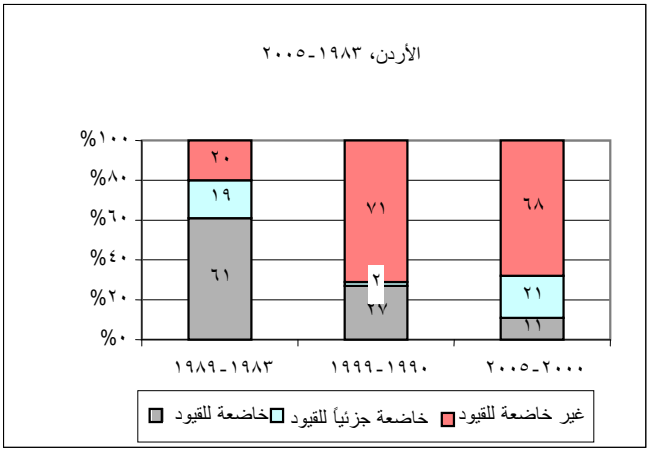

(٥٠) رفع القيود المفروضة على المساعدات هو من أهم أهداف إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة المتاح على الموقع: www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf.

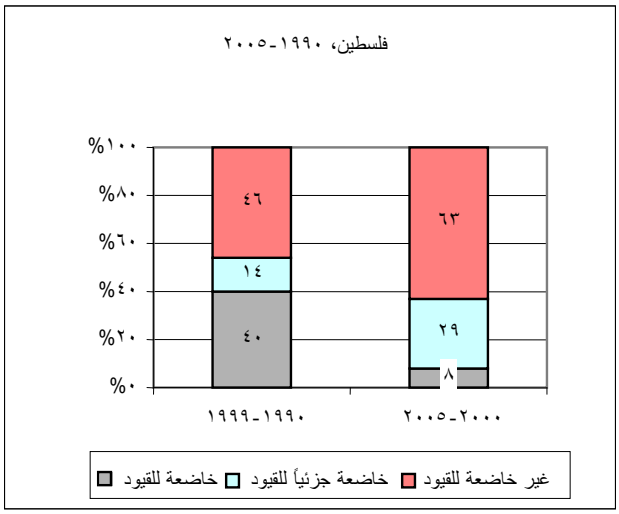

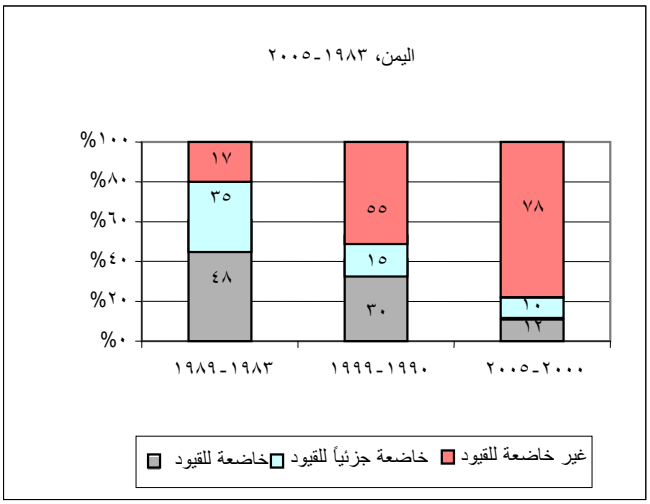

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: يقصد بالبيانات المتعلقة بالقيود المفروضة الواردة في هذا الشكل التزامات المساعدة وليس المبالغ المصروفة فعلاً. فالقروض أو المنح الرسمية الخاضعة كلياً أو جزئياً للقيود لها شروطها التي تفرض على البلد المتلقي شراء السلع أو الخدمات حصراً من بلد معين هو في الغالب المانح أو من مجموعة من البلدان لا تشمل جميع البلدان النامية.

فيما يتعلق بفلسطين، لم تتوفر بيانات عن القيود المفروضة على التزامات المساعدة قبل عام ١٩٨٨.

وقد أحرزت الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي بذلت من أجل رفع القيود المفروضة على المساعدة تقدماً كبيراً في هذا الصدد، غير أن مبالغ كبيرة من المساعدة المخصصة للبلدان العربية لا تزال خاضعة كلياً أو جزئياً للقيود، وتتراوح بين ٢٢ في المائة في اليمن و٣٧ في المائة في فلسطين. ويؤدي ذلك إلى تقويض فعالية المساعدة وزيادة التكاليف التي تتكبدها البلدان المتلقية وتحويل بعض الفوائد إلى قطاعات معينة في البلد المانح.

دال- التعاون الفني

تتضمن قاعدة البيانات الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إضافة إلى البيانات المتعلقة بدرجة التيسّر والقيود المفروضة على المساعدة، بيانات تصنف المساعدة الإنمائية حسب نوعها، بما في ذلك المساعدة المقدمة للمشاريع والبرامج، والتعاون الفني، والمعونة الغذائية لأغراض إنمائية، والإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث، والتخفيف من عبء الديون، والدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

وشهدت تركيبة المساعدة تغييراً ملحوظاً خلال العقود الماضية. فمنذ الستينات، ازدادت حصة البرامج والمشاريع والتعاون الفني بينما انخفضت حصة المعونة الغذائية لأغراض إنمائية[٥١]. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، خصص المانحون حوالى ٢٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للتعاون الفني. وبالرغم من المخاوف الكبيرة حيال فعالية التعاون الفني، تبلغ حصة هذا النوع من المساعدة ٥٠ في المائة أو أكثر من مجموع المساعدة الإنمائية التي تقدمها بلدان مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

(٥١) S. Gupta, C. Patillo and S. Wagh, "Are donor countries giving more or less aid?", IMF Working Paper No. 06/01 (International Monetary Fund (IMF), January 2006).

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يقصد بالتعاون الفني الدراية التي تقدمها البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية من خلال توفير العاملين وبرامج التدريب والبحث وتحمل التكاليف المترتبة على ذلك. ويشمل هذا التعاون توفير الخبراء مباشرة من البلدان المانحة وبرامج المنح التعليمية وغيرها من أشكال المساهمة في رأس المال البشري للسكان المحليين. وبالتالي يعتبر التعاون الفني شكلاً من أشكال المساعدة التي تركز على تقديم المعلومات والخدمات. وتميز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين "التعاون الفني القائم بذاته" الذي يهدف أساساً إلى زيادة مخزون رأس المال البشري في البلدان النامية، و"التعاون الفني المتصل بالاستثمار" الذي يؤمن الدراية بهدف زيادة مخزون رأس المال المادي في البلد المتلقي.

وفعالية التعاون الفني هي موضوع جدل بين الجهات المانحة والجهات المتلقية. ومثلما يفترض إنفاق المساعدة الخاضعة للقيود على منتجات البلد المانح وخدماته، يفترض عادة شراء المساعدة في إطار التعاون الفني من البلد المانح مما يحد من القوة الشرائية للمساعدة ويحول بعض الفوائد إلى القطاع الاستشاري في البلد المانح. ويمكن أن يعيق التعاون الفني كذلك تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات في البلدان النامية. فالتعاون الفني الذي يهدف إلى بناء قدرات المؤسسات المحلية لا يزال يثير جدلاً بينما تعتبر بعض أشكال التعاون الفني ومنها الأنشطة الهندسية وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالاستثمار المادي أكثر فعالية عموماً.

ويبيّن الشكل ١٠ التغيير في حصة التعاون الفني من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في الأعضاء الأربعة في الإسكوا موضوع الدراسة، فقد ازدادت حصة التعاون الفني من المساعدة الإنمائية في الأردن ومصر. ويعزى الارتفاع النسبي الذي تشهده حصة التعاون الفني من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في مصر منذ الثمانينات إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدة إلى هذا البلد. وازدياد حصة التعاون الفني في الأردن ومصر تأتي نتيجة لاتجاه تشهده البلدان المتلقية للمساعدة الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية قوامه التركيز على بناء رأس المال البشري أكثر من الاستجابة للحالات الطارئة وتلبية الحاجات الأساسية[٥٢].

وتوضح المعلومات المتوفرة عن فلسطين أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفع في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، إلا أن حصة التعاون الفني من مجموع هذه المساعدة انخفضت نسبة إلى مستوياتها السابقة. ولعل السبب الرئيسي في ذلك تفاقم الأعمال العدوانية الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى المساعدات الطارئة وعطل عمل الوكالات الأجنبية.

وفي اليمن، ازدادت حصة التعاون الفني من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة كبيرة بين السبعينات والتسعينات، ثم انخفضت نتيجة لعوامل كثيرة، من أهمها حدود القدرة الاستيعابية. وورد في تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٣ عن التعاون الفني في اليمن، أن هذا البلد تلقى حصة من التعاون الفني تفوق القدرة الاستيعابية لهياكله السياسية والمؤسسية[٥٣]. وبهدف تعزيز فعالية توزيع الموارد وكفاءتها، يعتمد صندوق النقد الدولي سياسة أكثر انتقائية تجاه اليمن على صعيد التعاون الفني. وبينما انخفض مجموع مخصصات التعاون الفني، تكثفت الجهود الرامية إلى تحسين تصميم مختلف البرامج والمشاريع المضطلع بها في اليمن وتنفيذها.

---

(٥٢) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Development Cooperation Report 2005, vol. 7, No. 1 (OECD, 2006).

(٥٣) International Monetary Fund (IMF), "Technical assistance provided to Yemen, FY1999-2003" (IMF).

الشكل ١٠ - حصة التعاون الفني من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤

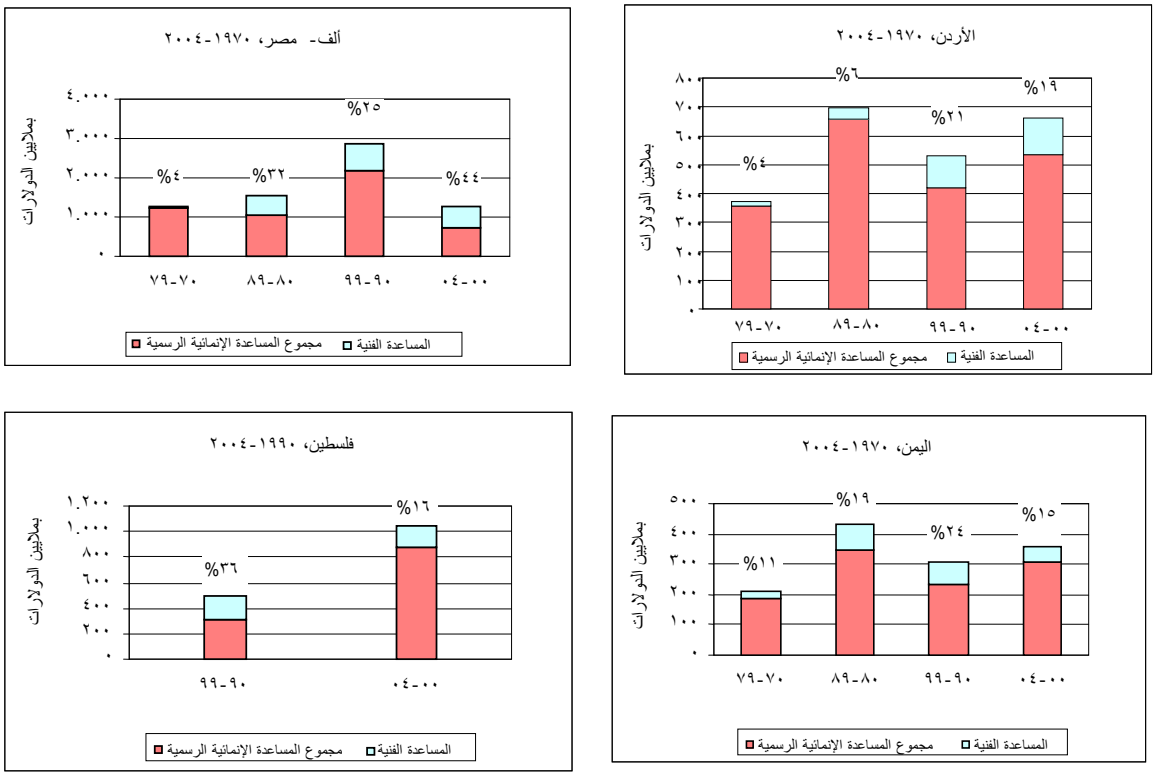

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظات: تتضمن المساعدة الفنية منح التعليم والتدريب المقدمة إلى المواطنين في البلدان المتلقية والمبالغ التي يتقاضاها المستشارون العاملون في البلدان المتلقية؛ وتستثنى منها الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار المشاريع الثنائية.

فيما يتعلق بفلسطين، لم تتوفر بيانات عن حصة التعاون الفني قبل عام ١٩٩٠.

ماذا تعني هذه الاتجاهات؟ يهدف التعاون الفني من حيث المبدأ إلى تعزيز القدرات الكامنة التي تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل. غير أن التحليلات التي تؤكد فعالية التعاون الفني كأداة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في المنطقة العربية تبقى قليلة. ويستخلص من الجدل الذي تثيره فعالية العديد من أشكال التعاون الفني أن هذا التعاون يجب أن يكون أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية وأن يوجه نحو تحقيق النتائج وأن يصمم بطريقة تلبي حاجات سكان البلد المتلقي وظروفهم.

هاء- التوزيع القطاعي للمساعدة

يتناول هذا القسم التوزيع القطاعي لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ويركز على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت على قدر كبير من التمويل خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤. وتستند المعلومات الواردة في هذا القسم إلى قاعدة بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي تشير إلى التزامات المساعدة وليس إلى المبالغ المصروفة وتستثنى منها المساعدة الواردة من الجهات المانحة الثنائية غير التابعة للجنة المساعدة

الإنمائية. أما البيانات المتعلقة بالمساعدة المتعددة الأطراف فهي مدرجة حيثما أمكن. وبما أن البلدان العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية، هي جهة مانحة رئيسية إلى الأعضاء الأربعة في الإسكوا موضوع الدراسة، تمثل المساعدة المدرجة في هذا القسم جزءاً من مجموع المساعدة المتعهد بها لهذه البلدان ولا يمكن مقارنتها بمجموع المساعدة الواردة في قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية. ومع ذلك، تسمح بيانات نظام إبلاغ الدائنين بتحديد الاتجاهات في التوزيع القطاعي للمساعدة.

وتبيّن الأشكال الواردة فيما يلي توزيع متوسط التزامات المساعدة السنوية على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الأعضاء الأربعة في الإسكوا. وأهم ما تشير إليه هذه الأشكال عموماً التغيّر في التوزيع العام للموارد. فمع الوقت، وجهت المساعدة الأجنبية أكثر فأكثر لصالح القطاعات الاجتماعية على حساب القطاعات الاقتصادية. ويتضح هذا التوجه في الأردن واليمن حيث سجلت المساعدة المخصصة للقطاعات الاقتصادية انخفاضاً كبيراً منذ الثمانينات، في حين بلغت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاعات الاجتماعية أضعاف ما كانت عليه منذ عقدين.

أما مصر، فهي البلد الوحيد ضمن العينة الذي تجاوزت فيه المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية (انظر الشكل ١١). وتفضل الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية تمويل البنى التحتية والخدمات الاجتماعية تماشياً مع الجهود الرامية إلى الإسراع في التقدم في البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، يثير الانخفاض الملحوظ في المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية، شكوكاً إزاء تمكن هذه البلدان من تنمية قاعدتها الاقتصادية وزيادة معدلات النمو في الأجلين المتوسط والطويل. ولهذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة إلى الأعضاء الأربعة في الإسكوا موضوع الدراسة في هذا القسم لأنها تعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب. وبما أن هذه البلدان تواجه تحدياً كبيراً في توليد المزيد من فرص العمل المناسبة للرجال والنساء، من الضروري أن تراعى في جميع أشكال المساعدة الإنمائية الآثار المحتملة على العمالة.

الشكل ١١- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى مصر حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤
(بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤)

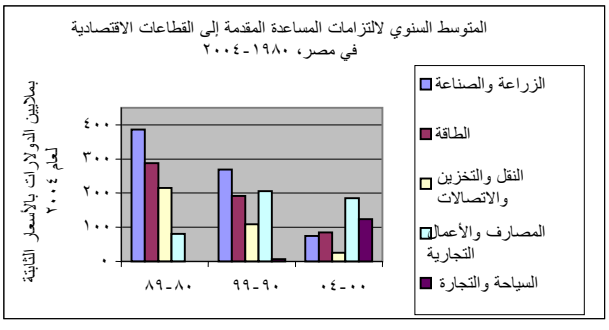

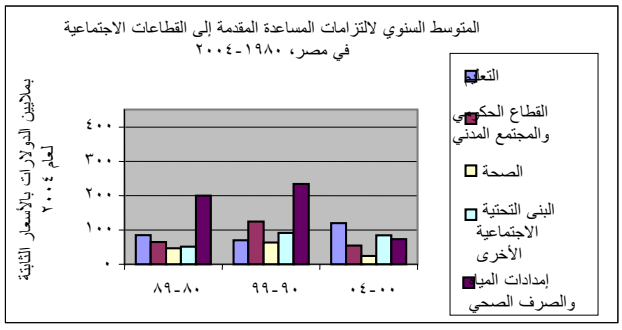

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: انظر الجدول المرفق ٦ للاطلاع على جداول البيانات ذات الصلة.

وسجل متوسط المساعدة السنوية المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية في مصر زيادة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٩ و١٩٩٠-١٩٩٩، ثم انخفض مجدداً. وفي الثمانينات والتسعينات، خصصت نسبة ٤٠ في

المائة تقريباً من مجموع المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية لإمدادات المياه والصرف الصحي. وتحول التركيز مؤخراً إلى التعليم، انسجاماً مع أولويات الحكومة التي وضعت برنامج إصلاح طموح وشامل يهدف إلى تحسين النظام التعليمي.

ويشير التقرير القطري الثاني لمصر حول الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنها أحرزت تقدماً بمعدل مقبول نحو بلوغ الهدف الثاني المعني بتعميم التعليم الابتدائي[٥٤]. غير أن قطاع التعليم لا يزال يواجه تحديين رئيسيين هما: (أ) ضمان تعليم شريحة أكبر من الفقراء؛ (ب) تحسين نوعية التعليم. ويمكن مواجهة هذين التحديين بتقديم مزيد من المساعدة الفنية للمحافظات المصرية التي تسجل قيماً متدنية حسب دليل التنمية البشرية.

وفيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، يبين الشكل ١١ أن توزيع المساعدة قد شهد تغيراً جذرياً خلال العقدين الماضيين. فالمساعدة المقدمة إلى قطاعي الزراعة والصناعة الإنتاجيين، وإلى قطاع الطاقة، وقطاع النقل، والتخزين، والاتصالات سجلت انخفاضاً حاداً، في حين ازدادت التزامات المساعدة المقدمة إلى قطاعي الخدمات أي قطاع المصارف والأعمال التجارية وقطاع السياحة والتجارة. وبينما يدل هذا التحول على الأهمية المتزايدة التي يحظى بها قطاع الخدمات في الهيكل الاقتصادي في مصر، يرجح أن يكون قد أثر سلباً على وضع العمالة في البلد.

الشكل ١٢ - توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى الأردن حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤)

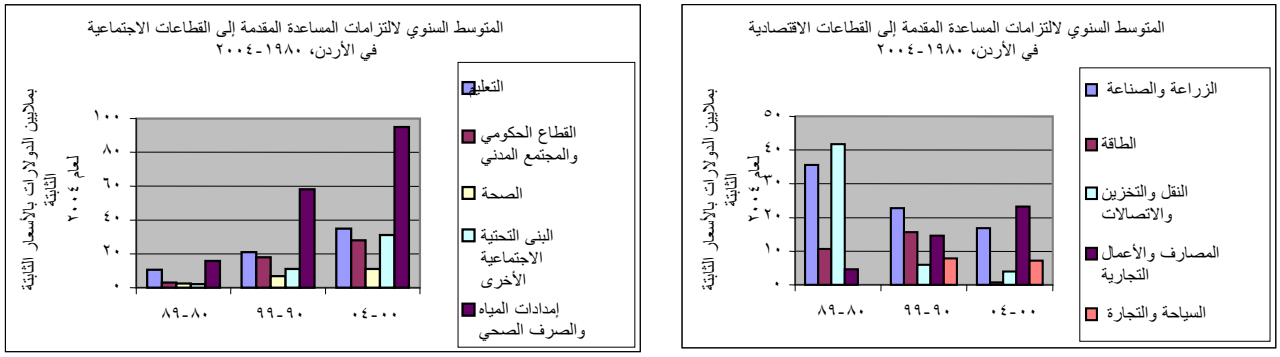

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: انظر الجدول المرفق ٦ للاطلاع على جداول البيانات ذات الصلة.

يبين الشكل ١٢ أن الجزء الأكبر من التزامات المساعدة للقطاع الاجتماعي في الأردن قد خصص لإمدادات المياه والصرف الصحي وذلك لأن الأردن يواجه تحدياً رئيسياً في إدارة موارده المائية الشحيحة. فشح المياه يعتبر من العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الأردن. والجهات المانحة الرئيسية في لجنة المساعدة الإنمائية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي، واليابان والبنك الدولي، تدعم البرنامج الذي يعمل به الأردن حالياً لتحسين إمدادات المياه. وفي الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ شهد الأردن زيادة مستمرة كذلك في المتوسط السنوي لالتزامات المساعدة المقدمة إلى قطاعي التعليم والصحة والقطاع الحكومي والمجتمع المدني والبنى التحتية الاجتماعية الأخرى. ومع أن مؤشرات التعليم والصحة في الأردن جيدة مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة مساوية للأردن في الدخل، لا تزال هناك تحديات

(٥٤) وزارة التخطيط في مصر والأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية: التقرير القطري الثاني (٢٠٠٤).

كبيرة. فمن الشواغل الرئيسية في قطاع التعليم، تحسين نوعية التعليم والتوفيق بين المهارات التي تكتسب في المدارس والجامعات وبين احتياجات سوق العمل. ويتضح ذلك في ارتفاع معدل البطالة، لا سيما بين الشباب.

إضافة إلى ذلك، غالباً ما يوجه تعليم المرأة نحو الاختصاصات العامة مما يحرم المرأة من فرص العمل الأكثر تخصصاً والأعلى أجراً ويعمق الفجوة الكبيرة بين الجنسين على صعيد الدخل. واستناداً إلى تقرير التنمية البشرية، بلغت تقديرات نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل في الأردن ٠.٣ في عام ٢٠٠٤، وهي من أدنى النسب في مجموعة البلدان ذات المستوى المتوسط في التنمية البشرية(٥٥).

وفي ضوء هذه التحديات، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٣ برنامج إصلاح تربوي طموح يحظى بدعم قوي من الجهات المانحة الدولية. وفي قطاع الصحة، يعاني الأردن من قلة الخدمات في المناطق النائية والفقيرة، وذلك بسبب محدودية المرافق الطبية والافتقار إلى العاملين المؤهلين الذين يحبذون العمل في المناطق النائية. ولذلك تركز المساعدة الدولية على توسيع نطاق الحصول على الرعاية الطبية في المناطق الريفية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع الصحي، وتحسين المعدات الطبية، وتدريب العاملين المحليين في قطاع الرعاية الصحية. وكما هو الحال في مصر، تبدل هيكل التزامات المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية تبدلاً جذرياً في الأردن منذ الثمانينات فانخفضت التزامات المساعدة المقدمة إلى قطاعي الزراعة والصناعة بالأرقام الحقيقية بنسبة ٥٠ في المائة بين الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٤، بينما ازداد الدعم لقطاعات المصارف والأعمال والسياحة والتجارة زيادة كبيرة. ويتوافق هذا الاتجاه مع مستوى مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، إذ تجاوزت حصة قطاع الخدمات ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠.

الشكل ١٣- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى فلسطين حسب القطاعات، ١٩٩٠-٢٠٠٤ (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤)

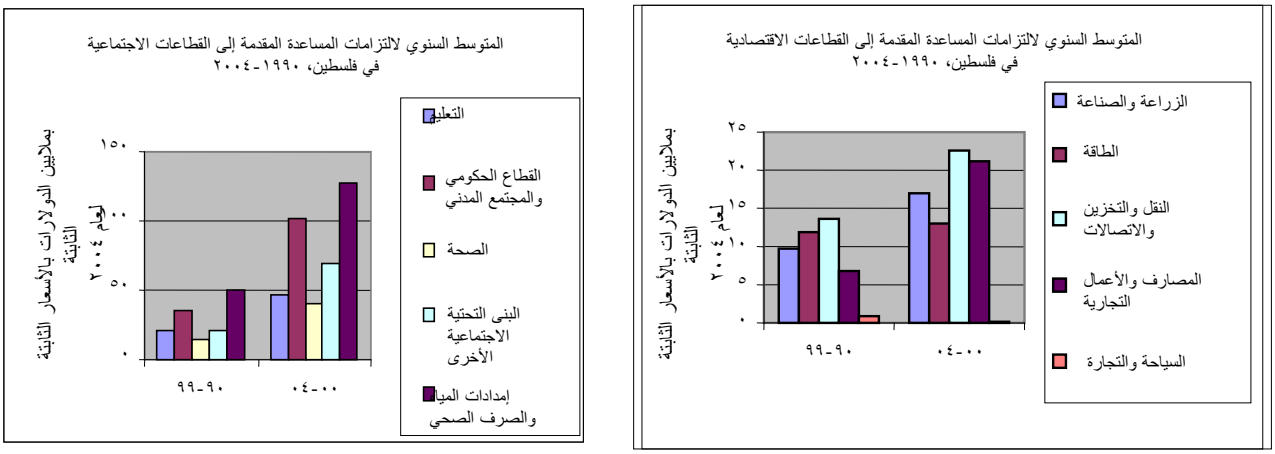

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: انظر الجدول المرفق ٦ للاطلاع على جداول البيانات ذات الصلة.

(٥٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية"، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦).

وفي فلسطين، ازداد المتوسط السنوي لالتزامات المساعدة في جميع القطاعات الاجتماعية بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠٤ نتيجة للنزاع العسكري في الأراضي الفلسطينية الذي ألحق أضراراً كبيرة بالبنية التحتية الاجتماعية والمادية (انظر الشكل ١٣). ومع تناقص الموارد المائية واتساع ظاهرة التصحر، أصبحت المساعدة المتدفقة لأغراض إمدادات المياه والصرف الصحي ضرورية لضمان حصول السكان على الحد الأدنى اليومي من المياه اللازم للاستهلاك، والنظافة الصحية والتنظيف. وفيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، حصلت قطاعات النقل والتخزين والاتصالات على أكبر حصة من التزامات المساعدة خلال الفترتين إذ أعطت الجهات المانحة الأولوية لأنشطة إعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة الإعمار.

الشكل ١٤- توزيع التزامات المساعدة المقدمة إلى اليمن حسب القطاعات، ١٩٨٠-٢٠٠٤ (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤)

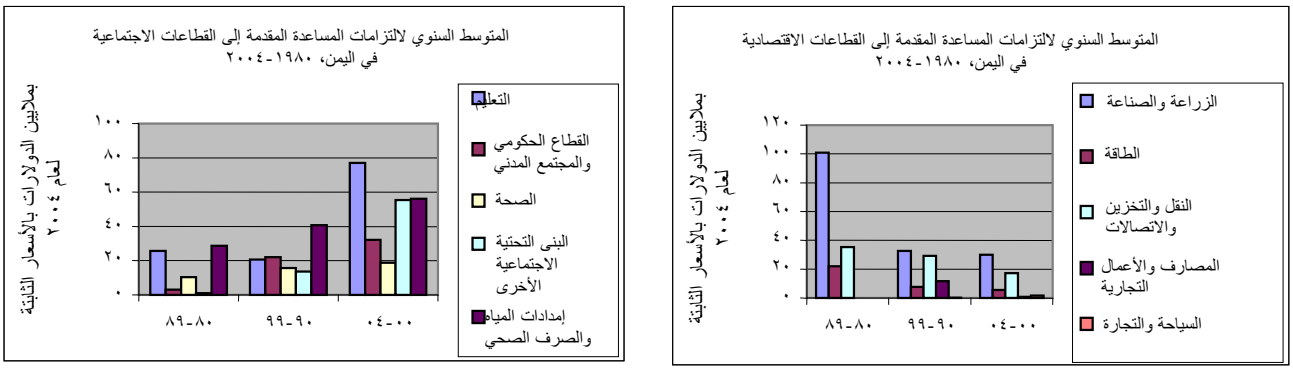

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: انظر الجدول المرفق ٦ للاطلاع على جداول البيانات ذات الصلة.

وفي اليمن، ازدادت أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاع الاجتماعي منذ الثمانينات، كما هو موضح في الشكل ١٤. ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، كان مجموع التزامات المساعدة للقطاعات الاجتماعية أقل من نصف مجموع التزامات المساعدة للقطاعات الاقتصادية. وقد شهد هذا الوضع تغيراً جذرياً خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، فعادلت التزامات المساعدة المقدمة إلى القطاع الاقتصادي، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تلك المخصصة لدعم إمدادات المياه والصرف الصحي والتي لم تكن تتجاوز ربع الالتزامات المخصصة للقطاع الاجتماعي (٢٤.٤ في المائة). ويأتي التغيير في توزيع المساعدة استجابة للتحديات الإنسانية الكبيرة التي يواجهها اليمن. ومن أشد المشاكل إلحاحاً قلة إمكانات الحصول على المياه المأمونة وسوء خدمات الرعاية الصحية العامة، ولا سيما في المناطق الريفية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والرضع. أما التعليم الأساسي للفتيات فغير كاف، ومتوسط الأمية لدى الإناث لا يزال مرتفعاً جداً رغم تحقيق بعض التقدم في قطاعي الصحة والتعليم. ويوجه المزيد من المساعدة الدولية المقدمة إلى اليمن إلى الفئات السكانية الضعيفة، مع التركيز على الأطفال والنساء. وتركز البرامج على تحسين الهياكل المحلية للرعاية الصحية وإمدادات المياه، لا سيما لأجل سكان المناطق النائية. وتسعى الجهات المانحة الدولية كذلك إلى تعزيز التعددية وترسيخ الحكم السليم وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار. وقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة في المساعدة المقدمة إلى القطاع الحكومي والمجتمع المدني (انظر الشكل ١٤).

واو- تقلب المساعدة والدورة الاقتصادية

يركز هذا القسم على تقلب المساعدة ومدى ارتباطها بالدورة الاقتصادية لما لذلك من أثر في فعالية المساعدة. ونظراً إلى عدم توفر سلسلة بيانات وافية حول الناتج المحلي الإجمالي، استثنيت فلسطين من هذا التحليل واقتصر على الأردن ومصر واليمن.

وفي معرض تقييم تقلب المساعدة وخصائص الدورة الاقتصادية، تم تحويل البيانات أولاً إلى قيم حقيقية للفرد. وبافتراض أن موارد البلد المتلقي للمساعدة تستعمل بشكل رئيسي للمشتريات المحلية، تم تعديل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من المساعدة الحقيقية وفقاً لمعادل القوة الشرائية(٥٦).

واستمدت البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب على أساس معادل القوة الشرائية، ومعامل تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، وعامل حساب معادل القوة الشرائية من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي. واستمدت البيانات المتعلقة بالتزامات المساعدة محسوبة بالأرقام الإسمية من قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتم حساب البيانات على أساس معادل القوة الشرائية، ومن ثم تخفيضها باستعمال المخفض نفسه كما في بيانات الناتج المحلي الإجمالي. وطبقت هذه المنهجية في حالتي الأردن ومصر على البيانات السنوية للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣. وبسبب عدم توفر بيانات معادل القوة الشرائية لليمن، تم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمساعدة الإنمائية الرسمية بالدولار (بالسعر الثابت لعام ٢٠٠٠) عن الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

وفي مرحلة ثانية، جرى تصحيح اللوغاريثم الطبيعي للسلسلة الزمنية للفرد محسوبة بمعادلات القوة الشرائية باستعمال فيلتر هودريك-بريسكوت بهدف فصل العنصر الدوري عن عنصر النمو في الأجل الطويل(٥٧). فالفيلتر يختزل المحصلة الترجيحية للعنصرين التاليين: (أ) الانحرافات التربيعية للسلاسل المفلترة (عنصر النمو) من السلاسل غير المفلترة؛ (ب) مرونة السلاسل المفلترة.

ويحدد الترجيح النسبي بين هذين العنصرين باستخدام عامل المرونة λ حيث يؤدي ارتفاع قيمة هذا العامل إلى سلاسل ذات اتجاهات أكثر مرونة(٥٨). وهنا حدد عامل المرونة عند ١٠٠، وهي القيمة المستعملة عادة للبيانات السنوية.

ويوضح الجدول ٢ تقلب العناصر الدورية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن مختلف أشكال المساعدة في كل من الأردن ومصر واليمن. فالمساعدة العربية من الجهات المانحة العربية

---

(٥٦) See S. Pallage and M. Robe, "Foreign aid and the business cycle", Review of International Economics, vol. 9, No. 4 (2001), pp. 641-672.

(٥٧) R. Hodrick and E. Prescott, "Postwar U.S. business cycles: an empirical investigation", Journal of Money, Credit and Banking, vol. 29, No. 1 (February 1997), pp. 1-16.

(٥٨) عندما يتخذ عامل المرونة المشار إليه بالرمز λ قيمة غير محدودة يهبط الفيلتر إلى اتجاه خطي، وعندما تكون قيمة λ صفراً تكون السلاسل المفلترة مطابقة للسلاسل الأصلية.

الثنائية والمتعددة الأطراف مدرجة ضمن المجموع الكلي، ولكن لا يمكن تحليلها بشكل منفصل نظراً إلى عدم توفر السلسلة الزمنية المتواصلة اللازمة لتطبيق فيلتر هودريك-بريسكوت.

الجدول ٢ - تقلب الناتج والمساعدة الأجنبية في الأردن ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤ (بالنسبة المئوية)

	مصر	الأردن	اليمن
الناتج المحلي الإجمالي	٣.١٩	٥.٩٧	٣.٤٧
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	٤٤.٣١	٤٤.٣٤	٣٧.٦٢
المساعدة الإنمائية الرسمية من الولايات المتحدة الأمريكية	٥٦.٢١	٧٢.٨٧	٩٢.٦٤
المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان الاتحاد الأوروبي في لجنة المساعدة الإنمائية	٤٠.٨٢	٤٦.٥٧	٣٨.٠٢
المساعدة الإنمائية الرسمية من اليابان	٨٠.٣٦	١٥٢.٧٤	٩٥.٢٣
المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف	٥٣.١٥	٦١.٧٧	٤٤.٢٠
المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	٤٦.٢٣	٥٠.٦٢	٤٠.٤٤

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: تم حساب العينات من العنصر الدوري في اللوغاريثم المفلتر في سلسلة هودريك-بريسكوت. وتم التعبير عن جميع السلاسل بالأرقام الحقيقية للفرد محسوبة على أساس معادل القوة الشرائية.

ومن أهم الاستنتاجات أن المساعدة أكثر تقلباً من الناتج المحلي الإجمالي للجهة المتلقية. ففي الأردن ومصر، تتقارب قيم تقلب المساعدة بالقيم التي أفاد بها بالاج وروب للفترة ١٩٦٩-١٩٩٥[٥٩]. ومجموع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف هي عادة أكثر تقلباً من الالتزامات الثنائية. وأكثر مصادر المساعدة تقلباً هي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها اليابان إلى جميع البلدان ولا سيما الأردن، بينما أقلها تقلباً هي المساعدة المقدمة إلى اليمن من بلدان الاتحاد الأوروبي الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. والواقع أن المساعدة التي تتلقاها البلدان الثلاثة من بلدان الاتحاد الأوروبي الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية هي الأقل تقلباً بين المجموعات المانحة الثنائية الرئيسية الثلاث. وتتوافق هذه النتائج مع الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها الأبحاث الأخيرة والتي أظهرت أن المساعدات أكثر تقلباً بكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات المالية[٦٠].

وغالباً ما يقترن تقلب المساعدة بالكثير من عدم اليقين الذي يرجح أن يكون له أثر سلبي على مستوى الاستثمار، ولا سيما الاستثمار العام، وبالتالي على النمو. ويمكن أن يتسبب تقلب المساعدة وعدم وضوح تدفقها في انخفاض النمو الاقتصادي لأنه يعرقل التخطيط المالي الطويل الأجل.

ويجري تقييم خصائص المساعدة الأجنبية من حيث الدورة الاقتصادية بحساب علاقة الترابط المتزامن بين العناصر الدورية للمساعدة والناتج وحساب علاقة الترابط بالرجوع لفترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات أو بالتطلع إلى المستقبل فترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. والترابط المتزامن السلبي يعني أن تلقي المساعدة لا يخضع للتقلبات الدورية، في حين أن الترابط المتزامن الإيجابي يعني أن تلقي المساعدة يخضع للتقلبات الدورية (انظر الجدول ٣).

(٥٩) S. Pallage and M. Robe, op. cit.

(٦٠) D. Fielding and G. Mavrotas, "The volatility of aid", Discussion Paper No. 2005/06 (United Nations University and World Institute for Development Economics Research (WIDER), February 2005); and A. Bulir and A.J. Hamann, "Volatility of development aid: From the frying pan into the fire?", IMF Working Paper No. 06/065 (IMF, March 2006).

ويتضمن الجدول ٣ بعض الأدلة التي تشير إلى أن مجموع التزامات المساعدة المقدمة إلى البلدان الثلاثة لا يخضع للدورة الاقتصادية. ويتضح هذا في حالة المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر. أما المساعدة المتعددة الأطراف فهي أكثر تعارضاً مع الدورة الاقتصادية، لا سيما بالرجوع لفترتين في سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (-٠.٣٦٤٣).

وأما المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة إلى الأردن فهي كذلك لا تخضع للدورة الاقتصادية. وبينما يخضع للدورة الاقتصادية مجموع المساعدة الثنائية التي تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان العربية تظهر مجموعات المساعدة الثنائية غير العربية الثلاث الكبرى بعض التعارض مع الدورة الاقتصادية. أما في اليمن، فتظهر جميع فئات المساعدة منحى يتوافق مع الدورة الاقتصادية.

وأي آلية تهدف إلى تخفيف تأثير التقلبات في الناتج على الاستهلاك يمكن أن تكون لها نتائج هامة على مستوى الرفاه. ومن هذه الآليات تدفق المساعدة بما فيها تحويلات العاملين في الخارج. ويشير خضوع التزامات المساعدة المقدمة إلى الأردن ومصر واليمن للدورة الاقتصادية إلى أن هذه المساعدة قد أتت لصالح الدورة الاقتصادية في هذه البلدان.

الجدول ٣- خصائص المساعدة الأجنبية من حيث الدورة الاقتصادية في الأردن ومصر واليمن

البلد		س(-٣)	س(-٢)	س(-١)	س= الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	س(+١)	س(+٢)	س(+٣)
مصر	الناتج المحلي الإجمالي	-٠.٠٠٦٢	٠.٠١٢٠	٠.٤٧٩٦	١.٠٠٠٠	٠.٤٧٩٦	٠.٠١٢٠	-٠.٠٠٦٢
	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	-٠.٥١١٩	-٠.٣٣٤٨	-٠.١٣٣٧	٠.١٠٠٠	-٠.٠٧٠٨	-٠.٠٧٥٥	-٠.١٤٤٣
	المساعدة الإنمائية الرسمية من الولايات المتحدة الأمريكية	-٠.٥٠٥٠	-٠.٢٨١٤	-٠.٠١٢٤	٠.٢٣٣١	٠.٠٤٣١	-٠.٠٥٩٣	-٠.١٥٦٤
	المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان الاتحاد الأوروبي في لجنة المساعدة الإنمائية	-٠.٢٦٧٧	٠.٠١٢٣	-٠.٠٩٩٧	-٠.١٥٨٤	-٠.٠٨٣٣	-٠.٠٠١٥	٠.٠١١٢
	المساعدة الإنمائية الرسمية من اليابان	٠.٠٨٢٢	-٠.١٥٦٥	-٠.١٩٢٣	-٠.٠٨٩٥	-٠.١٥٩٥	٠.٠٣٥٩	٠.٠٠٤٧
	المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف	-٠.٢٦١٧	-٠.٣٦٤٣	-٠.٢٤٣٣	-٠.١٧٦٨	-٠.٠٥٩٠	٠.٠٣٢٢	٠.٠٨٥١
	المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	-٠.٥٠٠٤	-٠.٢٩٤٢	-٠.١٠٤٣	٠.١١٩٢	-٠.٠٧٠٤	-٠.٠٩١٨	-٠.١٦٢٣
الأردن	الناتج المحلي الإجمالي	-٠.٢٢٩١	٠.٣٥٦٦	٠.٥٦٥٦	١.٠٠٠٠	٠.٥٦٥٦	٠.٣٥٦٦	-٠.٢٢٩١
	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	٠.١٦٧٤	٠.٤٠٨٦	٠.٠٧٩٢	٠.١٠٧٦	-٠.١٠٩٠	٠.٠١٨٢	-٠.٠٤٥٢
	المساعدة الإنمائية الرسمية من الولايات المتحدة الأمريكية	-٠.٢٤٩٤	-٠.١٩٠١	-٠.٢٥٢٢	-٠.٠٣٢٥	٠.١٧٦٥	٠.١٩٢٨	-٠.١٢٩١
	المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان الاتحاد الأوروبي في لجنة المساعدة الإنمائية	-٠.٠٠٤٤	-٠.١٠٣٧	-٠.٤٨٧٢	-٠.١٤٥٣	-٠.١٨٧٥	٠.١٩١٠	٠.١٢٣٧
	المساعدة الإنمائية الرسمية من اليابان	٠.١٤٠١	٠.٠٩٢٧	-٠.٠١٢٨	-٠.٢١٣٩	-٠.٢١٣٤	-٠.١٦٣٢	-٠.١٠٢٢
	المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف	-٠.١٨٩٩	-٠.١٧٥٦	-٠.٢٥٣٢	-٠.٣٠٣٤	-٠.١٧٠٢	٠.٠٤٨٨	٠.١٧٦٣
	المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	٠.٢٨٢٢	٠.٥١٤٢	٠.١٦٥٠	٠.١٣٣٠	-٠.١١١٠	-٠.٠١١٦	-٠.١٠٤٧
اليمن	الناتج المحلي الإجمالي	-٠.٠٩٤٥	٠.١٣٠٥	٠.٠٩٦٨	١.٠٠٠٠	٠.٠٩٦٨	٠.١٣٠٥	-٠.٠٩٤٥
	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	-٠.٠٦٣٣	٠.١٧٢٠	٠.٣٢٧٥	٠.٣٩٩٢	٠.١١٥٦	٠.١٩٤١	-٠.٢٢٦٢
	المساعدة الإنمائية الرسمية من الولايات المتحدة الأمريكية	٠.٤٨٦٤	٠.٤٥٦٩	٠.١١٢٦	٠.٢٣٦١	-٠.١٤٥٤	-٠.١٧٦٤	-٠.٢٣١٦
	المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان الاتحاد الأوروبي في لجنة المساعدة الإنمائية	-٠.١٦٣١	٠.٠٠٩٧	-٠.٠٠٧٢	٠.١١٩٨	-٠.٠٣٣٢	٠.٠٧٩٣	-٠.٠٠٦١
	المساعدة الإنمائية الرسمية من اليابان	٠.٠١٢٤	٠.٠٥٧٥	٠.٢٨١٨	٠.٠٣٠٢	-٠.٠٢٧٢	-٠.٤٢٦٠	-٠.٣٧٤٢
	المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف	-٠.١٣٩٦	٠.٢١٤٥	٠.٤٧١٠	٠.٤٣٢٧	٠.١٥٤٥	٠.٠٦٣٣	-٠.٣٥٧٧
	المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية	٠.٠٨٥٦	٠.١٠٨٧	٠.٠٩٩٤	٠.٢٩٥٨	٠.٠٣٣٨	٠.٣٢٠٦	-٠.٠٤٨٣

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: تم حساب العينات من العنصر الدوري في اللوغاريثم المفلتر في سلسلة هودريك-بريسكوت. وتم التعبير عن جميع السلاسل بالأرقام الحقيقية للفرد محسوبة على أساس معادل القوة الشرائية.

ثالثاً- المساعدة والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية

كان الأثر الذي يمكن أن تحدثه المساعدة على صعيد النمو والتنمية موضوع بحث في الدراسات الاقتصادية طوال عقود. فالأدلة المتوفرة على الصعيد الجزئي تشير إلى نجاح في غالبية المشاريع الإنمائية، غير أن نتائج الأبحاث التجريبية على الصعيد الكلي متباينة. ويعرف هذا التناقض في الأدبيات المتعلقة بفعالية المساعدة بالمفارقة الجزئية-الكلية(٦١). ووفقاً للتنبؤات المستندة إلى نظرية الاقتصاد الكلي، أظهر عدد كبير من الدراسات أن المساعدة عموماً كان لها أثر إيجابي كبير في النمو الاقتصادي(٦٢). ولكن، استناداً إلى مجموعات مختلفة من البيانات وأساليب التقدير، خلصت دراسات عديدة أخرى أجريت خلال العقود الثلاثة الماضية إلى أن المساعدة لم تسهم مساهمة كبيرة في النمو(٦٣). وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن المساعدة الإنمائية يمكن، في ظل ظروف معينة، أن تقوض النمو.

ويتضمن هذا الفصل تحليلاً منطقياً نظرياً يتناول العلاقة بين المساعدة والنمو، ولمحة موجزة عن النقاش التجريبي الجاري حول هذا الموضوع. ويتناول أيضاً فعالية المساعدة المتدفقة إلى البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤. فقد حصلت المنطقة العربية، حسبما ورد في الفصل الأول، على مبالغ كبيرة من المساعدة خلال هذه الفترة. ولمدى استفادة البلدان العربية من المساعدة الواردة إليها أثر هام على السياسة العامة بالنسبة إلى البلدان المتلقية والمانحة على حد سواء، لا سيما في ضوء تسارع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف- المساعدة والنمو الاقتصادي: النظرية

استخدم لتحليل أثر المساعدة على النمو الاقتصادي خلال العقود الماضية النموذج القياسي النظري المعروف "بنموذج الفجوتين" الذي وضعه الباحثان تشينيري وستراوت(٦٤). واستناداً إلى هذا النموذج، لا تستطيع البلدان النامية أن تحقق معدلاً من النمو إلا إذا سدت الموارد الخارجية فجوة المدخرات وفجوة العملات الأجنبية. ويفترض أن الزيادة التراكمية في تدفق المساعدة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في استثمارات البلد المتلقي بالمقدار ذاته. وباستعمال نموذج افتراض النمو هارود-دومر، يمكن تقدير النسبة التراكمية لرأس المال إلى الناتج(٦٥).

---

(٦١) ب. موزلي، P. Mosley, Overseas aid: Its defence and reform (Wheatsheaf Books, 1987), chapter 5.

(٦٢) انظر مثلاً: M.T. Hadjimichael et al., "Sub-Saharan Africa: Growth, savings and investment, 1986-1993", IMF Occasional Paper No. 118 (International Monetary Fund (IMF), 1995); and H. Hansen and F. Tarp, "Aid and growth regressions", Journal of Development Economics, vol. 64 (2001), pp. 547-570.

(٦٣) في هذا السياق، انظر مثلاً: P. Mosley, J. Hudson and S. Horrell, "Aid, the public sector and the market in less developed countries", The Economic Journal, vol. 97 (September 1987), pp. 616-641; P. Boone, "The impact of foreign aid on savings and growth", Centre for Economic Performance Working Paper No. 677 (London School of Economics, 1994); and R. Rajan and A. Subramanian, "What undermines aid's impact on growth" IMF Working Paper No. 05/126 (International Monetary Fund (IMF), June 2005).

(٦٤) H. Chenery and A. Strout, "Foreign assistance and economic development", The American Economic Review, vol. 56, No. 4 (September 1966), pp. 679-753.

(٦٥) تستخدم النسبة التراكمية لرأس المال إلى الناتج لقياس قيمة الاستثمارات التراكمية اللازمة لبلوغ معدل معين من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وتحدث المساعدة أثراً في النمو عندما تسد فجوتي المدخرات المحلية والعملات الأجنبية. غير أن هذا النموذج يستند إلى افتراضين أساسيين يثيران تساؤلات كثيرة: (أ) أن العلاقة بين الاستثمار والنمو مستقرة في الأجلين القصير والمتوسط؛ (ب) أن المساعدة الأجنبية تستخدم بكاملها لتمويل الاستثمار وليس الاستهلاك[٦٦]. ومع أن الأسس النظرية لنموذج الفجوتين تعتبر ضعيفة، كثيراً ما تستخدم المنظمات الدولية هذا النموذج لتشجيع المساعدة الإنمائية.

ومنذ أن اعتمد نموذج الفجوتين، تطورت الأدبيات لتشمل افتراضات سلوكية أخرى. وقد أصبح من الممكن النظر في نماذج ديناميكية متنوعة للاستعمال الأمثل مع التطورات التي حصلت في أدبيات النمو الاقتصادي في الثمانينات. ومنذ ذلك الحين تطورت دراسات تجريبية كثيرة لدعم أو ضحد النظريات الاقتصادية المتعلقة بفعالية المساعدات.

باء- المساعدة والنمو الاقتصادي: استعراض الاستنتاجات التجريبية

يمكن تقسيم الدراسات التجريبية حول العلاقة بين المساعدة الإنمائية والنمو الاقتصادي إلى أربع فئات عامة وفقاً للاستنتاجات الرئيسية التي توصلت إليها[٦٧].

١- الفئة الأولى

وفقاً للفئة الأولى من الدراسات، يكون أثر المساعدة على النمو إما ضئيلاً وإما مقوضاً لهذا النمو. وقد استندت الدراسات الأولى ضمن هذه الفئة بشكل رئيسي إلى علاقات الترابط البسيطة ولم تعالج مسألة السببية عبر تبيان العلاقة بين النمو والمساعدة[٦٨]. وهذه الدراسات تجمع على أن المساعدة تأتي بنتائج معاكسة للغاية منها، إذ تنتج اقتصاداً منخفض النمو يؤدي فيه الاعتماد على المساعدة إلى زيادة الإنفاق العام واستنفاد المدخرات المحلية[٦٩]. وإذا استعملت المساعدة لتمويل مشروع معيّن كانت الحكومة المتلقية ستموله بأي حال حتى من دون حصولها على المساعدة، لتسببت هذه المساعدة بتحرير موارد حكومية قد تنفق لأغراض أخرى منها دعم القاعدة السياسية. وفي هذه الحالة تكون المساعدة قد ساهمت فعلاً في دعم القاعدة السياسية. وباستعمال عينة أكبر من العينات التي استعملت في الدراسات السابقة وتغطية ١١٧ بلداً للفترة

---

(٦٦) لمزيد من المعلومات، انظر: W. Easterly, "Can foreign aid buy growth?", Journal of Economic Perspectives, vol. 17, No. 3 (Summer 2003), pp. 23-48.

(٦٧) S. Radelet, "Grants for the world's poorest: How the World Bank should distribute its funds", CGD Notes (Center for Global Development (CGD), June 2005).

(٦٨) انظر مثلاً: T. E. Weisskopf, "The impact of foreign capital inflow on domestic savings in underdeveloped countries", Journal of International Economics, vol. 2 (February 1972), pp. 25-38; and T. E. Weisskopf, "An econometric test of alternative constraints on the growth of underdeveloped countries", Review of Econometrics and Statistics, vol. 54 (1972).

(٦٩) في هذا السياق قدم موزلي (Mosley) حججاً تتعلق بأثر المساعدة على القطاع العام، بما في ذلك "إمكانية الاستبدال"، مما يدعم الحكومات الفاسدة ويسمح بانتشار السياسات السيئة. P. Mosley, "Aid, savings and growth revisited", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, vol. 42, No. 2 (1980), pp. 79-95.

١٩٧١-١٩٩٠، لم يجد الباحث بون في دراسته الشهيرة أي علاقة بين المساعدة والنمو على فترات خمسة أعوام[٧٠].

وفي دراسة أجريت مؤخراً حول الموضوع، اختبر الباحثان رجان وسوبرمانيان قوة العلاقة بين المساعدة والنمو ضمن إطار واحد، وعلى فترات زمنية مختلفة وبالاستناد إلى مصادر وأنواع مختلفة من المساعدة. ولم يجدا علاقة إيجابية راسخة بين المساعدة والنمو[٧١]. وقد تضمنت ورقة إضافية للباحثين دراسة للعوامل التي يمكن أن تحول دون تأثير المساعدة إيجاباً على النمو[٧٢]. ومن هذه العوامل، أشار الباحثان إلى أثر الداء الهولندي، إذ يؤدي تدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة على شكل مساعدات إلى المبالغة في قيمة سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف القدرة التنافسية للقطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة أو القطاعات المصدرة في البلد المتلقي. وبضعف القدرة التنافسية، يصبح نمو هذه القطاعات أبطأ مما هو عليه في البلدان التي حصلت على قدر أقل من المساعدة.

٢- الفئة الثانية

خلصت الفئة الثانية من الدراسات إلى أن للمساعدة عموماً أثراً إيجابياً في النمو. ووفقاً لهذه الفئة، ليست الحجج التي اعتمدتها الفئة الأولى من الدراسات صحيحة كلياً لأن المساعدة نجحت في الحد من الفقر وتعزيز النمو في بلدان عديدة. وإن لم تحفز المساعدة المتدفقة في جميع الظروف، فقد كان أثرها إيجابياً عموماً.

واستناداً إلى ما جاء به الباحثان تشينيري وستراوت، تؤكد هذه الفئة أن المساعدة تغذي المدخرات المحلية وتسهم في سد فجوة العملات الأجنبية وتمهد الطريق للحصول على تكنولوجيات ومهارات إدارية أفضل[٧٣]. وفي الدراسة الأولى التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدة، تبين للباحث بابانك أن للمساعدة أثراً إيجابياً جداً[٧٤]. وتم التوصل إلى نتيجة مماثلة في عينة من البلدان ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء.

---

(٧٠) بينما كانت هذه النتيجة متعلقة بالفترة موضوع الدراسة، خلص بون (Bonne) إلى أن المساعدة لا ترتبط بعلاقة سيئة مع النمو. P. Boone, "The impact of foreign aid on savings and growth", Centre for Economic Performance Working Paper No. 677 (London School of Economics, 1994).

(٧١) R. Rajan and A. Subramanian, "What undermines aid's impact on growth" IMF Working Paper No. 05/126 (International Monetary Fund (IMF), June 2005).

(٧٢) R. Rajan and A. Subramanian, "Aid and growth: What does the cross-country evidence really show?" IMF Working Paper No. 05/127 (IMF, June 2005).

(٧٣) H. Chenery and A. Strout, "Foreign assistance and economic development", The American Economic Review, vol. 56, No. 4 (September 1966), pp. 679-753.

(٧٤) ج. ف. بابانك، "Aid, foreign private investment, savings and growth in less developed countries", Journal of Political Economy, vol. 81 (1973), pp. 120-130.

وفي منتصف التسعينات، وبعد الاستنتاجات التشاؤمية التي خلصت إليها دراسة الباحث بون، شهدت هذه المجموعة من الأدبيات التي تتناول المساعدة والنمو تحولاً هاماً، عندما بدأ العديد من الباحثين يثيرون الأثر غير الخطي للمساعدة على النمو[٧٥]. واختبرت هذه الدراسات فرضية أن المساعدة تعزز النمو الاقتصادي ولكن بعائدات متناقصة، أي أن لكل دولار إضافي من المساعدة أثراً (إيجابياً) على النمو أقل مما للدولار السابق. فالقدرة الاستيعابية في البلد المتلقي تبلغ حداً تنتفي عنده الآثار الإضافية للمساعدة على النمو أو تصبح سلبية. ومعظم هذه الدراسات التي اعتمدت أساليب تقدير مختلفة، أشار إلى وجود أثر غير خطي وإيجابي جداً للمساعدة على النمو.

٣- الفئة الثالثة

ظهرت خلال النصف الثاني من التسعينات فئة ثالثة من الدراسات تقدمها بحث أجراه البنك الدولي ولقي اهتماماً كبيراً في أوساط المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وسائر الجهات المانحة الدولية[٧٦]. وتفترض هذه الفئة أن للمساعدات علاقة شرطية مع النمو بحيث تؤثر عليه إيجاباً فقط في ظروف محددة تتعلق بخصائص الجهتين المتلقية والمانحة، أما متوسط أثر المساعدة فيفترض أنه قارب الصفر.

وتتميز هذه الفئة بقدرتها على شرح أسباب نجاح المساعدة في بعض البلدان دون سواها. وكان لهذه المنهجية في التحليل المنطقي أثر كبير على ممارسات الجهات المانحة، ولا سيما الجهات المتعددة الجنسيات منها، وهي تشكل الأساس الذي يستند إليه حساب الولايات المتحدة الأمريكية لتحدي الألفية[٧٧]. أما الدراسة الأهم ضمن هذه المجموعة فهي تلك التي وضعها الباحثان بورنسايد ودولار والتي ركزت على أثر السياسة الاقتصادية في فعالية المساعدة[٧٨]. فقد استعان الباحثان بمتغير للتفاعل بين المساعدة ومؤشر السياسة الاقتصادية من أجل دراسة العلاقة بين المساعدة والسياسة والنمو بما في ذلك المتغيرات المالية والنقدية ومتغيرات أسعار الصرف في البلد المتلقي. وتشير نتائج التحليل الذي أجراه بورنسايد ودولار إلى أن المساعدة تعزز النمو فقط في البلدان التي تنتهج سياسات اقتصادية سليمة. ويفترض الباحثان أن التنسيق بين المساعدة والسياسات يأتي بآثار إيجابية لأن الجزء المستثمر من المساعدة أو ما تحققه المساعدة من زيادة في الإنتاجية يتعزز بتوفر الظروف السياسية المؤاتية.

أما الظروف الأخرى في البلد المتلقي التي يتناولها مؤيدو هذه الفئة، فتتضمن سرعة تأثر معدلات التبادل التجاري بالعوامل المناخية والنزاعات السياسية والعوامل الجغرافية والصدمات الناجمة عن أسعار

---

(٧٥) انظر مثلاً: M.T Hadjimichael et al., "Sub-Saharan Africa: Growth, savings and investment, 1986-1993", IMF Occasional Paper No. 118 (International Monetary Fund (IMF), 1995); and H. Hansen and F. Tarp, "Aid and growth regressions", Journal of Development Economics, vol. 64 (2001), pp. 547-570.

(٧٦) J. Isham, D. Kaufman and L. Pritchett, "Governance and returns on investment: An empirical investigation", Policy Research Working Paper No. 1550 (the World Bank, November 1995).

(٧٧) S. Radelet, "Challenging foreign aid: A policymaker's guide to the Millennium Challenge Account" (Center for Global Development, 2003).

(٧٨) C. Burnside and D. Dollar, op. cit.

الصادرات والحريات المدنية[٧٩] غير أن قلة قليلة من هذه الدراسات أتت بنتائج ثابتة بصرف النظر عن المواصفات والبيانات المستخدمة[٨٠].

٣- الفئة الرابعة

تحول الفئة الرابعة التركيز من التجارب المتعلقة بخصائص النمو إلى البحث في مختلف الوسائل التي يحتمل أن تؤثر المساعدة من خلالها على النمو. وتميز الدراسات ضمن هذه الفئة من الأدبيات بين الآثار التي تحدثها مختلف أنواع المساعدة في النمو.

وأكد الباحثان أوواينز وهودينوت أن الرفاه الأسري في زيمبابوي ازداد بفضل "المساعدة الإنمائية"، أي المساعدة المخصصة للبنية التحتية والزراعة والصناعة، أكثر منه بفضل "المساعدة الإنسائية" على شكل تحويلات في حالات الطوارئ وإعانات غذائية[٨١]. واكتشف الباحث مافروتاس وجود أثر إيجابي للمساعدة المخصصة للبرامج والمشاريع في أوغندا وأثر سلبي للمساعدة الفنية والإعانات الغذائية[٨٢].

وفي دراسة هامة أجراها مركز التنمية العالمية، حاول الباحثون بهفناني وكليمنز ورادلت أن يحددوا فترة زمنية واقعية يمكن خلالها قياس أثر المساعدة على النمو، وميزوا بين ثلاثة من عناصر المساعدة هي[٨٣]: (أ) المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية التي يتوقع أن يكون أثرها مباشراً، في حال حدوثه؛ (ب) المساعدة القصيرة الأجل بما فيها دعم الميزانية وميزان المدفوعات، والاستثمارات في البنية التحتية والمساعدة المقدمة إلى القطاعات الإنتاجية كالزراعة، والتي يتوقع أن يظهر أثرها على النمو في الأجل القصير؛ (ج) المساعدة البعيدة الأثر، بما في ذلك المساعدة المخصصة لتعزيز الديمقراطية والصحة والبيئة والتعليم والتي يتوقع أن يظهر أثرها بعد فترة طويلة. وبقياس أثر المساعدة القصير الأجل على النمو خلال فترة أربع سنوات، تبيّن، خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠٠١، أن لهذه المساعدة أثراً راسخاً وعميقاً.

---

(٧٩) للمزيد من المعلومات بشأن هذه المسائل، انظر: P. Guillaumont and L. Chauvet, "Aid and growth revisited: Policy, economic vulnerability and political instability", which was presented at the Annual Bank Conference on Development Economics: Toward Pro-poor Policies (Oslo, 24-26 June 2002); P. Collier and A. Hoeffler, "On the incidence of civil war in Africa", Journal of Conflict Resolution, vol. 46, No. 1 (2002), pp. 13-28; P. Collier and J. Dehn, "Aid, shocks and growth", Policy Research Working Paper No. 2688 (the World Bank, 2001); and J. Isham, D. Kaufman and L. Pritchett, "Governance and returns on investment: An empirical investigation", Policy Research Working Paper No. 1550 (the World Bank, November 1995).

(٨٠) على سبيل المثال، رأى الباحثون إيسترلي وليفين ورودمن أن النتائج التي توصل إليها بورنسايد ودولار لم تثبت أمام زيادة العينة؛ ورأى رودمن أن الدراسة اقتصرت على سبع قيم قصوى أدى إلغاؤها من الانحدارات الجدولية بين البلدان إلى عكس النتائج. W. Easterly, R. Levine and D. Roodman, "Aid, policies, and growth: Comment", American Economic Review, vol. 94, No. 3 (June 2004), pp. 774-780; and C. Burnside and D. Dollar, op. cit.

(٨١) T. Owens and J. Hoddinott, "Investing in development or investing in relief: quantifying the poverty tradeoffs using Zimbabwe household panel data" (Center for the Study of African Economies, September 1998).

(٨٢) G. Mavrotas, "Assessing aid effectiveness in Uganda: An aid-disaggregation approach" (Oxford Policy Management, January 2003).

(٨٣) م. كليمنز، س. رادلت، ر. بهفناني، مرجع سبق ذكره.

وحصرت دراسة أخرى آثار المساعدة في عنصرين: عنصر إنمائي يعزز النمو، وعنصر خاضع لحوافز جيوسياسية قد يضعف النمو. ويتناول مؤلفو هذه الدراسة أثر المساعدة على النمو الاقتصادي خلال فترات طويلة تمتد على عدة عقود، ويشيرون إلى وجود أثر إيجابي قوي للمساعدة الإنمائية(٨٤).

جيم- التحليل التجريبي

في ظل الفئات المختلفة من الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين المساعدة والنمو، يتضمن هذا القسم أدلة على أثر المساعدة في النمو في المنطقة العربية من خلال التحليل الجدولي، وفيه محاولة للرد على الأسئلة الأربعة الرئيسية التي أثيرت في الأدبيات وهي: (أ) ما هي الطريقة، إن وجدت، التي تؤثر من خلالها المساعدة على النمو؛ (ب) هل من متغيرات لتفاعل السياسات تؤثر في تلك العلاقة؛ (ج) هل للمساعدة عائدات متناقصة؛ (د) كيف يمكن أن تتغير النتائج إذا صنفت المساعدة حسب النوع وحصرت في إطار زمني يتوقع أن يظهر خلاله أثر المساعدة.

١- النموذج والبيانات وأسلوب التقدير

بهدف الرد على الأسئلة الواردة آنفاً، وضع نموذج نيو كلاسيكي للنمو يأخذ في الاعتبار الطرق التي يمكن أن يؤثر من خلالها النمو على المساعدة. ويشمل النموذج متغيراً للتفاعل بين المساعدة والسياسة، ويسمح بتبيان العائدات المتناقصة لمتغير المساعدة والتمييز بين مختلف أنواع المساعدة.

وهكذا يأخذ النموذج الانحداري للنمو في البلدان N المشار إليها بالرمز i والفترات الزمنية T المشار إليها بالرمز t الشكل التالي(٨٥):

$$\dot{y}_{i,t} / y_{i,t} = \alpha + \beta d^{net}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \ln y_{i,t} + \theta X_{i,t} \eta + \lambda I_{i,t} + \rho \left(d^{net}_{i,t}\right)^2 + \delta \left(d^{net}_{i,t} \times q_{i,t}\right) + \mu q_{i,t} \quad (١)$$

حيث يمثل $\dot{y}/y$ معدل نمو دخل الفرد، و d^{net} صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، و q ميزة للبلد يمكن أن يسند إليها جزء من أثر المساعدة، و I موجهاً لمتغيرات الاستثمار، و X موجهاً لميزات البلد الإضافية، و $\alpha, \beta, \gamma, \delta, \rho,$ قيماً ثابتة، و η و λ موجهين للقيم الثابتة، و ε الخطأ العشوائي.

وميزة هذه المعادلة أنها تتطرق، بشكل متزامن أو في محاولات منفصلة، للأسئلة الأربعة التي يحاول هذا القسم الرد عليها. ووفقاً لما تقترحه الأدبيات، تتضمن المعادلة (١) متغيرات التفاعل المتعلقة بميزة البلد (q) والمتغير التربيعي للمساعدة (d^2) التي يتوقع أن تحدد العائدات الهامشية المتناقصة للمساعدة. وفي ما يلي توضيح مفصل للمتغيرات الواردة في الشطر الأيمن من المعادلة مع شرح لمصدرها.

---

(٨٤) S. Reddy and C. Minoiu, "Development aid and economic growth: A positive long-run relation", DESA Working Paper No. 29 (Department of Economic and Social Affairs (DESA), September 2006).

(٨٥) يستخدم هذا النموذج الانحداري للمساعدة والنمو في الأدبيات التجريبية عادة وقد استخدمه الباحثون م. كليمنز، وس. رادلت، ور. بهفناني، في المرجع الذي سبق ذكره.

فالمتغير q( ) يمثل "مؤشر سياسة اقتصادية"[٨٦]. وبافتراض أنّ المساعدة لا تفيد إلا في إطار سياسة سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي تشمل السياسات النقدية والضريبية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف، يشمل المؤشر معدل التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة، والتغير في الانفتاح التجاري، ومتغير "الريع" الذي يساوي مجمل الصادرات النفطية مقسوماً على مجموع الصادرات مضروباً بالاستهلاك الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة.

ويحسب المؤشر على الشكل التالي. أولاً، تقدر معادلة النمو باستعمال مؤشرات السياسة الثلاثة ومتغيرات أخرى كعوامل توضيحية لا تشمل المساعدة. ثم تؤخذ تقديرات المعامل من هذه المعادلة كأدوات ترجيح لحساب مؤشر السياسة الاقتصادية على الشكل التالي:

$$q = \text{constant} + \alpha\ (\text{fiscal policy}) + \beta\ (\text{monetary policy}) + \gamma\ (\text{trade policy}) \quad (٢)$$

حيث تمثل α وβ وγ تقديرات المعامل من التحليل الانحداري للنمو، أما القيمة الثابتة فتشمل أثر جميع المتغيرات الأخرى في النموذج الانحداري (باستثناء النماذج الزمنية الوهمية) محسوبة بالوسط الحسابي لكل متغير. ثم يحسب المؤشر بالتفاعل مع المساعدة الأجنبية لاختبار المشروطية. كما يدرج كل عنصر من عناصر المؤشر كمنحدر منفصل في X، بما أن لكل عنصر أهمية خاصة، وتأثيره على النمو غير معروف في بعض الأحيان.

وبسبب الشواغل حول الآثار السلبية التي يحتمل أن تترتب على ارتفاع مستويات المساعدة، وضع متغير المساعدة التربيعي d^2، بجانب متغير المساعدة المستقل. فمتغير المساعدة التربيعي يعبر عن العائدات الهامشية المتناقصة للمساعدة بحيث أنّ المعامل الإيجابي (ρ) لهذا المتغير يعني أنّ كل دولار جديد من المساعدة يؤثر على النمو بدرجة أقل من الدولار السابق. ومع أن الحجج النظرية المقدمة لتفسير العلاقة غير الخطية بين المساعدة والنمو جاءت عابرة، كانت الأدلة التجريبية التي تدعم أهميتها أدلة راسخة[٨٧].

ويمكن تفسير جميع هذه الأدوات السببية باعتبارها وسيلة تؤثر السياسة الاقتصادية من خلالها على فعالية المساعدة: فالداء الهولندي يشير إلى سوء إدارة السياسات الضريبية والنقدية المحلية وسياسة أسعار الصرف؛ والقيود على القدرة الاستيعابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة الاقتصاد الكلي. وفي بعض الأحيان، يستخدم متغير السياسة أيضاً مع متغير المساعدة التربيعي.

ويستخدم تعريفان للمساعدة يجمعان على أن المساعدة هي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب بيانات البنك الدولي. فالمساعدة، حسب التعريف الأول، هي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، وحسب التعريف الثاني هي مجموع عناصر المساعدة المعروفة بالمساعدة القصيرة الأجل التي يتوقّع أن يستمر أثرها في النمو على مدى السنوات الأربع المقبلة، وهذه العناصر

---

(٨٦) C. Burnside and D. Dollar, op. cit.

(٨٧) يتناول الباحثون ر. دورباري، ن. جيميل، د. غريناوي مشاكل الداء الهولندي التي تضعف أداء الصادرات في: CREDIT Research Paper No. 98/8 (Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT), 1998)، ويتناول هادجيمايكل وآخرون، في مرجع سبق ذكره، القيود على القدرة الاستيعابية؛ ويتناول الباحثان ر. لينسينك، و. وايت في دراستهما الضعف التكنولوجي والمؤسسي الناجم عن تدفق المساعدة "Are there negative returns to aid?", Journal of Development Studies, vol. 37, No. 6 (2001), pp. 42-65.

هي[٨٨]: (أ) المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية التي تحدث أثراً فورياً؛ (ب) المساعدة التي يمكن أن تؤثر في النمو خلال أربع سنوات، بما في ذلك دعم الميزانية وميزان المدفوعات والاستثمارات في البنية التحتية، والمساعدات المقدمة إلى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة؛ (ج) المساعدة التي لا تؤثر في النمو إلا في الأجل الطويل، بما في ذلك دعم الديمقراطية والصحة والتعليم والبيئة. والمعادلات التي تستخدم هذا التعريف البديل للمساعدة لا تستعمل سوى العنصر الثاني أي المساعدة القصيرة الأجل. ومصدر التعريفان هو قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبهدف التحقق مما إذا كانت المساعدة تؤثر في النمو عبر الاستثمار، يدرج الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل[٨٩]. وسعياً إلى تمثيل جميع مصادر تراكم رأس المال المادي، يجري كذلك رصد الاستثمار المحلي. فهذان المتغيران ليسا شاملين إلا أنهما يتضمنان جوانب كثيرة. وفي محاولة لرصد "الاستثمار في رأس المال البشري"، استعملت بيانات بارو-لي المتعلقة بالتحصيل العلمي[٩٠]. وباستعمال بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول الأمية، تبين أن مصطلح "الأمية" ليس ذا مدلول؛ لذلك استثني الاستثمار في رأس المال البشري من المعادلات الواردة هنا[٩١]. وتبدو متغيرات الاستثمار المادي في الانحدارات الحالية في اللوغاريثم "واحد زائد استثمار أجنبي مباشر" و"لوغاريثم مجموع الاستثمار الثابت".

ويحدد لوغاريثم المستوى الأولي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي آثار للتقارب الشرطي إلى حد وجود علاقة عكسية بين المستوى الأولي من الناتج للفرد ونمو الناتج عندما تكون فرضية التقارب صحيحة. فنسبة الأصول النقدية الأقل سيولة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة هي مؤشر بديل عن حالة النظام المالي وأداة لقياس نوعية المؤسسات (المسماة بالدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان) تدلّ على البيروقراطية في الدولة[٩٢].

ويمكن أن يؤثر الهيكل الديمغرافي في بلد ما على النمو الاقتصادي. وبهدف أخذ التأثير الديمغرافي المحتمل على النمو في الاعتبار، يدرج معدل الإعالة في الانحدارات. ويتوقع أن يتسبب ارتفاع معدل الإعالة في انخفاض النمو الاقتصادي مع تدني النسبة المئوية للسكان الذين يساهمون في الإنتاج. وتتضمن الانحدارات مؤشر التركيبة الإثنية اللغوية بما أن هذا المتغير هو محدد هام للنمو الاقتصادي في العديد من المعادلات.

---

(٨٨) عناصر المساعدة الإنمائية الرسمية الثلاثة موزعة حسب م. كليمنز، س. رادلت، ر. بهفناني، مرجع سبق ذكره.

(٨٩) هذه هي الحالة حسب H. Hansen and F. Tarp, "Aid and growth regressions", Journal of Development Economics, vol. 64 (2001), pp. 547-570.

(٩٠) اقتصرت العينة على عدد صغير من البلدان لعدم توافر البيانات، انظر: See R. Barro and J. Lee, "International comparisons of educational attainment," NBER Working Paper No. 4349 (National Bureau of Economic Research NBER, April 1993).

(٩١) يتوافق هذا الأمر مع ما ورد عند بورنسايد ودولار اللذين اعتبرا أيضا أن متغير التعليم ليس ذا مدلول. C. Burnside and D. Dollar, op. cit.

(٩٢) استمد هذا المتغير من الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان ويتضمن قياس مدى الفساد وسيادة القانون وخطر نزع ملكية وفسخ العقود ونوعية البيروقراطية.

ويتضمن الجدول ٤ الوارد فيما يلي شرحاً مفصلاً لجميع المتغيرات في المعادلتين (١) و(٢) ومصادرها. كما يتضمن عدداً كبيراً من المتغيرات التي تدرج عموماً في هذا النوع من انحدارات النمو في مختلف الأدبيات.

وتغطي العينة الفترات ١٩٦٩-٢٠٠٤ والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تتوفر عنها البيانات[٩٣]. وقد تم توسيع العينة لكي تشمل البلدان غير العربية للتعويض عن قلة المعطيات في المنطقة العربية. أما البلدان العربية المشمولة بالعينة فهي الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر والمغرب.

ويشكو التحليل الجدولي من خلل ناجم عن النقص في المعلومات عن جميع البلدان لكل عام. أما المتغير التابع فهو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السنوات الأربع، ومتغيرات الشطر الأيسر فهي عموماً متوسطات العينة للفترة قيد الدراسة. وبهدف أخذ التقارب المحتمل في الاعتبار، يدرج المستوى الأولي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل فترة من فترات السنوات الأربع[٩٤].

الجدول ٤ - تعريف المتغير ومصدره

إسم المتغير	الشرح
نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
حجم القطاع الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة	حصة الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، بالرجوع إلى فترات سابقة متغيرة وفقاً للظروف المحلية
التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة	معدل التضخم، بالرجوع سنة واحدة بسبب الظروف المحلية
الناتج المحلي الإجمالي الأولي	مستوى الناتج المحلي الإجمالي الأولي لاختبار فرضية التقارب
نسبة الأصول النقدية الأقل سيولة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة	نسبة الأصول النقدية الأقل سيولة (M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي) بالرجوع إلى فترات سابقة؛ يحدد هذا المتغير السيولة المالية أو عمق الأسواق المالية
الانفتاح	التغير في الانفتاح (أو حصة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي)
الريع	حصة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات مضروبة بالاستهلاك الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة؛ يحدد هذا المتغير الطابع الريعي للحكومات
معدل الإعالة	عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و١٤ سنة (الشباب المعال) مقسوماً على عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ (أي السكان في سن العمل)؛ يحدد هذا المتغير معدل الإعالة

(٩٣) The World Bank, World Development Indicators 2006.

(٩٤) جرى اختيار فترات السنوات الأربع استناداً إلى الأدبيات المتوفرة والأهم أنه يتسق مع اختيار م. كليمنز، س. رادلت، ر. بهفناني، وقد استعملت بياناتهم المتعلقة بالمساعدة القصيرة الأجل في هذه الدراسة.

الجدول ٤ (تابع)

إسم المتغير	الشرح
مؤشر مركب للدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	مؤشر مركب يستند إلى تقديرات المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية الواردة في الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان. ويتضمن هذا المتغير قياس مدى الفساد وسيادة القانون وخطر نزع ملكية وفسخ العقود ونوعية البيروقراطية. أما المخاطر السياسية فتعزى إليها نسبة ٥٠ في المائة من تقدير المؤشر المركب، في حين تعزى إلى تقديرات المخاطر المالية والاقتصادية نسبة ٢٥ في المائة. أما التصنيف الأعلى (وهو ١٠٠ نظرياً) فيشير إلى الخطر الأدنى، والتصنيف الأدنى إلى الخطر الأعلى
التركيبة الإثنية	مؤشر التركيبة الإثنية اللغوية
المساعدة	المساعدة الإنمائية الرسمية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي
المساعدة٢	المساعدة التربيعية من أجل اختبار العائدات المتناقصة بسبب القيود على القدرة الاستيعابية
المساعدة X السياسة	متغير التفاعل بين المساعدة ومؤشر السياسة
السياسة	حساب مستند إلى الدراسة التي أجراها الباحثان بورنسايد ودولار. يساوي المؤشر "القيمة الثابتة + α (السياسة المالية) + β (السياسة النقدية) + γ (السياسة الخارجية أو التجارية)، حيث α وβ وγ هي تقديرات المعامل من مقابلة النمو بكافة المتغيرات باستثناء المساعدة، والقيمة الثابتة هي مجموع المتغيرات الأخرى في التحليل الانحداري (باستبعاد النماذج الزمنية الوهمية) المحسوبة لوسط كل متغير
الاستثمار الأجنبي المباشر	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي
الاستثمار المحلي الإجمالي	حصة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (المعروف سابقاً بالاستثمار المحلي الإجمالي) من الناتج المحلي الإجمالي
المساعدة القصيرة الأجل	نسبة المساعدة القصيرة الأجل من مجموع المساعدات مضروبة بمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج المحلي الإجمالي للتوصل إلى حصة المساعدة القصيرة الأجل من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الإسكوا، استنادا إلى و. إيسترلي، ر. ليفين، د. رودمن، W. Easterly, R. Levine and D. Roodman, "Aid, policies, and growth: Comment", American Economic Review, vol. 94, No. 3 (June 2004); the World Bank, World Development Indicators (2006)؛ واستناداً إلى بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

وهكذا، يتضمن التحليل الجدولي تسع فترات ابتداءً بالفترة ١٩٦٩-١٩٧٢ وانتهاءً بالفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. غير أن ثماني فترات فقط تشكل نواة التحليل لأسباب تتعلق باحتمال ارتباط المساعدة بالظروف المحلية. ولهذا يستعمل متغير المساعدة كمتغير واسطي في جميع نماذج التقدير (حتى المساعدة التربيعية ومتغيرات تفاعل السياسات) مع الرجوع بالمساعدة فترة واحدة. ونتيجة لاستخدام هذا المتغير الواسطي، ينخفض عدد الفترات إلى ثماني فترات. وتؤخذ الأحداث العالمية والاختلافات الإقليمية في الاعتبار باعتماد النماذج الوهمية الزمنية والإقليمية، مع استعمال الفترة ١٩٦٩-١٩٧٢ والشرق الأوسط كأساس أو كنماذج وهمية مستبعدة.

وتمشياً مع محاولات مماثلة تضمنتها الأدبيات، يستخدم إطار مشترك لتقييم المعادلات موضوع الخلاف التي تستعمل مجموعات مختلفة من متغيرات الشطر الأيمن. ويوجه اهتمام كبير إلى الأهمية الدلالية

الإحصائية التي يمثلها أثر التوفيق بين المساعدات والسياسات، وإلى انخفاض العائدات الهامشية للمساعدة، ولا سيما في حالة المنطقة العربية. وفي جميع الانحدارات، يترك هامش معين للأثر الذي قد تحدثه المساعدة العربية على النمو والذي قد يختلف عن الأثر الذي يلاحظ في البلدان غير العربية المشمولة بالعينة.

ويتم ذلك عبر التفاعل بين متغير المساعدة ونموذج وهمي للبلدان العربية مع اعتماد المساعدة كمتغير قائم بذاته.

ونتيجة لذلك يكون أثر المساعدة على النمو في بلد عربي هو مجموع معاملات متغيرين، الأمر الذي يساعد في تقييم أثر المساعدة على النمو في المنطقة العربية مقارنة بفعاليته في جميع البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط مجتمعة. وفي جميع الانحدارات، تستبعد نسبة ١ في المائة من نقاط بيانات القيم القصوى البعيدة عن متن البيانات الرئيسي[٩٥].

ومن الشواغل الرئيسية في التحليل الجدولي الانحداري بين البلدان مشكلة الظروف المحلية. فمعظم العمل الجاري حالياً يأخذ في الاعتبار الظروف المحلية باستعمال المتغيرات الواسطية من أجل عزل مصدر خارجي من مصادر تغير المساعدة غير منسوب إلى مستوى النمو الاقتصادي في البلد المتلقي. وفي العديد من هذه الدراسات، تتضمن أساليب التقدير اعتماد مجموعة من المتغيرات الواسطية، أو أسلوب الفترات المعمم، أو المربعات الصغرى العادية المجدية، أو الانحدارات بطريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة مع استخدام المساعدة بالرجوع إلى فترات سابقة بديلاً للمتغير الواسطي. واستخدم في هذه الدراسة الأسلوبان الأخيران.

وبوجود الشاغل الكبير المتمثل بارتباط مجموع المساعدة بالظروف المحلية، يتم الرجوع بمتغير المساعدة لفترة واحدة كما ذكر آنفاً لكي يشكّل الرجوع بمتغير المساعدة إلى فترات سابقة متغيراً توضيحياً للشطر الأيمن في جميع نماذج المربعات الصغرى العادية والمربعات الصغرى العادية المجدية. وما دام الترابط وثيقاً بين المساعدة في الماضي والمساعدة في الحاضر، يمكن اعتبار الرجوع بمتغير المساعدة إلى فترات سابقة بديلاً للمتغير الواسطي للمساعدة بموجب أسلوب المتغيرات الواسطية. ويمكن تفسير الرجوع بمتغير المساعدة إلى فترات سابقة كوسيلة لتقييم أثر المساعدة في الماضي على النمو الحالي أو أثر المساعدة في الحاضر على النمو الحالي مع استعمال قيمة الرجوع لفترة واحدة كمتغير واسطي للمساعدة الحالية، بما أنها لن تكون على الأرجح ضمن الظروف المحلية المرتبطة بالنمو الحالي. وقد أجري التقدير عبر حساب المربعات الصغرى على مرحلتين باعتبار لوغاريثم تصدير الأسلحة والنموذج الوهمي للقانون العادي مقابل القانون المدني متغيرات واسطية، ونظراً إلى ضعف المتغير الواسطي وتقليص حجم العينة (من ٢٦٨ إلى ٧٢ حالة)، لم تكن النتائج راسخة وبالتالي لم تدرج في هذه الدراسة.

٢- النتائج

حرصاً على التوصل إلى نتائج راسخة لمختلف عناصر المعادلة (١) ولأسلوب التقدير، قدرت سلسلة من الانحدارات على الشكل التالي:

---

(٩٥) يتوافق هذا الأمر مع الطريقة المعتمدة في تبيان القيم القصوى التي استعملها أ. هادي، "Identifying multiple outliers in multivariate data", Journal of the Royal Statistical Society, vol. 54, No. 3 (1992), pp. 761-771.

(أ) نماذج المربعات الصغرى العادية ذات الأخطاء المعيارية الراسخة التي تم تقديرها بافتراض أن المساعدة هي المجموع الكلي بالرجوع لفترة واحدة. وتختلف العناصر من حيث عدد المتغيرات المشتركة بين التفاعل والمساعدة التربيعية، ولكنها تجمع على استبعاد متغيرات الاستثمار (انظر الجدول المرفق ٧)؛

(ب) معالجة كيفية تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي بنماذج المربعات الصغرى العادية المجمعة التي تم تقديرها مع الفصل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي باستعمال المجموع الكلي للمساعدة (انظر الجدول المرفق ٨)؛

(ج) نموذج المربعات الصغرى العادية المجدية الذي تم تقديره مع الأخذ بهيكل البيانات الجدولية؛

(د) مجموع المساعدات كمتغير توضيحي مستبدل بالمساعدة القصيرة الأجل كما هو محدد آنفاً[٩٦]. واستخدم متغير المساعدات القصيرة الأجل أيضاً بالرجوع لفترة واحدة. وتم تقدير المعادلة (١) إما باستعمال المربعات الصغرى العادية المجمعة أو المربعات الصغرى العادية المجدية، وإما بتضمين الاستثمار أو باستبعاده.

وفي جميع هذه الانحدارات، تتخذ النماذج الوهمية الزمنية دلالة مشتركة، وتأتي القيم التربيعية ضمن مستويات مماثلة لتلك الواردة في الأدبيات. وتلخص فيما يلي النتائج الرئيسية التي لم تتغير عموماً مع اختلاف متغير المساعدة، أو عنصر المعادلة أو أسلوب التقدير.

والنتيجة الأولى التي توصلت إليها هذه الدراسة لا تدعم التشاؤم الذي عبرت عنه بعض الدراسات حيال فعالية المساعدة. فالدلائل تشير إلى أن كلا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة ذات الأثر القصير الأجل، قد عززت النمو في البلدان العربية عموماً وغيرها من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل المشمولة بالعينة. ويبدو أن المساعدة العربية شديدة الفعالية؛ فالزيادة بنقطة مئوية واحدة في نسبة المساعدة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة يقارب متوسطها ٠.٣٥ نقطة مئوية في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد خضعت هذه النتائج لمجموعة واسعة من الاختبارات التي تؤكد صحتها ولم تدرج في هذه الدراسة بدواعي الإيجاز. وتتخذ هذه النتائج مزيداً من الأهمية في حالة المساعدة العربية ذات الأثر القصير الأجل.

أما فيما يتعلق بتحقيق فعالية أكبر للمساعدات في البلدان التي تنتهج سياسات سليمة، فتظهر النتائج ضعفاً في القدرة التوضيحية لمتغير التفاعل (سياسة المساعدة في الأجل القصير). وهكذا يستخلص أن الأثر الإيجابي للمساعدة على النمو لا يتوقف على هذا التفاعل وأن القول بأن المساعدة تنجح فقط في البلدان ذات المؤسسات السليمة قد لا يخلو من المبالغة.

ولا تظهر النتائج أي دلائل حول الفرضية التي تقول بأن قيود القدرة الاستيعابية موجودة في المنطقة العربية وفقاً لما تقترحه تقديرات المعامل لمتغير المساعدة التربيعية. لذلك لا ينبغي أن تكون قيود القدرة الاستيعابية حاجزاً ثابتاً أمام زيادة المساعدات المقدمة إلى المنطقة. فالجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات

---

(٩٦) M. Clemens, S. Radelet and R. Bhavnani, op. cit.

وبناء القدرات البشرية قد تحدث آثاراً إيجابية على النمو يمثلها معامل إيجابي ذو مدلول في مؤشر الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان، غير أن هذه الدراسة ترى أن من المستحسن تجنب حصر التركيز في المناقشات على كيفية توسيع نطاق أثر المساعدة على النمو، وإيلاء مزيد من الاهتمام لمناقشة سبل تخصيص مزيد من المساعدة للمناطق الأكثر عوزاً.

وتظهر نتائج أخرى أن بعض المتغيرات المشتركة المحددة سابقاً لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو. ومن هذه المتغيرات التركيبة الإثنية، ومعدل التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة، والتغير في الانفتاح ونسبة الأصول النقدية الأقل سيولة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة. ويعني هذا عموماً أن الضريبة على عائدات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع مستويات التضخم، والتغيرات في الأنماط التجارية، والسيولة في الأسواق المالية لم تؤثر بشدة على النمو في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل طوال الأعوام الأربعين الماضية.

ومع أن تقدير المعيار الخاص بمتغير توليد الدخل الريعي وحجم القطاع الحكومي قد أثر في النمو في الاتجاه الصحيح، ليست هذه التقديرات دائماً ذات أهمية دلالية. ويبدو أن فرضية التقارب المشروط صحيحة في هذه العينة، مما يعني أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات الناتج الأدنى للفرد تنمو بوتيرة أسرع من البلدان الغنية. وعلاوة على ذلك يحدث العبء المتمثل في ارتفاع معدل الإعالة أثراً سلبياً كبيراً على النمو في غالبية الحالات.

ومن النتائج الأخرى المثيرة للاهتمام ما يتعلق بالسبل التي يحتمل أن تؤثر من خلالها المساعدة على النمو في المنطقة العربية. فقد اعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الإجمالي كمتغيرين مستقلين إضافيين للتحقق مما إذا كانت المساعدة تؤثر على النمو من خلال الاستثمار. وتظهر نتائج الانحدار أن المساعدة في المنطقة العربية، عقب رصد هذين المتغيرين تحدث أثراً في النمو في جميع معادلات المربعات الصغرى العادية المجمعة. وتدعم هذه النتيجة وجهة النظر القائلة بأن المساعدة تؤثر على النمو من خلال تكوين رأس المال (كما يبين متغيرا الاستثمار) وعبر القنوات التي تؤثر على التكنولوجيا أو معامل الإنتاج الكلي. بيد أن هذا الاستنتاج الأخير لا يثبت عند استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية المجدية في النموذج، مما يعني أن معامل الإنتاج الكلي قد لا يكون له أثر قوي.

وأخيراً يتناول التحليل ما إذا كانت المساعدة تسهم في تعزيز الخدمات الاجتماعية وبالتالي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، تشمل الدراسة تحليل أثر المساعدة بالرجوع إلى فترات سابقة على التغييرات الحاصلة في مؤشرات أساسية للتنمية البشرية كالأمية ومتوسط العمر المتوقع (انظر الجدول ٥).

ويبين الجدول المرفق ١١ النتائج المتعلقة بالانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة، باستخدام المؤشر الاجتماعي كمتغير غير مستقل ومجموع المساعدة بالرجوع إلى فترات سابقة كمتغير مستقل. ويتضمن العمودان ٢ و٤ من الجدول المرفق ١١ دلائل على أن المساعدة المقدمة إلى البلدان العربية تحدث أثراً إيجابياً هاماً في متوسط العمر المتوقع للذكور، وأثراً ضعيفاً في الأمية في البلدان المشمولة بالعينة. وهذا لا يتضارب مع النتائج التي توصل إليها الباحثان ماسود ويونتشيفا اللذان نظرا في الفرضية القائلة بأن المساعدة تدعم البلدان المتلقية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية كوفيات الأطفال

والتعليم[٩٧]. وبافتراض أن متوسط العمر المتوقع هو مؤشر بديل للأوضاع المعيشية للفقراء، يبدو أن المساعدة المقدمة إلى البلدان العربية فعالة من حيث الوصول إلى الفقراء.

الجدول ٥ - متغيرات إضافية في انحدار الخدمات الاجتماعية

القيمة المضافة للزراعة للعامل	قياس إنتاجية القطاع الزراعي. القيمة المضافة في القطاع الزراعي هي ناتج هذا القطاع مطروحاً منه قيمة المدخلات الوسطية
نسبة سكان المدن من مجموع السكان	مجموع السكان القاطنين في مناطق معرفة بالحضرية في كل بلد
متوسط العمر المتوقع	عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها المولود الجديد إذا بقيت أنماط الوفيات التي كانت سائدة حين ولادته على حالها طوال فترة حياته
متوسط العمر المتوقع للإناث	عدد السنوات التي يمكن أن تعيشها المولودة الجديدة إذا بقيت أنماط الوفيات التي كانت سائدة حين ولادتها على حالها طوال فترة حياتها
متوسط العمر المتوقع للذكور	عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها المولود الجديد إذا بقيت أنماط الوفيات التي كانت سائدة حين ولادته على حالها طوال فترة حياته
معدل الأمية	معدل الأمية هي النسبة المئوية من السكان ممن هم في سن ١٥ وما فوق الذين لا يمكنهم، في حياتهم اليومية، قراءة نص قصير وبسيط وكتابته وفهمه

المصادر: جمعتها الإسكوا، استناداً إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاءات؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦).

ملاحظة: البلدان والأقاليم المشمولة في هذه العينة هي: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

(٩٧) N. Masud and B. Yontcheva, "Does foreign aid reduce poverty? Empirical evidence from nongovernmental and bilateral aid", IMF Working Paper 05/100 (International Monetary Fund, May 2005).

رابعاً- خلاصة وتوصيات بشأن السياسة العامة

ألف- خلاصة

نظرت هذه الدراسة في دور المساعدة الأجنبية في تنمية المنطقة العربية، مع التركيز بوجه خاص على أربعة من أعضاء الإسكوا هم الأردن، وفلسطين، ومصر، واليمن. وبعد تحليل المساعدة المتدفقة إلى البلدان العربية على الصعيد الإقليمي، قدمت الدراسة معلومات تفصيلية حول المساعدة الإنمائية التي تلقاها الأعضاء الأربعة. وفي ضوء التقدم الذي أحرز مؤخراً على صعيد الأبحاث التجريبية حول العلاقة بين المساعدة والتنمية، تناولت الدراسة أثر المساعدة على التنمية في المنطقة العربية بواسطة التحليل الجدولي.

وشهدت المبالغ السنوية من المساعدة المتدفقة إلى المنطقة العربية تقلبات جذرية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، حيث ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية السائدة في البلدان المانحة. وطوال الفترة موضوع الدراسة، تجاوز حجم المساعدة الثنائية المساعدة المتعددة الأطراف. وعقب الزيادة الكبيرة التي حصلت في السبعينات، بلغ حجم المساعدة السنوية التي تلقتها البلدان العربية حداً أقصى قارب ١٦ مليار دولار بالقيم الحقيقية في عام ١٩٧٧. وقد وردت غالبية المساعدات في السبعينات ومطلع الثمانينات من البلدان العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية.

وفي المقابل، شهدت الثمانينات والتسعينات انخفاضاً في مستويات المساعدة. وفي عام ٢٠٠٠ انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية حتى بلغت ٥.٦ مليارات من الدولارات. وكان السبب الرئيسي في هذا الانخفاض التراجع الحاد في المساعدة بين البلدان العربية. وشهدت هذه الفترة كذلك انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة من جهات مانحة رئيسية أخرى، منها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي. ومن أسباب هذا الانخفاض تزايد التشكيك في فعالية المساعدة الإنمائية. ومنذ عام ٢٠٠٠، عادت المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى البلدان العربية لترتفع بحيث قاربت ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. غير أن الجزء الأكبر من الزيادة التي حصلت مؤخراً في المساعدة يمكن أن يعزى إلى المبالغ الكبيرة التي قدمت إلى البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات في المنطقة كالعراق وفلسطين.

وكشف تحليل أنماط التوزيع الجغرافي للمساعدة أن الاعتبارات الجيوسياسية والروابط الاستعمارية والثقافية والمصالح الاقتصادية لطالما طغت على الاحتياجات الإنمائية في قرارات الجهات المانحة بشأن توزيع المساعدة. وهكذا، لم تركز المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة العربية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية على البلدان المنخفضة الدخل، بل خصصت نسبة أكبر من المساعدة الإنمائية في فترة الثمانينات والتسعينات للبلدان ذات الدخل المرتفع للفرد.

وفي معظم البلدان العربية، تسجل نسبة الاعتماد على المساعدة التي تقاس بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي معدلات هي حالياً أدنى بكثير مما كانت عليه في السبعينات والثمانينات. وباستثناء الصومال والعراق وفلسطين وموريتانيا، لا تعتمد البلدان العربية كثيراً على المساعدة الأجنبية. وفي فلسطين، ارتفع متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ حتى بلغ ٣٠ في المائة وهي نسبة مثيرة للقلق.

وفيما يتعلق بدرجة تيسير المساعدة في الأعضاء الأربعة في الإسكوا، تبين أن نسبة المنح إلى القروض من المساعدة الإنمائية قد ازدادت في الأعوام الأخيرة. وسجلت حصة المساعدة الخاضعة لقيود انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين حتى إن معظم المساعدة المقدمة إلى الأعضاء الأربعة أصبحت غير خاضعة لقيود. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، سجلت حصة التعاون الفني من إجمالي المساعدة زيادة كبيرة في الأردن ومصر. غير أن هذه الحصة انخفضت مؤخراً في فلسطين نظراً إلى ازدياد الحاجة إلى المساعدة الطارئة، وفي اليمن لأسباب منها القيود على القدرة الاستيعابية.

وحدثت تغييرات جذرية في التوزيع القطاعي للمتوسط السنوي لالتزامات المساعدة في كل من الأعضاء الأربعة بين الثمانينات والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. وخصص المزيد من المساعدة الخارجية للقطاعات الاجتماعية على حساب القطاعات الاقتصادية. وكان الانخفاض ملحوظاً بشكل خاص في قطاعي الصناعة والزراعة الانتاجيين. وأصبح التعليم مؤخراً من القطاعات ذات الأولوية في تقديم المساعدة الإنمائية في الأعضاء الأربعة موضوع الدراسة.

ويفوق تقلب المساعدة التي تتلقاها الأردن ومصر واليمن بكثير تقلب الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان، مما يجعلها مصدراً للكثير من عدم اليقين. وقد توصلت هذه الدراسة إلى دلائل على ضعف الرابط بين مجموع التزامات المساعدة في البلدان الثلاثة والدورة الاقتصادية، مما يعني أن المساعدة لم تؤثر على الدورة الاقتصادية في هذه البلدان.

وقد وفر التحليل الجدولي دلائل على أن كلا من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة ذات الأثر القصير الأجل عززا عموماً النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وسائر البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. ولا تدعم نتائج التحليل الفرضية القائلة بأن المساعدة لا تكون مجدية إلا في البلدان التي تتمتع بإطار سليم للسياسات العامة. ولم تتوفر أي دلائل على وجود قيود تذكر على القدرة الاستيعابية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن المساعدة يمكن أن تكون قد أثرت على النمو من خلال تراكم رأس المال أو من خلال الزيادة في معامل الإنتاج الكلي. ولدى تقدير أثر المساعدة على المؤشرات الاجتماعية، بينت الدراسة وجود أثر إيجابي كبير على متوسط العمر المتوقع ولكن ليس على الأمية.

باء- التوصيات بشأن السياسة العامة

تواجه البلدان العربية، لا سيما تلك التي تعاني من النزاعات وأقل البلدان نمواً تحدياً في تحقيق مزيد من النمو المتكافئ خلال العقد المقبل بهدف الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويستلزم ذلك تكثيف الجهود المبذولة في هذه البلدان بهدف وضع إطار للسياسة العامة يسهم في تشجيع الاستثمار وتوليد فرص العمل والوصول إلى الفقراء.

ويستلزم ذلك أيضاً مزيداً من التعاون الإقليمي والدعم من البلدان الصناعية. ومن العوامل التي يمكن أن تسهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الزيادة الكبيرة في المساعدة الخارجية المتدفقة إلى البلدان النامية في المنطقة. ومع أن المساعدة لا تعزز النمو والتنمية في جميع الحالات، تشير الدلائل التجريبية الحديثة إلى أنها تأتي بنتائج إيجابية بوجه عام. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المساعدة أتت بفوائد كبيرة في المنطقة العربية على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ولا سيما على متوسط العمر المتوقع

خلال العقود الماضية. وتوفر هذه النتيجة دعماً إضافياً للدعوة إلى زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنمائية في الأعوام المقبلة.

ونظراً إلى شدة تقلب المساعدة في المنطقة ككل، وفي الأردن ومصر واليمن التي تناولها التحليل من حيث تقلب المساعدة وخضوعها للدورة الاقتصادية، يستحسن تحقيق المزيد من الانتظام والوضوح في تدفق المساعدة. ويرجح أن يؤدي ذلك إلى تسهيل التخطيط في الأجلين المتوسط والطويل والحد من الآثار السلبية المحتملة لتدفق المساعدة. وبما أنّ تقلب المساعدة يبلغ حده الأقصى في أشد البلدان اعتماداً على المساعدة، تتخذ هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات في المنطقة.

وكما هو مبين في الدراسة، تظهر البيانات المتاحة أن المساعدة المتدفقة إلى المنطقة لم توجه عموماً إلى البلدان الأكثر احتياجاً إليها. فطوال الأعوام الثلاثين الماضية، كانت المساعدة المتدفقة إلى البلدان العربية خاضعة في الكثير من الأحوال للاعتبارات الجيوسياسية والروابط الاستعمارية والثقافية مما أدى إلى شيء من التحيز ضد بعض أقل البلدان نمواً في المنطقة.

ومنذ منتصف التسعينات تركز الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على البلدان النامية ذات السياسات والمؤسسات "السليمة"، مستندة في معظم الأحيان في أنماط التوزيع إلى مؤشرات سياسية مثيرة للجدل، منها دليل البنك الدولي القياسي لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية. ومع أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحسين أساليب الحكم ومكافحة الفقر تستحق المكافأة، تدعم نتائج هذه الدراسة التخفيف من التركيز في تقديم المساعدة على البلدان التي تتوفر فيها بيئات سليمة على صعيد السياسة العامة.

وكما هي الحال بالنسبة إلى دراسات أخرى عديدة أجريت مؤخراً، تبين أن نوعية السياسة العامة ليست من العوامل الأساسية التي تحدد فعالية المساعدة، مما يعني أن المساعدة يمكن أن تحقق أثراً إيجابياً في البلدان ذات السياسات والمؤسسات المتدنية النوعية. وقد ركزت معظم البحوث التجريبية حصرياً على أثر المساعدة الأجنبية في النمو الاقتصادي. إلا أن تقييم المساعدة لا ينبغي أن يقتصر على أثرها في النمو، بل ينبغي أن يشمل أبعاداً أخرى من التنمية البشرية، منها التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة.

وفي بعض أقل البلدان نمواً، يمكن أن تكون المساعدة الإنمائية قد أسهمت في تحسين المؤشرات الاجتماعية والبشرية، حتى لو لم تسهم كثيراً في ارتفاع كبير في معدلات النمو الاقتصادي.

وبما أن غالبية أقل البلدان العربية نمواً لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥، من الضروري أن تقدِم الجهات المانحة، العربية منها وغير العربية، حصة أكبر من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان. ولا يمكن تحقيق زيادة كبيرة في الأموال المخصصة لأقل البلدان نمواً إلا إذا اتخذت بعض الجهات المانحة الرئيسية قرارات تقضي بتوزيع المساعدة استناداً إلى الاعتبارات الإنمائية أكثر منها إلى الاعتبارات الجيوسياسية.

وقد أدى النقاش الجاري مؤخراً حول الأثر المحدود للمساعدة الأجنبية على التنمية إلى إطلاق عدد من المبادرات الدولية يهدف إلى زيادة فعالية المساعدة في تعزيز التنمية كان أبرزها إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة. وقد تمحور هذا الإعلان حول خمسة مبادئ أساسية هي: الملكية والالتزام والتنسيق

والإدارة على أساس النتائج والمساءلة المتبادلة. وقد أشارت هذه الدراسة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في مجال فك القيود التي تخضع لها المساعدة المقدمة إلى الأردن ومصر وفلسطين واليمن.

وحرصاً على تعزيز أثر المساعدة على التنمية، من الضروري تطبيق الإطار والمبادئ التوجيهية التي تضمنها إعلان باريس تطبيقاً فعلياً في الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الإنمائية. ويمكن أن تستخدم أهداف إعلان الألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها لمساعدة البلدان الأعضاء في الإسكوا في تحديد الأولويات الوطنية كأساس لإقامة الشراكات والحصول على الدعم الخارجي.

ويجب إعطاء الأولوية في المنطقة لتحقيق مزيد من التنسيق بين الجهات المانحة والجهات والمتلقية وبين مختلف الجهات المانحة للجهة المتلقية ذاتها. وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة لأن فرص التنسيق الممكنة لم تستغل تماماً في المنطقة، ولأن من الممكن تحقيق نواتج إنمائية أفضل من خلال تحسين التواصل بين جميع الشركاء. فتجارب التعاون الإنمائي التي شهدها اليمن مؤخراً تظهر بوضوح الحاجة إلى زيادة التنسيق بين الجهات المانحة ومساءلة الجهة المانحة والجهة المتلقية عن النتائج.

ومن الضروري أن تحسن الجهات العربية المتلقية للمساعدة تجربتها في تطبيق السياسات عبر تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدارة أموال المساعدة. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبلدان ذات التجربة الناجحة على صعيد الأداء والتنفيذ أن تعزز ملكيتها لمشاريع المساعدة، وأن تحظى بحصة أكبر من مجموع المساعدة لتمويل البرامج، وأن تحصل على التزامات أطول أجلاً من المجتمع الدولي المانح لأن ذلك يسهم في بناء المؤسسات. وفي المقابل، ينبغي زيادة نسبة المساعدة للمشاريع من مجموع المساعدة التي تحصل عليها البلدان ذات المؤسسات الضعيفة نسبياً، ولا سيما إذا كانت هذه المساعدة لأجل قصير.

وقد أظهر التحليل الذي تناول التوزيع القطاعي للمساعدة المتدفقة إلى الأعضاء الأربعة في الإسكوا حصول تغيرات أساسية خلال العقدين الماضيين. ففي الثمانينات خصص معظم المساعدة المقدمة إلى هذه البلدان للقطاعات الاقتصادية، حيث حصل قطاعا الزراعة والصناعة الكثيفا الاستهلاك لليد العاملة على جزء كبير من الأموال. أما في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، فقد خصصت الحصة الكبرى من المساعدة الخارجية للقطاعات الاجتماعية بما فيها التعليم والقطاع الحكومي والمجتمع المدني وإمدادات المياه. وفي القطاعات الاقتصادية، تحول التركيز أكثر فأكثر نحو الخدمات، وخاصة المصارف والأعمال التجارية.

وهذه التغيرات في التوزيع القطاعي تتماشى إلى حد ما مع تكثيف الجهود الرامية إلى الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومع التحول إلى هيكل اقتصادي أكثر اعتماداً على الخدمات في هذه البلدان. وفي ضوء الارتفاع الشديد في معدلات البطالة والعمالة الناقصة في الأعضاء الأربعة في الإسكوا موضوع الدراسة، يمكن التساؤل عما إذا كانت القرارات المتعلقة بتوزيع أموال المساعدة الإنمائية قد أخذت في الاعتبار الأثر المحتمل على العمالة.

ولذلك، يجب أن توجه القرارات المستقبلية المتعلقة ببرامج ومشاريع المساعدة الإنمائية اهتماماً أكبر للآثار على العمالة في الأجلين القصير والمتوسط. وفي سياق الأنشطة الإنمائية التي تهدف إلى توليد فرص العمل، يتخذ بناء القدرات البشرية أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان العربية. وقد أظهر التوزيع القطاعي للمساعدة أن التعليم قد أصبح، من القطاعات ذات الأولوية في الأعوام الماضية. والمساعدة الإنمائية تسهم في تمكين سكان المناطق الريفية، ولا سيما من خلال المساعدة الفنية. ولذلك، يجب تحديد المقتضيات الفنية

اللازمة لبناء القدرات البشرية في البلدان العربية كافة، لتكون أساساً للمشاريع الاستثمارية التي تمولها الجهات المانحة في الأجلين القصير والطويل. وفي هذا الصدد، من الضروري إعطاء الأولوية في الخطط الإنمائية لإجراء إعادة نظر استراتيجية في كيفية تعزيز القطاع الخاص المحلي داخل هذه البلدان. ويمكن أن تكون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصممة خصيصاً للنساء والشباب خطوة هامة نحو تخفيض معدلات البطالة وتقليص الفجوة الواسعة في الدخل بين الجنسين التي لا تزال قائمة في معظم البلدان العربية.

وفي ضوء الدعوة إلى زيادة كبيرة في المساعدة المقدمة إلى البلدان العربية، يبقى توفير البيانات الموثوقة والصادرة في الوقت المناسب من التحديات الأساسية التي تواجهها غالبية تلك البلدان. فالعقبة الرئيسية التي واجهتها هذه الدراسة تمثلت في كون الإحصاءات المتوفرة في قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تركز على قياس الجهود التي تبذلها الجهات المانحة وبالتالي لا يمكن استعمالها لتقييم النواتج في البلدان المتلقية. وتبقى الإحصاءات من خارج لجنة المساعدة الإنمائية غير كافية، علاوة على أن بعض المساعدات العربية تصنف "بغير المخصصة/غير المحددة" من حيث "الوجهة". وبما أن المصادر الوطنية تقدم معلومات محدودة حول أنواع المساعدة المتدفقة ومواصفاتها، تبقى الجهود الرامية إلى تقييم فعالية المساعدة ووضع جداول زمنية وتحديد أهداف معينة لها محدودة النتائج. أما إنشاء قاعدة بيانات مركزية حول المساعدة المقدمة إلى البلدان العربية، وهو مشروع يمكن أن يقوم به أي من الصناديق الإقليمية في المنطقة، فينبغي اعتباره مشروعاً هاماً لنشر الممارسات الحسنة بين البلدان الأعضاء لزيادة التركيز على دور الوكالات العربية.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أن المساعدة ليست الحل الأمثل أو العلاج الشافي لجميع تحديات التنمية الاقتصادية والبشرية التي تواجهها البلدان العربية حالياً. وكما ورد آنفاً من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى وضع إطار للسياسات يهدف إلى تذليل العقبات الرئيسية أمام تعزيز التنمية المتكافئة وذلك لضمان الإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من غياب التجانس بين البلدان العربية، يمكن تبيان عدد من العوائق أمام تحسين الأداء الاقتصادي، إذ تتداخل هذه العوائق فيما بينها في معظم الأحيان وتشهدها مختلف البلدان وإن بدرجات متفاوتة. ومن هذه العوائق تدني مستويات الاستثمار وعدم كفاية أرباح الإنتاجية، وتعثر الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وافتقار النظم التعليمية إلى الفعالية والمساواة، وقلة تطور الأسواق المالية وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتجارة.

المرفق

الجدول المرفق ١- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الحقيقية الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى جميع البلدان العربية، ١٩٧٠-٢٠٠٤ (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣)

	المساعدة المتعددة الأطراف غير العربية	(بالنسبة المئوية)	المساعدة المتعددة الأطراف العربية	(بالنسبة المئوية)	المساعدة الثنائية غير العربية	(بالنسبة المئوية)	المساعدة الثنائية العربية	(بالنسبة المئوية)	المجموع
١٩٧٠	٨٢١	٢٢	-	-	٢ ٠٠٩	٥٥	٨٢٦	٢٣	٣ ٦٥٥
١٩٧١	٧٣٥	٢٢	-(*)	-	٢ ٠٥٧	٦٢	٥٤٢	١٦	٣ ٣٣٤
١٩٧٢	٧٤١	٢٢	-	-	١ ٨٧٥	٥٥	٧٨٤	٢٣	٣ ٤٠٠
١٩٧٣	٨٤٨	١٢	-	-	١ ٨٢٨	٢٦	٤ ٢٤٧	٦١	٦ ٩٢٣
١٩٧٤	٩٣٦	٨	٢٨٦	٣	٢ ١٥٨	١٩	٧ ٩٧٧	٧٠	١١ ٣٥٨
١٩٧٥	١ ١٤٣	٨	١٣٧	١	٢ ٩٥٩	٢١	١٠ ١٢٣	٧٠	١٤ ٣٦٣
١٩٧٦	١ ١٧٤	٨	١ ٠٢٥	٧	٣ ٤١٧	٢٤	٨ ٥٠١	٦٠	١٤ ١١٦
١٩٧٧	١ ٢٨٩	٨	٢ ٤٦٦	١٥	٣ ٩٥٦	٢٥	٨ ٢٢٢	٥٢	١٥ ٩٣٣
١٩٧٨	١ ٥٥٢	١١	١ ٩٣٢	١٤	٤ ٣٧٩	٣٢	٦ ٠١٧	٤٣	١٣ ٨٧٩
١٩٧٩	١ ٥٣٦	١٠	٢٦٣	٢	٤ ١١٢	٢٨	٨ ٨٧٤	٦٠	١٤ ٧٨٤
١٩٨٠	١ ٦٠٦	١٠	٢٢٢	١	٤ ٦٣٩	٣٠	٨ ٩٨٩	٥٨	١٥ ٤٥٧
١٩٨١	١ ٨٩٧	١٢	٣٠٣	٢	٤ ٨٥٦	٣١	٨ ٥٢٧	٥٥	١٥ ٥٨٣
١٩٨٢	١ ٩٠٨	١٤	٢٢٠	٢	٥ ٢٣٨	٣٩	٦ ١٠٣	٤٥	١٣ ٤٦٩
١٩٨٣	١ ٩٢٨	١٦	٢١١	٢	٥ ١٩٨	٤٣	٤ ٨٦٨	٤٠	١٢ ٢٠٤
١٩٨٤	١ ٦٥٥	١٤	١٢٨	١	٥ ٨٣٦	٥١	٣ ٩٣٢	٣٤	١١ ٥٥١
١٩٨٥	١ ٨٤٢	١٥	١٣٠	١	٦ ٥٦٨	٥٢	٤ ٠٨٩	٣٢	١٢ ٦٢٩
١٩٨٦	١ ٣٩١	١٤	١٣٢	١	٥ ٧٠٤	٥٦	٢ ٩١٩	٢٩	١٠ ١٤٦
١٩٨٧	١ ٢٢٢	١٣	٩٠	١	٥ ٦٩٦	٦١	٢ ٢٦٠	٢٤	٩ ٢٦٩
١٩٨٨	١ ١٩٩	١٧	١١٤	٢	٥ ١٠١	٧٣	٥٧٧	٨	٦ ٩٩٢
١٩٨٩	١ ٣٨٤	٢٠	٢١١	٣	٤ ٨٦٧	٧٢	٢٩٢	٤	٦ ٧٥٤
١٩٩٠	١ ٣٥٠	١٠	١١٣	١	٧ ٠٧٥	٥١	٥ ٢٤٣	٣٨	١٣ ٧٨٠
١٩٩١	٢ ٠٣٩	١٦	١٥٨	١	٨ ٩٧٣	٧١	١ ٤٣٠	١١	١٢ ٦٠٠
١٩٩٢	١ ٤٤٨	١٦	٢٦٨	٣	٦ ٥٧١	٧٤	٦٥٠	٧	٨ ٩٣٧
١٩٩٣	١ ٩٧٨	٢٥	٢١٦	٣	٤ ٩٨٦	٦٣	٧٣٣	٩	٧ ٩١٢
١٩٩٤	١ ٨٦٢	٢٣	٢٧٥	٣	٥ ٤٧٠	٦٧	٥٦٨	٧	٨ ١٧٥
١٩٩٥	١ ٤٢٨	٢٥	٣	٠	٣ ٩٩٠	٦٩	٣٩٠	٧	٥ ٨١١
١٩٩٦	١ ٧٣٩	٢٨	(٣)	(٠)	٤ ٢٠٤	٦٧	٣٧٨	٦	٦ ٣١٨
١٩٩٧	٢ ٠٣٧	٣٣	(٥)	(٠)	٣ ٧٣٠	٦٠	٤٧٠	٨	٦ ٢٣٢
١٩٩٨	٢ ١٠٨	٣٤	(٤)	(٠)	٣ ٧٤٠	٦٠	٤١٤	٧	٦ ٢٥٨
١٩٩٩	١ ٨٢٠	٣١	٥	٠	٣ ٧٣٦	٦٤	٢٨١	٥	٥ ٨٤٢
٢٠٠٠	١ ٥٩٢	٢٨	(٠)	(٠)	٣ ٥٥٥	٦٣	٤٩٧	٩	٥ ٦٤٤
٢٠٠١	٢ ١٩٨	٣٤	(٢)	(٠)	٣ ٥٩٦	٥٥	٧٣٧	١١	٦ ٥٢٩
٢٠٠٢	١ ٨٤٨	٢٤	٣٧	٠	٣ ٦٦٧	٤٧	٢ ٢٢٥	٢٩	٧ ٧٧٨
٢٠٠٣	١ ٩٥٣	٢٣	١	٠	٦ ٢٠١	٧٤	٢٧٨	٣	٨ ٤٣٢
٢٠٠٤	١ ٨٩٢	١٨	٣٢	٠	٨ ٤٧٣	٨٠	٢٤٩	٢	١٠ ٦٤٦

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: تضم البلدان العربية الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان وفلسطين وقطر الكويت ولبنان والمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

ترد المعونة بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣.

الجدول المرفق ٢ - تدفق المعونة الاسمية من مصادر عربية، ١٩٧٠ - ٢٠٠٤
(بملايين الدولارات)

	مجموع المعونة العربية	مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	عمان	قطر	الكويت	بلدان عربية أخرى	الجزائر	العراق	الجماهيرية العربية الليبية
١٩٧٤-١٩٧٠	٧ ٦٩٦	٦ ٦١١	٩٢٣	٤ ٠١٣	...	٢٧٩	١ ٣٩٦	١ ٠٨٥	٧٣	٤٥٣	٥٥٩
١٩٧٩-١٩٧٥	٣١ ٨٧٠	٢٩ ١٣٠	٤ ٨٥٧	١٨ ٥١٥	...	١ ٠٧٦	٤ ٦٨٢	٢ ٧٤٠	٤٤٩	١ ٥٧٧	٧١٤
١٩٨٤-١٩٨٠	٣٢ ٧٤١	٣٠ ٤٥٠	٢ ٧٦٨	٢١ ٥٠٣	٦	٦٩٢	٥ ٤٨١	٢ ٢٩١	٣٥٤	١ ٠٩١	٨٤٦
١٩٨٩-١٩٨٥	١٥ ٥١٥	١٤ ٨٣١	٢٧٢	١٢ ٢٥٣	١٩٨	٢٨	٢ ٠٨٠	٦٨٤	٢٦٢	٧٦-	٤٩٨
١٩٩٤-١٩٩٠	١٣ ٤٢٩	١٣ ١٩٠	١ ٩٥٧	٨ ٦٩٨	١٨٩	٤٤	٢ ٣٠٢	٢٣٩	٤٥	٧٦	١١٨
١٩٩٩-١٩٩٥	٦ ٨١١	٦ ٨١١	٤٨٢	٤ ٣٥٩	٧٧	١٨٧	١ ٧٠٦	...	...	...	...
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٥ ٧٧٦	١٥ ٧٧٦	١ ٤٧١	١٢ ٣٣٩	٧٣	٣٩٢	١ ٥٠١				
٢٠٠٠	٣ ٢٢٧	٣ ٢٢٧	٣٧٦	٢ ٥٠٥	٢٤	٩٤	٢٢٨	...	...	...	...
٢٠٠١	٣ ٢٦٥	٣ ٢٦٥	٣٩٨	٢ ٤٥٥	٢٤	١٢٩	٢٥٩	...	...	...	...
٢٠٠٢	٣ ٨٨٨	٣ ٨٨٨	٥٥٨	٢ ٦٧٤	٦	٧٣	٥٧٧	...	...	...	...
٢٠٠٣	٢ ٩٨٢	٢ ٩٨٢	١٣٠	٢ ٨٠٣	١٠	٢٣	١٦	...	...	...	...
٢٠٠٤	٢ ٤١٤	٢ ٤١٤	٩	١ ٩٠٢	٩	٧٣	٤٢١	...	...	...	...
٢٠٠٤-١٩٧٠	١٣٩ ٦١٤	١٣٢ ٥٧٥	١٤ ٢٠١	٩٤ ٠١٩	٦١٦	٣ ٠٩٠	٢٠ ٦٤٩	٧ ٠٣٩	١ ١٨٣	٣ ١٢١	٢ ٧٣٥
النسبة المئوية	١٠٠.٠٠	٩٤.٩٦	١٠.١٧	٦٧.٣٤	٠.٤٤	٢.٢١	١٤.٧٩	٥.٠٤	٠.٨٥	٢.٢٤	١.٩٦

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥.

الجدول المرفق ٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف من مصادر عربية
(بملايين الدولارات)

	مجموع المعونة المقدمة منذ تاريخ التأسيس	إلى المنطقة العربية	إلى أفريقيا	إلى آسيا	إلى أمريكا اللاتينية	إلى بلدان أخرى	نسبة كل مؤسسة
المؤسسات العربية الإقليمية							
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٥ ٩٢٣.٤	١٥ ٩٢٣.٤	٠	٠	٠	٠	٢١.٩٨
صندوق النقد العربي	٤ ٢٩٣	٤ ٢٩٣	٠	٠	٠	٠	٥.٩٣
المجموع الفرعي	٢٠ ٢١٦.٤	٢٠ ٢١٦.٤	٠	٠	٠	٠	٢٧.٩١
المؤسسات الوطنية المعنية بالمساعدة الإنمائية الرسمية							
صندوق أبو ظبي	٣ ٣١٦.٨	٢ ٥٩٥.٦	١٤٧	٥٦٧	٠	٧.٢	٤.٥٨
الصندوق السعودي	٧ ٦٣٦.٩	٣ ٦٧٤.٧	١ ٤٤٠.٦	٢ ٣٦٧.٨	٥٩.٩	٩٣.٩	١٠.٥٤
الصندوق الكويتي	١٣ ٠١٤.٤	٦ ٩٦٥.١	٢ ٢٨٠.٥	٣ ١٩٦	٣٠٢.٥	٢٧٠.٣	١٧.٩٧
المجموع الفرعي	٢٣ ٩٦٨.١	١٣ ٢٣٥.٤	٣ ٨٦٨.١	٦ ١٣٠.٨	٣٦٢.٤	٣٧١.٤	٣٣.٠٩
حصة كل منطقة مستفيدة	١٠٠	٥٥.٢٢	١٦.١٤	٢٥.٥٨	١.٥١	١.٥٥	
مؤسسات عربية بشكل غير حصري							
البنك الإسلامي	٢٠ ٥٢٨.٣	١٠ ٠٤٩.٢	٢ ٠١٤.٦	٨ ٤٢٢.٧	١٧.٥	٢٤.٣	٢٨.٣٤
البنك العربي لتنمية أفريقيا	٢ ٣٤٨	٩.٦	٢ ٣٣٨.٤	٠	٠	٠	٣.٢٤
صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط	٥ ٣٧١	٩٥٥.٣	٢ ١٧٣.٧	١ ٥٤٧.٤	٦٤١	٥٣.٦	٧.٤٢
المجموع الفرعي	٢٨ ٢٤٧.٣	١١ ٠١٤.١	٦ ٥٢٦.٧	٩ ٩٧٠.١	٦٥٨.٥	٧٧.٩	٣٩.٠٠
حصة كل منطقة مستفيدة	١٠٠	٣٨.٩٩	٢٣.١١	٣٥.٣٠	٢.٣٣	٠.٢٨	
مجموع الصناديق العربية والصناديق ذات المشاركة العربية	٧٢ ٤٣١.٨	٤٤ ٤٦٥.٩	١٠ ٣٩٤.٨	١٦ ١٠١	١ ٠٢٠.٩	٤٤٩.٣	١٠٠.٠٠
مجموع حصة كل منطقة مستفيدة	١٠٠	٦١.٣٩	١٤.٣٥	٢٢.٢٣	١.٤١	٠.٦٢	

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥.

الجدول المرفق ٤ - أهم خمس جهات مانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية،
متوسطات ٢٠٠٣-٢٠٠٤
(بملايين الدولارات)

الجزائر		البحرين		جزر القمر		جيبوتي	
فرنسا	١٦٥	البلدان العربية	٩٥.٦	فرنسا	١٣.٩	فرنسا	٢٥
المفوضية الأوروبية	٧٢	فرنسا	٠.٩٣	المؤسسة الإنمائية الدولية	٥.٩	المؤسسة الإنمائية الدولية	٢٠
اسبانيا	٢٦	اليابان	٠.٢٣	المفوضية الأوروبية	٤	اليابان	٨
إيطاليا	٢٥	سلطة الأمم المتحدة الانتقالية	٠.١٧	سلطة الأمم المتحدة الانتقالية	١.٨	المفوضية الأوروبية	٧
ألمانيا	١١	ألمانيا	٠.٠٦	اليونيسيف	٠.٧	الولايات المتحدة الأمريكية	٥
مصر		العراق		الأردن		لبنان	
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٦٧	الولايات المتحدة الأمريكية	٢ ٢٨٦	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٦٦	المفوضية الأوروبية	٦١
المفوضية الأوروبية	١٦٠	اليابان	٣٣٣	أنروا	٨٩	فرنسا	٥٥
فرنسا	١٤٩	المملكة المتحدة	٢٢٨	اليابان	٧٢	أنروا	٥٤
ألمانيا	١٣٤	هولندا	١٠٧	ألمانيا	٧١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩
البلدان العربية	١٠٤	المفوضية الأوروبية	٩٩	المفوضية الأوروبية	٥٩	اليابان	١٤
الجماهيرية العربية الليبية		موريتانيا		المغرب		عمان	
فرنسا	٢.٦	اليابان	٥٤	فرنسا	٣٠٢	البلدان العربية	٦٢.٢
ألمانيا	٢.٥٨	المفوضية الأوروبية	٥١	المفوضية الأوروبية	١٨٤	بلجيكا	٦.٣
إيطاليا	١.٧٣	المؤسسة الإنمائية الدولية	٤٩	اليابان	٨٩	اليابان	٤
تركيا	٠.٧٧	فرنسا	٤٨	البلدان العربية	٨٢	فرنسا	٠.٨
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٠.٧	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩	ألمانيا	٧٥	سلطة الأمم المتحدة الانتقالية	٠.٨
فلسطين		الصومال		السودان		الجمهورية العربية السورية	
أنروا	٢٦٨	المفوضية الأوروبية	٣٨	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧٧	المفوضية الأوروبية	٧٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٤	النرويج	٣٧	المفوضية الأوروبية	١٥٨	البلدان العربية	٤٨
المفوضية الأوروبية	١٨٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣	المملكة المتحدة	٧٥	اليابان	٣١
النرويج	٥٤	هولندا	١٥	النرويج	٤٥	أنروا	٢٨
السويد	٣٧	إيطاليا	١٢	ألمانيا	٣٢	فرنسا	٢٣
تونس		اليمن					
فرنسا	١٦٧	المؤسسة الإنمائية الدولية	٩١				
اليابان	١١٠	ألمانيا	٣٤				
المفوضية الأوروبية	١٠٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣				
ألمانيا	٤٦	اليابان	٣٠				
إيطاليا	٤١	هولندا	٢٩				

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول المرفق ٥ - المساعدة الإنمائية الرسمية الثابتة المقدمة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤
(بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣)

	مصر	الأردن	فلسطين	اليمن
١٩٧٠	٨٩٥	٣٩٨	-	٨٨
١٩٧١	٥٩٨	٢٤١	-	١٥٦
١٩٧٢	٥٤١	٣٩٣	-	٢٠٥
١٩٧٣	٢ ٨٢١	٦٨٤	-	٢١٤
١٩٧٤	٤ ١٦٤	٩٠٤	-	٥٩٣
١٩٧٥	٦ ٥١٩	١ ٢٥٠	-	٧٠٣
١٩٧٦	٥ ٧٠٠	١ ٣٦٤	-	١ ٢٢٩
١٩٧٧	٦ ١٣٢	٩٦١	-	١ ٠٧١
١٩٧٨	٥ ٤٢٦	٩٩٢	-	٨٥٦
١٩٧٩	٣ ٠٤٦	٢ ٦٧٣	-	٧٠٦
١٩٨٠	٢ ٦٩١	٢ ٤٠١	-	١ ٠٨١
١٩٨١	٢ ٤١٩	٢ ٠٦٧	-	٩٧٨
١٩٨٢	٢ ٦٦٤	١ ٥٧١	-	١ ١٠٤
١٩٨٣	٢ ٥٩٣	١ ٥٦١	-	٨٥٩
١٩٨٤	٣ ١٤٣	١ ٣٨٦	-	٨٦٣
١٩٨٥	٢ ٩٩٠	١ ٠٧٩	-	٧٩١
١٩٨٦	٢ ٥٧٨	٩١٣	-	٥٣٣
١٩٨٧	٢ ٤٧٣	٨١٨	-	٥٩٢
١٩٨٨	٢ ٠٣٠	٥٥١	-	٤٠٠
١٩٨٩	٢ ٠٨٦	٣٦٩	-	٤٩٠
١٩٩٠	٦ ٧٠٧	١ ٠٥٨	-	٤٩١
١٩٩١	٦ ٠٥٠	١ ٠٦٢	-	٣٤٤
١٩٩٢	٤ ١٠٠	٤٥٨	-	٢٧٨
١٩٩٣	٢ ٧٠٢	٣٤٧	٢٠٦	٣٤٧
١٩٩٤	٢ ٩٩٨	٣٨٠	٥١٤	١٨٠
١٩٩٥	٢ ٠٠٩	٥٠٧	٤٩٩	١٦٠
١٩٩٦	٢ ٢٣٦	٤٩٧	٥٦٦	٢٤٥
١٩٩٧	٢ ١٥٣	٤٨٩	٦٦٦	٣٨٩
١٩٩٨	٢ ١٤٥	٤٥٠	٦٨٣	٤٠٨
١٩٩٩	١ ٧٢٧	٤٦٣	٥٦٨	٤٩٨
٢٠٠٠	١ ٥١٥	٦١٤	٧٤١	٣٠٩
٢٠٠١	١ ٤٤٣	٥٠٠	١ ٠٥٠	٥٤٨
٢٠٠٢	١ ٣٣٠	٥٦٨	١ ٨٥٠	٦٦٨
٢٠٠٣	٩٨٨	١ ٢٢٨	٩٧٢	٢٣٤
٢٠٠٤	١ ٣٦٨	٥٥٤	١ ٠٤٨	٢٣٢

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل المرفق- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثابتة المقدمة إلى الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٧٠-٢٠٠٤

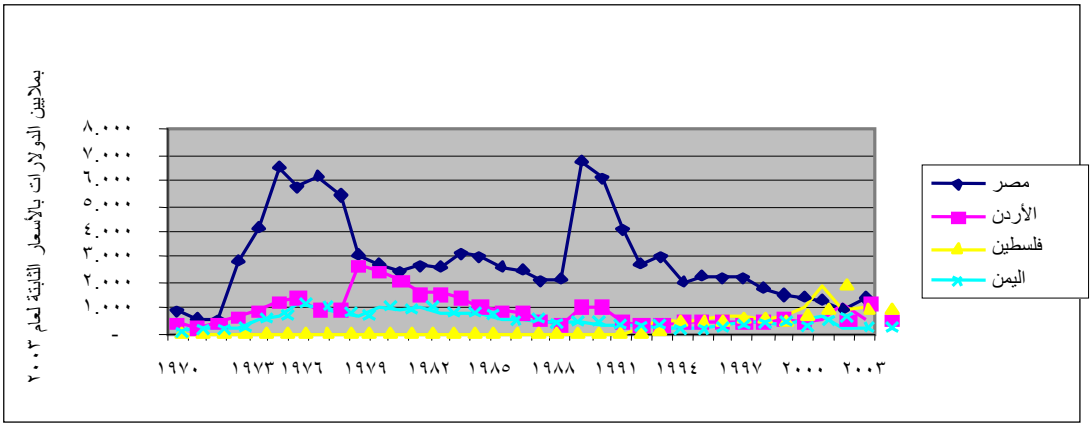

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول المرفق ٦- المتوسط السنوي لالتزامات المساعدة المقدمة إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن وفلسطين ومصر واليمن، ١٩٨٠-٢٠٠٤ (بملايين الدولارات)

	القطاعات الاجتماعية			القطاعات الاقتصادية			
		٨٩-٨٠	٩٩-٩٠	٠٤-٠٠		٨٩-٨٠	٩٩-٩٠	٠٤-٠٠
مصر	التعليم	٨٤	٦٩	١١٩	الزراعة والصناعة	٣٨٦	٢٦٨	٧٤
	القطاع الحكومي	٦٥	١٢٤	٥٥	الطاقة	٢٨٨	١٩٢	٨٤
	الصحة	٤٦	٦٣	٢٤	النقل والتخزين والاتصالات	٢١٥	١٠٩	٢٦
	البنى التحتية الاجتماعية الأخرى	٥١	٩١	٨٤	المصارف والأعمال	٨١	٢٠٥	١٨٥
	إمدادات المياه والصرف الصحي	٢٠٠	٢٣٣	٧٣	السياحة والتجارة	٠	٦	١٢٣
	المجموع	٤٤٦	٥٨١	٣٥٥	المجموع	٩٧٠	٧٨١	٤٩٢
الأردن	التعليم	١١	٢١	٣٥	الزراعة والصناعة	٣٦	٢٣	١٧
	القطاع الحكومي	٣	١٨	٢٨	الطاقة	١١	١٦	١
	الصحة	٢	٧	١١	النقل والتخزين والاتصالات	٤٢	٦	٤
	البنى التحتية الاجتماعية الأخرى	٢	١١	٣١	المصارف والأعمال	٥	١٥	٢٣
	إمدادات المياه والصرف الصحي	١٦	٥٨	٩٥	السياحة والتجارة	-	٨	٧
	المجموع	٣٤	١١٥	٢٠٠	المجموع	٩٣	٦٧	٥٢
فلسطين	التعليم		٢١	٤٧	الزراعة والصناعة		١٠	١٧
	القطاع الحكومي		٣٥	١٠٢	الطاقة		١٢	١٣
	الصحة		١٤	٤٠	النقل والتخزين والاتصالات		١٤	٢٣
	البنى التحتية الاجتماعية الأخرى		٢١	٧٠	المصارف والأعمال		٧	٢١
	إمدادات المياه والصرف الصحي		٥١	١٢٧	السياحة والتجارة		١	٠
	المجموع		١٤٢	٣٨٧	المجموع		٤٣	٧٤
اليمن	التعليم	٢٦	٢١	٧٧	الزراعة والصناعة	١٠١	٣٣	٣٠
	القطاع الحكومي	٣	٢٢	٣٢	الطاقة	٢٢	٨	٦
	الصحة	١٠	١٦	١٩	النقل والتخزين والاتصالات	٣٥	٢٩	١٧
	البنى التحتية الاجتماعية الأخرى	١	١٤	٥٥	المصارف والأعمال	-	١٢	١
	إمدادات المياه والصرف الصحي	٢٩	٤١	٥٦	السياحة والتجارة	-	٠	٢
	المجموع	٦٩	١١٣	٢٣٩	المجموع	١٥٨	٨٢	٥٦

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات نظام إبلاغ الدائنين الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول المرفق ٧- نتائج الانحدارات بطريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة: بدون متغيرات للاستثمار وبافتراض أن مجموع المساعدة هو المجموع الكلي، مع الرجوع لفترة واحدة

	المربعات الصغرى العادية (١)	المربعات الصغرى العادية (٢)	المربعات الصغرى العادية (٣)	المربعات الصغرى العادية (٤)	المربعات الصغرى العادية (٥)	المربعات الصغرى العادية (٦)	المربعات الصغرى العادية المجدية (٧)
الناتج المحلي الإجمالي الأولي	-٠.٦٦٦ (٠.٣٠٦)(*)	-٠.٦٥٩ (٠.٣٤١)	-٠.٦٥٨ (٠.٣٤٢)	-٠.٦٦٠ (٠.٣٧٧)	-٠.٥٧٧ (٠.٣٨٤)	-٠.٥٦٦ (٠.٣٨٨)	-٠.٥٦٦ (٠.٣٠٦)
التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة	-٠.٠٠٨ (٠.٠١١)	-٠.٠١٤ (٠.٠١١)	-٠.٠١٤ (٠.٠١١)	-٠.٠١٤ (٠.٠١١)	-٠.٠١٣ (٠.٠١٢)	-٠.٠١٥ (٠.٠١٢)	-٠.٠١٥ (٠.٠٠١٥)
حجم القطاع الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة	-٠.٠٤٤ (٠.٠٦٠)	-٠.١٢٧ (٠.٠٦١)(*)	-٠.١٢٧ (٠.٠٦١)(*)	-٠.١٢٧ (٠.٠٦٢)(*)	-٠.١٣١ (٠.٠٧١)	-٠.١٣٩ (٠.٠٧٥)	-٠.١٣٩ (٠.٠٥٩)
نسبة الأصول النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠٢٨ (٠.٠١٦)	٠.٠٠٥ (٠.٠١٦)	٠.٠٠٥ (٠.٠١٦)	٠.٠٠٥ (٠.٠١٦)	٠.٠١٢ (٠.٠١٦)	٠.٠١١ (٠.٠١٦)	٠.٠١٢ (٠.٠١٧)
الانفتاح	٠.٤٢٣ (٠.٣٠٦)	٠.٥٤٠ (٠.٣١٤)	٠.٥٤٢ (٠.٣١٥)	٠.٥٤٢ (٠.٣١٢)	٠.٦٦٦ (٠.٣٤١)	٠.٧٣٤ (٠.٣٥٨)(*)	٠.٧٣٤ (٠.٣٥٧)(*)
الريع	-٠.٠٣٥ (٠.٠٣٤)	-٠.٠٣٠ (٠.٠٣١)	-٠.٠٣٠ (٠.٠٣٢)	-٠.٠٣٠ (٠.٠٣٢)	-٠.٠٥٠ (٠.٠٣٥)	-٠.٠٦٠ (٠.٠٤١)	-٠.٠٦٠ (٠.٠٣٧)
معدل الإعالة	-٠.٠٣٦ (٠.٠١٧)(*)	-٠.٠٤٣ (٠.٠١٧)(*)	-٠.٠٤٣ (٠.٠١٧)(*)	-٠.٠٤٣ (٠.٠١٧)(*)	-٠.٠٣٨ (٠.٠١٧)(*)	-٠.٠٣٧ (٠.٠١٧)(*)	-٠.٠٣٧ (٠.٠١٧)(*)
الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	٠.٤٠٤ (٠.١٦٤)(*)	٠.٥٤١ (٠.١٦٦)(**)	٠.٥٣٢ (٠.١٩١)(**)	٠.٥٣٢ (٠.١٩٥)(**)	٠.٥٢٠ (٠.٢٠١)(*)	٠.٥٢١ (٠.٢٠٢)(*)	٠.٥٢١ (٠.١٦٤)(**)
التركيبة الإثنية	-٠.٦٢٧ (٠.٨٩٨)	-٠.٠٩٤ (٠.٨٩٦)	٠.٠٩٦ (٠.٨٩٨)	٠.٠٩٣ (٠.٩٣٢)	٠.٣١٩ (٠.٩٥٢)	٠.٣٦٢ (٠.٩٥٩)	٠.٣٦٢ (٠.٨٣٣)
المساعدة		-٠.٠١٥ (٠.٠٤٨)	-٠.٠٢٧ (٠.١١٣)	-٠.٠٢٨ (٠.١٤٥)	-٠.٠٦٠ (٠.٢٩٨)	٠.١٦٩ (٠.٥٣٨)	٠.١٦٩ (٠.٥٢٤)
المساعدة العربية		٠.٣٤٧ (٠.٠٨٧)(**)	٠.٣٥٠ (٠.٠٨٨)(**)	٠.٣٥٠ (٠.٠٩٦)(**)	٠.٩٢٤ (٠.٢٥٤)(**)	٠.٩٣٠ (٠.٢٥٥)(**)	٠.٩٣٠ (٠.٣٢٧)(**)
المساعدة(*) الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان			٠.٠٠٢ (٠.٠٢٠)	٠.٠٠٢ (٠.٠٢١)	٠.٠١١ (٠.٠٢٩)	٠.٠١٢ (٠.٠٣٠)	٠.٠١٢ (٠.٠٢٨)
المساعدة٢				٠.٠٠٠ (٠.٠٠٥)	-٠.٠٠١ (٠.٠٠٥)	-٠.٠١٤ (٠.٠٢٥)	-٠.٠١٤ (٠.٠٢٥)
المساعدة(*) السياسية					٠.٠٠٠ (٠.٠٧٨)	-٠.١١١ (٠.٢١٩)	-٠.١١١ (٠.٢٢٦)
المساعدة العربية(*) السياسية					-٠.٢٩٧ (٠.١٠٧)(**)	-٠.٢٩٢ (٠.١١١)(**)	-٠.٢٩٢ (٠.١٥٢)
المساعدة٢(*) السياسية						٠.٠٠٦ (٠.٠١١)	٠.٠٠٦ (٠.٠١٢)
الثابت	٨.٨٩٣ (٣.٢٣٨)(**)	١٠.٤٥٩ (٣.٢٧١)(**)	١٠.٥٠١ (٣.٢٤٠)(**)	١٠.٥١٣ (٣.٥٩٠)(**)	٩.٣٦٩ (٣.٧٤٥)(*)	٩.٣٨٧ (٣.٧٥٢)(*)	٩.٣٨٧ (٣.٣١١)(**)
الملاحظات	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨
القيمة التربيعية	٠.١٦	٠.٢١	٠.٢١	٠.٢١	٠.٢٢	٠.٢٢	****
النماذج الزمنية الوهمية	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة
القيم القصوى	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة

المصدر: إعداد الإسكوا.

ملاحظة: (*) ذات أهمية دلالية عند ٥ في المائة و(**) ذات أهمية دلالية عند ١ في المائة. واستخدم متغير المساعدة، مع الرجوع لفترة واحدة من مجموع المتغير كبديل للمتغير الواسطي. وترد الأخطاء القياسية الراسخة بين قوسين.

الجدول المرفق ٨- نتائج المربعات الصغرى العادية: باستخدام جميع متغيرات الاستثمار وبافتراض أن مجموع المساعدة هو المجموع الكلي

	المربعات الصغرى العادية (١)	المربعات الصغرى العادية (٢)	المربعات الصغرى العادية (٣)	المربعات الصغرى العادية (٤)	المربعات الصغرى العادية (٥)	المربعات الصغرى العادية المجدية (٦)
الناتج المحلي الإجمالي الأولي	١.٢٨٨-	١.٣٩٠-	١.٤٠٦-	١.٣٣٨-	١.٣٢٩-	١.٣٢٩-
	(٠.٢٩١)(**)	(٠.٣٣٢)(**)	(٠.٣٦٨)(**)	(٠.٣٦٩)(**)	(٠.٣٧٨)(**)	(٠.٣١١)(**)
التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠١١	٠.٠٠٦	٠.٠٠٥	٠.٠٠٥	٠.٠٠٥	٠.٠٠٥
	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٤)
حجم القطاع الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠٣٣-	٠.٠٧٣-	٠.٠٧٣-	٠.٠٧٢-	٠.٠٧٧-	٠.٠٧٧-
	(٠.٠٥١)	(٠.٠٥٧)	(٠.٠٥٧)	(٠.٠٦٣)	(٠.٠٦٨)	(٠.٠٥٥)
نسبة الأصول النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠٢٠	٠.٠٠١-	٠.٠٠١-	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١
	(٠.٠١٦)	(٠.٠١٦)	(٠.٠١٦)	(٠.٠١٦)	(٠.٠١٦)	(٠.٠١٦)
الانفتاح	٠.٠٨٢-	٠.٠٩٩	٠.١٠٦	٠.١١٩	٠.١١٧	٠.١١٧
	(٠.٣١٤)	(٠.٣١٠)	(٠.٣٠٧)	(٠.٣٠٥)	(٠.٣٠٦)	(٠.٢٩٦)
الريع	٠.٠٥٧-	٠.٠٥٨-	٠.٠٥٩-	٠.٠٨٠-	٠.٠٨٥-	٠.٠٨٥-
	(٠.٠٣٠)	(٠.٠٢٨)(*)	(٠.٠٢٩)(*)	(٠.٠٣٩)(*)	(٠.٠٤٤)	(٠.٠٣٧)(*)
معدل الإعالة	٠.٠٣٩-	٠.٠٤٠-	٠.٠٤٠-	٠.٠٣٤-	٠.٠٣٤-	٠.٠٣٤-
	(٠.٠١٥)(*)	(٠.٠١٥)(*)	(٠.٠١٥)(**)	(٠.٠١٦)(*)	(٠.٠١٦)(*)	(٠.٠١٧)(*)
الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	٠.٣٠٦	٠.٤٣٦	٠.٤١٨	٠.٤١٣	٠.٤١١	٠.٤١١
	(٠.١٥٢)(*)	(٠.١٥٦)(**)	(٠.١٨٩)(*)	(٠.٢٠٠)(*)	(٠.٢٠٠)(*)	(٠.١٥٨)(**)
التركيبة الإثنية	١.٢٦٤-	٠.٨٤١-	٠.٨٧٠-	٠.٦٤٠-	٠.٦١٨-	٠.٦١٨-
	(٠.٨٠٣)	(٠.٨١٧)	(٠.٨٤٧)	(٠.٨٥٥)	(٠.٨٧٢)	(٠.٧٩٩)
الاستثمار الأجنبي المباشر	٠.٣٦٥	٠.٣٩٢	٠.٣٩٥	٠.٣٨٣	٠.٣٨٢	٠.٣٨٢
	(٠.١٦٠)(*)	(٠.١٦٣)(*)	(٠.١٦٧)(*)	(٠.١٦٦)(*)	(٠.١٦٧)(*)	(٠.١٥٧)(*)
الدخل القومي الإجمالي	٤.٣٥٧	٤.٠٠٩	٤.٠٠٦	٤.٠١٨	٤.٠٠٣	٤.٠٠٣
	(٠.٦٩٤)(**)	(٠.٦٨٧)(**)	(٠.٦٨٧)(**)	(٠.٦٨٤)(**)	(٠.٦٨٢)(**)	(٠.٧٠٩)(**)
المساعدة		٠.٠٧٢-	٠.١٠٨-	٠.١٠٢-	٠.١٢٤	٠.١٢٤
		(٠.٠٤٦)	(٠.١٤٦)	(٠.٣٦٠)	(٠.٧٣٤)	(٠.٧٢٥)
المساعدة العربية		٠.٢٨١	٠.٢٨٢	١.١٣٩	١.١٠٥	١.١٠٥
		(٠.٠٨١)(*)	(٠.٠٨٦)(**)	(٠.٣٦١)(**)	(٠.٣٦٩)(**)	(٠.٦٠٨)
المساعدة(*) الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان			٠.٠٠٤	٠.٠٠٦	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧
			(٠.٠١٨)	(٠.٠٢٤)	(٠.٠٢٤)	(٠.٠٢٥)
المساعدة٢			٠.٠٠١	٠.٠٠٢	٠.٠١١-	٠.٠١١-
			(٠.٠٠٥)	(٠.٠٠٥)	(٠.٠٣٣)	(٠.٠٣٨)
المساعدة(*) السياسية				٠.٠١٢-	٠.٠٦٨-	٠.٠٦٨-
				(٠.٠٦٧)	(٠.١٦٣)	(٠.١٧١)
المساعدة العربية(*) السياسية				٠.٢٣٨-	٠.٢٢٦-	٠.٢٢٦-
				(٠.١٠٠)(*)	(٠.١٠٤)(*)	(٠.١٦٥)
المساعدة٢(*) السياسية					٠.٠٠٣	٠.٠٠٣
					(٠.٠٠٨)	(٠.٠٠٩)
الثابت	١.٩٢٠	٤.٥٤٩	٤.٧٩٠	٣.٨٢٤	٣.٩١٠	٣.٩١٠
	(٣.٥٤٩)	(٣.٥٩٢)	(٣.٩٥١)	(٣.٩٣٢)	(٣.٨٨٦)	(٣.٥٦٢)
الملاحظات	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨
القيمة التربيعية	٠.٢٩	٠.٣٢	٠.٣٢	٠.٣٢	٠.٣٢	
النماذج الزمنية الوهمية	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة
القيم القصوى	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة

المصدر: إعداد الإسكوا.

ملاحظة: (*) ذات أهمية دلالية عند ٥ في المائة و(**) ذات أهمية دلالية عند ١ في المائة. واستخدم متغير المساعدة، مع الرجوع لفترة واحدة من مجموع المتغير كبديل للمتغير الواسطي. وترد الأخطاء القياسية الراسخة بين قوسين.

الجدول المرفق ٩- نتائج المربعات الصغرى العادية: بدون متغيرات للاستثمار وبافتراض أن جميع المساعدات هي مساعدات قصيرة الأجل

	المربعات الصغرى العادية (١)	المربعات الصغرى العادية (٢)	المربعات الصغرى العادية (٣)	المربعات الصغرى العادية (٤)	المربعات الصغرى العادية المجدية (٥)
الناتج المحلي الإجمالي الأولي	-٠.٨٣١	-٠.٧٢٩	-٠.٩٢٣	-٠.٨٤٤	-٠.٨٤٤
	(٠.٤١٣)(*)	(٠.٤٧٥)	(٠.٤٨٦)	(٠.٥١٠)	(٠.٣٦٩)(*)
التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة	-٠.٠١٢	-٠.٠١٢	-٠.٠١٤	-٠.٠١٤	-٠.٠١٤
	(٠.٠١٣)	(٠.٠١٣)	(٠.٠١٤)	(٠.٠١٤)	(٠.٠١٦)
حجم القطاع الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة	-٠.١٠١	-٠.٠١٥	-٠.١٤٧	-٠.١٤٦	-٠.١٤٦
	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٨٦)	(٠.٠٨٥)	(٠.٠٦٤)(*)
نسبة الأصول النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧	٠.٠٢١	٠.٠٢٤	٠.٠٢٤
	(٠.٠٢٠)	(٠.٠٢٠)	(٠.٠٢٢)	(٠.٠٢٢)	(٠.٠١٩)
الانفتاح	٠.٢٩٧	٠.٢٦٧	٠.٣٢١	٠.٢٣٥	٠.٢٣٥
	(٠.٣٥٩)	(٠.٣٥٨)	(٠.٣٤٧)	(٠.٣٤١)	(٠.٣٦٤)
الريع	-٠.٠٣٨	-٠.٠٤١	-٠.٠٢١	-٠.٠٣١	-٠.٠٣١
	(٠.٠٣٥)	(٠.٠٣٨)	(٠.٠٤٠)	(٠.٠٤١)	(٠.٠٣٦)
معدل الإعالة	-٠.٠٤٧	-٠.٠٥٠	-٠.٠٦٣	-٠.٠٦٢	-٠.٠٦٢
	(٠.٠٢٠)(*)	(٠.٠١٩)(**)	(٠.٠١٩)(**)	(٠.٠١٩)(**)	(٠.٠١٩)(**)
الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	٠.٦١٠	٠.٥٥٤	٠.٤٨٠	٠.٤٥٢	٠.٤٥٢
	(٠.١٨٥)(**)	(٠.١٩٨)(**)	(٠.٢١٢)(*)	(٠.٢٠٩)(*)	(٠.١٧٣)(**)
التركيبة الإثنية	٠.٠٧٩	٠.٢٥٨	-٠.٢٤٩	-٠.٢٩٥	-٠.٢٩٥
	(١.٠١٣)	(١.٠٦٥)	(١.١١٦)	(١.١١٥)	(٠.٩٢٣)
المساعدة القصيرة الأجل	-٠.٠٥٦	-٠.١٠٣	٣.١٥٥	٩.١٥٨	٩.١٥٨
	(٠.١٠٥)	(٠.٣٠٧)	(١.٨٣٦)	(٤.٠٢٣)(*)	(٣.٧٤٥)(*)
المساعدة العربية القصيرة الأجل	٠.٥٣٤	٠.٦٦٨	٠.٧٦٤	١.٤٢٧	١.٤٢٧
	(٠.١٦٢)(**)	(٠.٢٢٨)(**)	(٠.٦٨٢)	(٠.٨٢٧)	(٠.٧٦١)
المساعدة القصيرة الأجل(*) الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان		٠.٠٤١	-٠.٠٣١	٠.٠٠٨	٠.٠٠٨
		(٠.٠٥٧)	(٠.٠٥٨)	(٠.٠٦٦)	(٠.٠٧٠)
المساعدة٢ القصيرة الأجل		-٠.٠١٤	٠.٠١٦	-١.٠١٢	-١.٠١٢
		(٠.٠١٧)	(٠.٠٢٤)	(٠.٦٣٨)	(٠.٥٦٤)
المساعدة القصيرة الأجل(*) السياسة العامة			٠.٤٨٩	١.٤٠٧	١.٤٠٧
			(٠.٢٦٤)	(٠.٥٩٧)(*)	(٠.٥٦٩)(*)
المساعدة العربية القصيرة الأجل(*) السياسية			-٠.١٥٥	-٠.٤٦٥	-٠.٤٦٥
			(٠.٢٤٩)	(٠.٣٢٢)	(٠.٣٢١)
المساعدة٢ القصيرة الأجل(*) السياسية				-٠.١٥٣	-٠.١٥٣
				(٠.٠٩٤)	(٠.٠٨٤)
الثابت	٨.٧٨٣	٨.٤٠٦	١٣.١٦٦	١٢.٣٣٨	١٢.٣٣٨
	(٣.٦٨٥)(*)	(٣.٩٩٨)(*)	(٤.٠٧٩)(**)	(٤.١٨٩)(**)	(٣.٧١٢)(**)
الملاحظات	٢٣٥	٢٣٥	٢١٧	٢١٧	٢١٧
القيمة التربيعية	٠.٢١	٠.٢١	٠.٢٦	٠.٢٨	
النماذج الزمنية الوهمية	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة
القيم القصوى	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة

المصدر: إعداد الإسكوا.

ملاحظة: (*) ذات أهمية دلالية عند ٥ في المائة و(**) ذات أهمية دلالية عند ١ في المائة. واستخدم متغير المساعدة، مع الرجوع لفترة واحدة من مجموع المتغير كبديل للمتغير الواسطي. وترد الأخطاء القياسية الراسخة بين قوسين.

الجدول المرفق ١٠ - نتائج المربعات الصغرى العادية: باستخدام جميع متغيرات الاستثمار وبافتراض أن جميع المساعدات هي مساعدات قصيرة الأجل

	المربعات الصغرى العادية (١)	المربعات الصغرى العادية (٢)	المربعات الصغرى العادية (٣)	المربعات الصغرى العادية (٤)	المربعات الصغرى العادية المجدية (٥)
الناتج المحلي الإجمالي الأولي	-١.٥٧٢	-١.٥١٩	-١.٤٣٣	-١.٤٣٣	-١.٤٣٣
	(٠.٤٠٣)(**)	(٠.٤٦٥)(**)	(٠.٠٤٧٠)(**)	(٠.٤٧١)(**)	(٠.٣٦٢)(**)
التضخم بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠١١	٠.٠١١	٠.٠١١	٠.٠١١	٠.٠١١
	(٠.٠١٣)	(٠.٠١٤)	(٠.٠١٣)	(٠.٠١٤)	(٠.٠١٥)
حجم القطاع الحكومي بالرجوع إلى فترات سابقة	-٠.٠٥٦	-٠.٠٥٧	-٠.٠٦٦	-٠.٠٦٦	-٠.٠٦٦
	(٠.٠٧٢)	(٠.٠٧٣)	(٠.٠٧٥)	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٦٠)
نسبة الأصول النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى فترات سابقة	٠.٠٠٧	٠.٠٠٦	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧
	(٠.٠٢٠)	(٠.٠٢١)	(٠.٠٢٠)	(٠.٠٢٠)	(٠.٠١٨)
الانفتاح	-٠.١٧٧	-٠.١٩٦	-٠.١٨٢	-٠.١٨٢	-٠.١٨٢
	(٠.٣٥١)	(٠.٣٤٤)	(٠.٣٤٤)	(٠.٣٤٥)	(٠.٣٤٤)
الريع	-٠.٠٦٨	-٠.٠٦٧	-٠.٠٩٨	-٠.٠٩٨	-٠.٠٩٨
	(٠.٠٣٥)	(٠.٠٣٥)	(٠.٠٤٥)(*)	(٠.٠٤٨)(*)	(٠.٠٣٩)(*)
معدل الإعالة	-٠.٠٣٧	-٠.٠٣٩	-٠.٠٣٠	-٠.٠٣١	-٠.٠٣١
	(٠.٠١٧)(*)	(٠.٠١٧)(*)	(٠.٠١٨)	(٠.٠١٨)	(٠.٠١٨)
الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	٠.٤٧٢	٠.٤٦٣	٠.٥١٩	٠.٥١٩	٠.٥١٩
	(٠.١٩٦)(*)	(٠.١٩٤)(*)	(٠.٢٣١)(*)	(٠.٢٣٢)(*)	(٠.١٧٩)(**)
التركيبة الإثنية	٠.٩٧١	-٠.٩٠١	-٠.٥٣١	-٠.٥٢٩	-٠.٥٢٩
	(٠.٩٢٥)	(٠.٩٦٥)	(١.٠٠٢)	(١.٠٠١)	(٠.٨٩١)
الاستثمار الأجنبي المباشر	٠.٤٢٤	٠.٤٢٠	٠.٣٨٨	٠.٣٨٨	٠.٣٨٨
	(٠.١٩٥)(*)	(٠.١٩٨)(*)	(٠.٢٠١)	(٠.٢٠١)	(٠.١٨٠)(*)
الدخل القومي الإجمالي	٤.٢٠٧	٤.١٩٠	٤.١٨٢	٤.١٨٣	٤.١٨٣
	(٠.٧٢٨)(**)	(٠.٧٢٤)(**)	(٠.٧٢٠)(**)	(٠.٧٢٧)(**)	(٠.٧٥٨)(**)
المساعدة القصيرة الأجل	-٠.٢٤١	-٠.٢٠٨	٠.١٧٧	٠.١٥٧	٠.١٥٧
	(٠.٢٩١)	(٠.٣١٠)	(٠.٩٦١)	(١.٣٣١)	(١.٣٧٤)
المساعدة العربية القصيرة الأجل	٠.٤٤٦	٠.٤٨٣	١.٨٨٠	١.٨٨٧	١.٨٨٧
	(٠.١٧٢)(*)	(٠.١٩١)(*)	(٠.٨٤٣)(*)	(٠.٨٧٩)(*)	(١.٢٤٢)
المساعدة القصيرة الأجل(*) الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	٠.٠١٦	٠.٠٢٤	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣
	(٠.٠٤٥)	(٠.٠٥٠)	(٠.٠٧٢)	(٠.٠٧٢)	(٠.٠٦٨)
المساعدة٢ القصيرة الأجل		-٠.٠٠٦	-٠.٠٠٤	-٠.٠٠٢	-٠.٠٠٢
		(٠.٠١٦)	(٠.٠١٩)	(٠.٠٥٣)	(٠.٠٧٧)
المساعدة القصيرة الأجل(*) السياسية العامة			-٠.٠٨٤	-٠.٠٧٩	-٠.٠٧٩
			(٠.١٤٠)	(٠.٢٦٥)	(٠.٣٠٤)
الثابت	١.٠٨٩	٠.٨٢٠	-٠.٣٩٢	-٠.٤٠٣	-٠.٣٩٦
	(٣.٩٨٤)	(٤.٢٨٧)	(٤.٤٠٠)	(٤.٤٤٨)	(٠.٣٣٠)
المساعدة العربية القصيرة الأجل(*) السياسية			-٠.٣٩٥	-٠.٣٩٦	-٠.٠٠٠
			(٠.٢٢٩)	(٠.٢٣٢)	(٠.٠٢٠)
المساعدة٢ القصيرة الأجل(*) السياسية				-٠.٠٠٠	١.٦٩٩
				(٠.٠١٤)	(٣.٩٢٥)
الملاحظات	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
القيمة التربيعية	٠.٣٢	٠.٣٢	٠.٣٣	٠.٣٣	
النماذج الزمنية الوهمية	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة	ذات أهمية دلالية مشتركة
القيم القصوى	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة	مستبعدة

المصدر: إعداد الإسكوا.

ملاحظة: (*) ذات أهمية دلالية عند ٥ في المائة و(**) ذات أهمية دلالية عند ١ في المائة. واستخدم متغير المساعدة، مع الرجوع لفترة واحدة من مجموع المتغير كبديل للمتغير الواسطي. وترد الأخطاء القياسية الراسخة بين قوسين.

الجدول المرفق ١١ - نتائج المربعات الصغرى العادية فيما يتعلق بالأثر الاجتماعي للمساعدة

	المربعات الصغرى العادية (١)	المربعات الصغرى العادية (٢)	المربعات الصغرى العادية (٣)	المربعات الصغرى العادية (٤)
	الأمية	متوسط العمر المتوقع	متوسط العمر المتوقع للإناث	متوسط العمر المتوقع للذكور
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
	(٠.٠٠١)	(٠.٠٠٠)	(٠.٠٠٠)	(٠.٠٠٠)
القيمة المضافة للزراعة للعامل	-٠.٠٠٢	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١
	(٠.٠٠١)	(٠.٠٠٠)(**)	(٠.٠٠٠)(**)	(٠.٠٠٠)(**)
سكان المدن (النسبة المئوية من المجموع)	-٠.٣٩٥	٠.١٣٥	٠.١٥٤	٠.١١٧
	(٠.٠٧٧)(**)	(٠.٠٢٩)(**)	(٠.٠٢٨)(**)	(٠.٠٣٠)(**)
الدليل الدولي لتقييم المخاطر في البلدان	٠.٢٥٤	-٠.٣٠٤	-٠.٣٠٧	-٠.٣٠١
	(٠.٦٥٩)	(٠.٢٢٥)	(٠.٢٢٨)	(٠.٢٢٧)
الاستهلاك الحكومي	-٠.٥٦٢	٠.٠٨٢	٠.١١١	٠.٠٥٥
	(٠.١٨٠)(**)	(٠.٠٦٨)	(٠.٠٦٩)	(٠.٠٦٨)
معدل الإعالة	٠.٦٥٤	-٠.٢٥٠	-٠.٢٧٠	-٠.٢٣١
	(٠.٠٧٧)(**)	(٠.٠٢٩)(**)	(٠.٠٣٠)(**)	(٠.٠٣٠)(**)
المساعدة العربية	٠.٦٧٨	٠.٢٦٢	٠.٢٠٠	٠.٣٢٠
	(٠.٤٧٩)	(٠.١٠٤)(*)	(٠.١٠٢)	(٠.١١٠)(**)
المساعدة	-٠.٠٤٥	٠.٠٠١	٠.٠٠٢	-٠.٠٠١
	(٠.٠٣٤)	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٢)	(٠.٠١٢)
الثابت	١٣.٣٥٤	٦٩.٩١٦	٧٢.٢٠٤	٦٧.٧٣٨
	(٩.٠٨٥)	(٣.١٦٥)(**)	(٣.٢٥٩)(**)	(٣.١٢٥)(**)
الملاحظات	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
القيمة التربيعية	٠.٥٨	٠.٦٧	٠.٧٠	٠.٦٣

المصدر: إعداد الإسكوا.

ملاحظة: (*) ذات أهمية دلالية عند ٥ في المائة و(**) ذات أهمية دلالية عند ١ في المائة. واستخدم متغير المساعدة، مع الرجوع لفترة واحدة من مجموع المتغير كبديل للمتغير الواسطي. وترد الأخطاء القياسية الراسخة بين قوسين.